

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

البعد الجيوبوليتيكي للتجار بالمخدرات في إفريقيا: بين التهديد والاستجابة الأمنية الجزائرية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

إشراف:

د. ناصر عامر

إعداد:

مرام طالب

أعضاء لجنة المناقشة

د. ناصر عامر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
أستاذ د. خالد تلعيش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. كلثوم بن دادة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	ممتحنا

الموسم الجامعي 2025/2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ
وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ
لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ ﴿٩٠﴾



المائدة

بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تبلغ الغايات، والذي يسر لي طريق العلم، وأعانتني على إتمام هذا العمل.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي ومشرفي الفاضل **الدكتور ناصر عامر**، الذي لم يبخل علي بتوجيهاته القيمة ونصائحه السديدة، فكان نعم المعين في رحلة هذا البحث بفضله استطعت تجاوز العديد من الصعوبات والعقبات التي رافقت هذا العمل. فجزاه عني خير الجزاء، وبارك له في علمه وعمله.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة **الدكتورة كلثوم بن دادة والأستاذ الدكتور خالد تلعيش** اللذان تكرما بقبول مناقشة هذا العمل.

ولا يسعني إلا أن أتوجه بوافر الامتنان إلى كافة أساتذتي الأفاضل والطاقم الإداري في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الذين رافقوني طوال سنوات الدراسة، وأفادوني بعلمهم وخبرتهم، وكانوا خير منارة تهتدي بها خطواتي في مسيرتي العلمية.

فلكل أستاذٍ مرّ في طريقي أثرٌ لا يُمحى، ولكل كلمة علمٍ تعلمتها فضلٌ سيبقى ممتداً ما امتد العمر.

كما أتوجه بالشكر إلى زملائي وحلفاء هذا النجاح الذين شاركوني سنواتٍ من الجِد والاجتهاد، وتقاسمنا معاً ضغوط الدراسة وأحلام المستقبل، أصدقاء اللحظات الأخيرة والمواقف الصعبة والدموع والضحكات.

وأخص بالشكر كل من مدّ لي يد العون، أو قدّم لي دعماً، أو أسهم بكلمة طيبة أو دعوة صادقة أو نصيحة نافعة.

إلى كل من آمن بقدرتي على الوصول، وإلى كل من ساهم ولو بقدرٍ يسير في إنجاز هذا العمل، أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان.

ولكم جزيل الشكر

إهداء

إن كانت الإنجازات تُنسب إلى أصحابها، فإن وراء كل إنجاز أشخاصا كان لهم دور في دعمه ومرافقته...

إلى أمي الحبيبة، إلى من كانت دعواتها تسبق خطواتي، ومن كان رضاها نوراً يضيء دروبي، ومن سهرت الليالي من أجل راحتي ونجاحي أهديك هذا العمل المتواضع عربون حبٍ وامتنان، وأسأل الله أن يحفظك لي ويطيل في عمرك ويديم عليك الصحة والعافية....

إلى أبي العزيز، إلى الرجل الذي علّمني أن الكرامة مبدأ، وأن الاجتهاد طريق، وأن النجاح لا يُهدى بل يُنتزع بالصبر والعمل. أهديك هذا الإنجاز الذي كان لثقتك بي فضلٌ كبير في الوصول إليه، وأسأل الله أن يجزيك عني خير الجزاء...

إلى روح أخي الحبيب أكرم، إلى الغائب الحاضر في القلب، إلى الوجد الجميل الذي لا يغادر الذاكرة، إلى من سبقنا إلى رحمة الله وبقي أثره الطيب بيننا. أقف على أعتاب هذا الإنجاز، وأشعر أن دعواتك ما زالت ترافقني رغم الغياب. هذا العمل أهديه إلى روحك الطاهرة، لعله يصل إليك دعاءً ومحبةً ووفاءً لا ينقطع...

إلى أخي الغالي عبد الله، إلى رفيق العمر وسند الأيام، إلى من أجد فيه معنى الأخوة الحقيقية، شكراً لأنك كنت دائماً أخاً أفخر به... إلى أستاذي الفاضل الدكتور ناصر عامر، إلى من كان لهذا العمل معه قصة جهدٍ وتوجيهٍ ومرافقة علمية متميزة. إلى من كان السند والداعم. أهديك هذا العمل تقديراً لمكانتك العلمية واحتراماً لما وجدته منك من تشجيعٍ ودعمٍ وتوجيه طوال فترة إنجازهِ. فلك مني كل التقدير والامتنان، والدعاء بدوام التوفيق والعطاء...

إلى جدتي الحبيبة "يما" وجدتي العزيز "بابا سيدو"، إلى القليلين اللذين غمراني بالحب منذ طفولتي، إلى من لم يبخلا عليّ يوماً بدعوة صادقة أو كلمة تشجيع أو مساعدة مادية أو معنوية. أطال الله في أعماركم على الطاعة، وحفظكم كما حفظتما قلبي بالدعاء والمحبة...

إلى خالاتي العزيزات: نوال، نورة، وعائشة، إلى من كنّ لي أكثر من مجرد خالات، بل أخواتٍ كبيراتٍ احتضنني حبهن...

وإلى صغيرنا المدلل زكريا آخر العنقود، الوافد الجميل إلى عائلتنا، الذي جاء حاملاً معه الفرح إلى القلوب...

إلى ابنة عمي سارة، إلى من أكن لها كثيراً من التقدير وإلى قلب يستحق كل جميل...

إلى صديقتي الطفولة ومقاعد الدراسة وأختي ماريما وهاجر، إلى سنوات العمر الجميلة التي جمعتنا، وإلى الذكريات التي كبرت معنا يوماً بعد يوم. إلى من شاركتني تفاصيل الفرح والتعب والنجاح. شكراً لأن صداقتكما كانت حقيقية وصادقة...

أهدي هذا العمل إلى كل من أحبني بصدق، وإلى كل من دعا لي في ظهر الغيب، وإلى كل من ترك في حياتي أثراً جميلاً، وإلى كل من كان جزءاً من رحلتي نحو هذا الإنجاز.

مريم

مقدمة

مقدمة

❖ مقدمة:

أفرزت التحولات البنيوية التي مست البيئة الأمنية الدولية خلال العقود الأخيرة واقعاً أمنياً معقداً، أعاد تشكيل طبيعة التهديدات ومصادرها، وفرض أنماطاً جديدة من المخاطر تجاوزت في امتداداتها الحدود التقليدية للدولة الوطنية. فلم تعد التهديدات المرتبطة بالحروب الكلاسيكية والصراعات العسكرية المباشرة تمثل الهاجس الأمني الأوحد للدول، بقدر ما برزت تهديدات لاتماثلية عابرة للحدود، اتسمت بسيولة حركتها، وتعدد شبكاتها، وقدرتها على اختراق الفضاءات الهشة وإعادة إنتاج مظاهر اللااستقرار داخلها على غرار الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، بوصفها ظواهر لم تعد تُقارب من زاوية جنائية أو أمنية ضيقة، بل أكثر من ذلك أضحت إشكالات ذات أبعاد جيواستراتيجية تمس بنية الأمن الإقليمي والدولي في آن واحد.

برزت ظاهرة الاتجار غير المشروع بالمخدرات باعتبارها ضمن الظواهر المعقدة والمتشابكة، بالنظر إلى التحولات التي مست بنيتها ووظائفها وأدوارها داخل النظام الدولي الآني. فالمخدرات تجاوزت كونها مجرد تجارة غير مشروعة تتحرك في الظل، بل وغدت في كثير من السياقات أداة لإعادة تشكيل خرائط النفوذ، ومصدراً لتمويل الفواعل العنيفة من غير الدول، وآلية من آليات الاقتصاد غير المشروع الذي يجد في البيئات الهشة مجالاً خصباً للتمدد وإعادة الانتشار. كما أضحت شبكات الاتجار بالمخدرات أكثر قدرة على التكيف مع التحولات الأمنية والجيوسياسية، عبر إعادة توجيه مساراتها وتوسيع فضاءات نشاطها لضمان استمرارية تدفقها بعيداً عن أنظمة الرقابة والملاحقة.

ولعل القارة الإفريقية تمثل إحدى أكثر الفضاءات الجيوسياسية تأثراً بهذه التحولات، بالنظر إلى ما تعانيه أجزاء واسعة منها من هشاشة أمنية ومؤسسية، وضعف التحكم الحدودي، وتفاقم النزاعات الداخلية، إلى جانب احتدام التنافس الدولي على مواردها وموقعها الاستراتيجي. وقد أفضت هذه الاعتبارات مجتمعة إلى تحويل إفريقيا، وبصورة خاصة منطقة الساحل والصحراء، إلى فضاء مفتوح أمام تمدد شبكات الاتجار الدولي بالمخدرات، سواء باعتبارها مناطق عبور رئيسية ضمن

مقدمة

الخرايط العالمية للتهريب، أو كمجالات آخذة في التشكل لإعادة إنتاج أنماط جديدة من الجريمة المنظمة المرتبطة بهذه التجارة.

كما أن التحولات التي مست خريطة الاتجار العالمي بالمخدرات، دفعت بالكارتلات والشبكات الإجرامية الدولية إلى إعادة تموضع جزء معتبر من نشاطها داخل القارة الإفريقية، مستفيدة من هشاشة الرقابة الأمنية واتساع الفضاءات الحدودية وصعوبة التحكم فيها. ولم يقتصر أثر هذه الظاهرة على الجانب الإجرامي فحسب، بل تجاوز ذلك إلى تغذية النزاعات المسلحة، وتعزيز اقتصاديات العنف، وتوفير مصادر تمويل للجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية، الذي أدى إلى تعميق هشاشة البيئة الأمنية الإفريقية وإعادة إنتاج دوائر اللااستقرار في عدد من أقاليمها.

وفي خضم هذه المعطيات، تبرز الجزائر باعتبارها من الدول الأكثر انشغالا بتداعيات هذا التهديد، بحكم موقعها الجيوسياسي وامتدادها الحدودي مع منطقة الساحل والصحراء، وهي المنطقة التي أضحت تمثل إحدى أكثر البؤر هشاشة من الناحية الأمنية داخل القارة. وقد فرض هذا الواقع على الدولة الجزائرية تحديات أمنية متزايدة، مرتبطة بتنامي شبكات التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وما تفرزه من انعكاسات تمس أمنها القومي واستقرارها الداخلي. ما دفعها إلى تبني إستجابة أمنية متعددة المستويات، قائمة على الجمع بين تعزيز الآليات الوطنية وتكثيف التعاون الإقليمي والدولي، سعيا للحد من تداعيات هذه الظاهرة واحتواء آثارها المتنامية.

❖ اشكالية الدراسة:

أفضت التحولات الأمنية والجيوسياسية التي شهدتها القارة الإفريقية خلال العقود الأخيرة إلى بروز بيئة إقليمية شديدة التعقيد، اتسمت بتنامي التهديدات اللاتماثلية واتساع نطاقها، وفي مقدمتها ظاهرة الاتجار غير المشروع بالمخدرات التي لم تعد تختزل في بعدها الإجرامي التقليدي، بل تجاوزته لتصبح مرتبطة بتفاعلات أمنية واستراتيجية أوسع، تتداخل فيها شبكات الجريمة المنظمة، والتنظيمات الإرهابية، والفساد، والهشاشة المؤسساتية. كما أسهم الموقع الجيوسياسي للقارة، واتساع فضاءاتها الحدودية، وضعف

مقدمة

أنظمة الضبط والمراقبة في بعض أقاليمها، في جعل إفريقيا فضاءً استراتيجياً لشبكات التهريب الدولية ومسارات عبور المخدرات نحو الأسواق العالمية.

وفي ظل هذا الواقع، أصبحت الجزائر بحكم موقعها الجغرافي وامتداد حدودها مع منطقة الساحل والصحراء، تواجه تحديات أمنية متنامية فرضتها التحولات التي مست شبكات الاتجار بالمخدرات وأنماط انتشارها، بما جعل من الضروري تبني استجابة أمنية قادرة على التكيف مع طبيعة هذا التهديد المتغير والمتشابك.

وعليه ستحاول الباحثة ضمن هذه الدراسة الإجابة على التساؤل البحثي التالي:

كيف ساهمت التحولات الجيوبوليتيكية في إفريقيا في تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات، وما طبيعة الاستجابة الأمنية الجزائرية لمواجهة هذا التهديد؟

ونظرا لتعقيد الدراسة وتعدد المتغيرات ينبثق عن هذا التساؤل البحثي مجموعة من التساؤلات الفرعية قصد تفكيك وإيضاح أبعاد الظاهرة:

- ✓ كيف ساهمت هشاشة الدولة الإفريقية في انتشار الاقتصاد غير المشروع والاتجار بالمخدرات؟
- ✓ ما أبرز المسارات والخطوط الدولية للاتجار بالمخدرات في إفريقيا؟
- ✓ كيف تشابكت شبكات الاتجار بالمخدرات مع الإرهاب والجريمة المنظمة والفساد؟
- ✓ ما طبيعة المقاربة الأمنية الجزائرية في مكافحة المخدرات؟

❖ الفروض العلمية:

واستنادا إلى إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية تنطلق الدراسة من مجموعة من الفروض العلمية:

- ✓ ساهم الموقع الجيوسياسي للقارة الإفريقية في جعلها فضاء استراتيجياً لنشاط شبكات الاتجار الدولي بالمخدرات.
- ✓ أدى ضعف الرقابة الحدودية والهشاشة الأمنية في منطقة الساحل إلى توسع نشاط الجريمة المنظمة المرتبطة بالمخدرات.
- ✓ توجد علاقة ترابطية بين شبكات الاتجار بالمخدرات والجماعات الإرهابية في إفريقيا.

مقدمة

✓ تعتمد الجزائر مقارنة أمنية شاملة تقوم على التنسيق بين البعد الأمني الداخلي والتعاون الإقليمي والدولي لمواجهة تهديد المخدرات.

❖ الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

✓ الأهمية العلمية

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها من أوائل المحاولات التي تجمع بين البعدين الجيوبوليتيكي والأمني، من خلال دراسة ظاهرة الاتجار بالمخدرات باعتبارها أحد أبرز التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود في إفريقيا. كما تسعى الدراسة إلى إثراء الأدبيات الأكاديمية المرتبطة بالدراسات الأمنية والجيوبوليتيكية، عبر تحليل العلاقة بين هشاشة الدولة الإفريقية وتنامي الاقتصاد غير المشروع. كما تضيف بعدا إفريقيا-جزائريا، مما يملأ فجوة بحثية لم تغطيها الأعمال السابقة.

كما تكمن أهمية الدراسة أيضا في نقطة مهمة وهي محاولتها الربط بين المتغيرات الأمنية والجغرافية والسياسية وحتى الاقتصادية في تفسير انتشار ظاهرة المخدرات في إفريقيا، فضلا عن إبراز دور الفواعل غير الدولاتية في إعادة تشكيل البيئة الأمنية بالقارة.

✓ الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في إبراز خطورة ظاهرة الاتجار بالمخدرات على استقرار الدول الإفريقية وعلى الأمن القومي الجزائري، خاصة في ظل تنامي الترابط بين المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة.

كما تكمن القيمة المضافة للدراسة في إبراز المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة المخدرات بمختلف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية المعتمدة في هذا المجال، والذي يدعم في صياغة استراتيجيات كفيلة بالحد من التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

مقدمة

❖ أهداف الدراسة:

تهدف الباحثة ضمن هذه الدراسة إلى:

- ✓ توضيح الإطار المفاهيمي للجيوپوليتيك والدراسات الأمنية والتهديدات اللاتماثلية.
- ✓ تحليل واقع الهشاشة الأمنية في إفريقيا والذي ينم عنها تنامي الاقتصاد غير المشروع.
- ✓ دراسة البعد الجيوپوليتيكي لظاهرة الاتجار بالمخدرات في إفريقيا.
- ✓ الكشف عن طبيعة العلاقة بين شبكات الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب.
- ✓ إستقصاء مسارات إنتاج وتعاطي المخدرات وتحليل مسارات وخطوط تهريب المخدرات داخل القارة الإفريقية.
- ✓ دراسة الاستجابة الأمنية الجزائرية في مواجهة تهديد المخدرات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- ✓ تقييم فعالية المقاربة الأمنية الجزائرية في مكافحة المخدرات.
- ✓ استشراف مستقبل تهديد المخدرات في ظل التحولات الأمنية الإقليمية والدولية.

❖ أسباب إختيار الموضوع:

- ✓ أسباب ذاتية
- الاهتمام الشخصي للباحثة بقضايا الأمن والتهديدات اللاتماثلية في إفريقيا.
- الرغبة في دراسة ظاهرة الإتجار بالمخدرات من منظور جيوپوليتيكي وأمني بعيدا عن المقاربة القانونية.
- الاهتمام بتحليل الدور الجزائري في مواجهة التهديدات العابرة للحدود.
- إستلهم الباحثة من دراسة علمية سابقة للأستاذ المشرف التي شكلت حافزا علميا في البحث في هذا المجال وتوسيع المعارف حوله.

✓ أسباب موضوعية

- تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات في إفريقيا وتحولها إلى تهديد أمني واستراتيجي.
- التطورات الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي وتساعد إرتباط المخدرات بالجريمة المنظمة والإرهاب.

مقدمة

- الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل باعتبارها فضاء للتهديدات العابرة للحدود.
- تزايد استهداف الجزائر بشبكات تهريب المخدرات خاصة في الآونة الأخيرة.
- قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت البعد الجيوبوليتيكي للمخدرات وربطته بالاستجابة الأمنية الجزائرية.

❖ المناهج المعتمدة:

إعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على الجمع بين كل من **المنهج الكمي والمنهج الكيفي**، وذلك قصد الإحاطة بمختلف أبعاد ظاهرة الإتجار بالمخدرات في إفريقيا وتحليل تداعياتها الأمنية والجيوبوليتيكية على الجزائر.

فبالنسبة **للمنهج الكمي**، تم الإعتماد على مجموعة من الإحصائيات و المعطيات الرقمية المتعلقة بظاهرة الإتجار بالمخدرات في إفريقيا، من خلال الاستناد إلى تقارير ووثائق رسمية صادرة عن منظمات وهيئات وطنية ودولية، على غرار تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، و تقارير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، بالإضافة إلى بعض الإحصائيات الصادرة عن الأجهزة الأمنية الجزائرية، فضلا عن الإعتماد على مواقع رسمية و مصادر إلكترونية متخصصة، بهدف رصد حجم الظاهرة و تتبع تطورها و مسارات انتشارها داخل القارة الإفريقية.

أما بالنسبة **للمنهج الكيفي**، فقد تم الإعتماد عليه ضرورة لتحليل وتفسير المعطيات والبيانات ضمن سياقها الأمني والجيوبوليتيكي، من خلال توظيف التحليل الوصفي لفهم طبيعة الإتجار بالمخدرات، والكشف عن علاقتها بالهشاشة الأمنية والجريمة المنظمة والإرهاب، إضافة إلى تحليل طبيعة الاستجابة الأمنية الجزائرية في مواجهة هذا التهديد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

مقدمة

❖ المقاربات المعتمدة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المقاربات:

❖ **المقاربة الجيوبوليتيكية:** لتحليل أثر العامل الجغرافي والموقع الاستراتيجي في تنامي شبكات الاتجار بالمخدرات ومسارات انتشارها في إفريقيا.

❖ **المقاربة الأمنية:** لفهم طبيعة التهديدات اللاتمائية وانعكاساتها على الأمن القومي والإقليمي.

❖ **المقاربة الواقعية:** باعتبار أن الدولة تسعى إلى حماية أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود.

❖ **مدرسة كوبنهاجن ونظرية "الأمننة" (Securitization Theory):** لتفسير كيفية نقل ملف "الاتجار بالمخدرات" من سياقه القانوني أو الاجتماعي والصحي الضيق، وتقديمه كـ "تهديد وجودي" وحين تعلن الدولة الحرب على تجار المخدرات، تتخذ سياسات استثنائية لمواجهةهم. وهذا ما يوضح لماذا تعد الدول مثل الجزائر هذه القضية أولوية أمنية.

❖ **مقاربة الأمن الإنساني والمجتمعي (Human & Societal Security):** ركزت عليها الدراسة لتجاوز التحليل المتمحور حول الدولة فقط، لتصل إلى حماية الفرد والمجتمع من مخاطر الإدمان وتفكك الأسر نتيجة الجريمة المنظمة.

❖ مجالات الدراسة:

تقتضي طبيعة الدراسة تحديد مجالاتها قصد ضبط الإطار العام الذي تتحرك ضمنه، وذلك من خلال تحديد المجال الموضوعي، والمجال الزمني، والمجال المكاني للدراسة، بما يسمح بفهم الظاهرة المدروسة في سياقها الواقعي.

✓ **المجال الموضوعي:** تندرج هذه الدراسة ضمن حقل الدراسات الأمنية والجيوبوليتيكية في العلاقات الدولية، حيث تهتم بتحليل البعد الجيوبوليتيكي لظاهرة الاتجار بالمخدرات في إفريقيا، باعتبارها أحد أبرز التهديدات اللاتمائية العابرة للحدود، مع التركيز على انعكاساتها الأمنية والاستراتيجية على الدول الإفريقية عموماً، والجزائر على وجه الخصوص. كما تتناول الدراسة

مقدمة

تشابكات ظاهرة الاتجار بالمخدرات مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والجماعات الإرهابية، والفساد، فضلاً عن تحليل طبيعة الاستجابة الأمنية الجزائرية لمواجهة هذا التهديد.

✓ **المجال المكاني:** تركز الدراسة على القارة الإفريقية باعتبارها المجال الجغرافي الرئيس للبحث، مع إيلاء اهتمام خاص بمنطقة الساحل والصحراء نظراً لما تعرفه من هشاشة أمنية وتنامي للأنشطة غير المشروعة، باعتبارها فضاءً استراتيجياً لعبور وتوسع شبكات الاتجار بالمخدرات. كما تركز الدراسة على الجزائر بوصفها حالة دراسية رئيسية، بالنظر إلى موقعها الجيوسياسي وامتداد حدودها مع دول الساحل وما يترتب عن ذلك من تحديات أمنية متزايدة.

✓ **المجال الزمني:** يجد هذا المجال مبرره في التحولات الجذرية التي شهدتها ميدان الدراسات الأمنية عقب نهاية الحرب الباردة، بالتالي تم حصر المجال الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من نهاية الحرب الباردة كإطار مرجعي تاريخي، مع تكثيف التحليل النوعي والكمي ليشمل التحولات الاستراتيجية والمسارات الإجرامية المعاصرة إلى غاية سنة 2026.

❖ الدراسات السابقة:

بالرغم من تزايد الاهتمام الأكاديمي بظاهرة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود، إلا أن الدراسات التي تناولت البعد الجيوبوليتيكي للاتجار بالمخدرات في إفريقيا وربطته بالاستجابة الأمنية الجزائرية تبقى محدودة نسبياً ما يفسر وجود ثغرة معرفية في هذا المجال.

لذا استندت الباحثة إلى بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، من بينها مذكورة ماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولة لدراسة الطالبة -صبرينة فراحي- الموسومة ب: "الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات في أمريكا اللاتينية وتداعياتهما على دول العالم"، والتي تناولت ظاهرة الاتجار بالمخدرات في ارتباطها بشبكات الجريمة المنظمة، مع إبراز تداعياتها الأمنية والاستراتيجية على الدول.

وقد أفادت هذه الدراسة الباحثة في فهم طبيعة الشبكات الإجرامية المرتبطة بالمخدرات، وآليات اشتغالها، وانعكاساتها الأمنية. غير أنها ركزت على المجال الجغرافي لأمريكا اللاتينية باعتبارها إحدى أبرز بؤر إنتاج وتهريب المخدرات عالمياً، في حين تتناول الدراسة الحالية للباحثة المجال الإفريقي من

مقدمة

منظور جيوبوليتيكي وأمني، بالتركيز على خصوصية البيئة الإفريقية وتداعيات الظاهرة على الأمن القومي الجزائري.

بالتالي، تختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة من حيث المجال الجغرافي وزاوية المعالجة، وهو ما يجعلها - في حدود اطلاع الباحثة - من بين الدراسات القليلة التي قاربت الموضوع من هذه الزاوية التحليلية.

❖ صعوبات الدراسة:

واجهت الباحثة أثناء إنجاز هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات العلمية والمنهجية تمثلت في:

✓ صعوبة الفصل بين محتوى المطالب، نظراً لتداخل عناصر الموضوع وتشعب أبعاده، الأمر الذي جعل من الصعب أحياناً معالجة بعض العناصر دون حدوث تقاطع أو تكرار جزئي في المضمون.

✓ صعوبة الإحاطة بكافة التحولات الأمنية المتسارعة التي تعرفها منطقة الساحل والصحراء، باعتبارها منطقة تتسم بعدم الاستقرار السياسي والأمني.

✓ اتسام ظاهرة المخدرات بالطابع الديناميكي والمتغير، من خلال التحول المستمر في شبكات الاتجار، وطرق التهريب، ومناطق العبور والتمركز، فضلاً عن تغير طبيعة الفاعلين المتدخلين فيها، ما شكل للباحثة صعوبة تتبع الظاهرة وتحليلها بصورة دقيقة وشاملة.

❖ هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمت الباحثة الدراسة إلى ثلاثة فصول قصد الإلمام بأهم الجوانب المتعلقة بالظاهرة:

يتناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، حيث تم التطرق إلى فحص معرفي للجيوبوليتيك والدراسات الأمنية، وتحولات مفهوم الأمن، بالإضافة إلى دراسة الهشاشة الأمنية في إفريقيا ومفهوم الإتجار بالمخدرات وكذا ارتباطه بالجرائم الأخرى فضلاً عن تحولاته الأمنية من مجرد ظاهرة اجتماعية إلى تهديد أمني إستراتيجي.

مقدمة

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة جيوبوليتيك المخدرات في إفريقيا، من خلال تحليل واقع الاتجار بالمخدرات من إنتاج واستهلاك، وخطوط التهريب الدولية المختلفة، وتنامي المخدرات الجديدة، إضافة إلى دراسة العلاقة بين المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب والفساد.

في حين يبرز الفصل الثالث الاستجابة الأمنية الجزائرية في مواجهة تهديد المخدرات، من خلال دراسة الأبعاد الوطنية والإقليمية والدولية لهذه الاستجابة، وتقييم فعاليتها، مع استشراف مستقبل التهديد وسيناريوهات تطوره.

❖ خطة الدراسة:

✚ مقدمة

✚ الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: ماهية الجيوبوليتيك والدراسات الأمنية الحديثة

المطلب الأول: الجيوبوليتيك فحص معرفي

المطلب الثاني: تحولات مفهوم الأمن

المطلب الثالث: الأمن القومي في سياق التهديدات اللاتماثلية

المبحث الثاني: الهشاشة الأمنية في إفريقيا

المطلب الأول: عدم الاستقرار في إفريقيا

المطلب الثاني: هشاشة الدولة في إفريقيا

المطلب الثالث: سيولة الحدود وتحول المجال الإفريقي إلى فضاء للتهديدات العابرة للحدود

المبحث الثالث: ماهية الإتجار بالمخدرات

المطلب الأول: تعريف المخدرات وتصنيفاتها

المطلب الثاني: ارتباط جريمة الاتجار بالمخدرات بالأنشطة الإجرامية الأخرى

المطلب الثالث: تحول ظاهرة الإتجار بالمخدرات إلى تهديد أمني إستراتيجي

✚ الفصل الثاني: جيوبوليتيك الإتجار بالمخدرات في إفريقيا

مقدمة

المبحث الأول: الإتجار بالمخدرات في إفريقيا

المطلب الأول: إنتاج واستهلاك المخدرات في إفريقيا

المطلب الثاني: الخطوط الدولية للتهريب

المطلب الثالث: تنامي المخدرات الجديدة في السوق الإفريقية

المبحث الثاني: شبكات الاتجار بالمخدرات، الإرهاب، الجريمة المنظمة والفساد

المطلب الأول: الكارتلات الدولية ونقل معركة التهريب إلى إفريقيا

المطلب الثاني: تشابكات الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا

المطلب الثالث: الفساد والهياكل الأمنية وعرقلة الاستجابات الوطنية في مكافحة الاتجار بالمخدرات

✚ الفصل الثالث: الاستجابة الأمنية الجزائرية في مواجهة تهديد المخدرات

المبحث الأول: الأبعاد الوطنية، الإقليمية والدولية للاستجابة الأمنية الجزائرية في مكافحة المخدرات

المطلب الأول: على الصعيد الوطني

المطلب الثاني: على الصعيد الدولي والإقليمي

المبحث الثاني: تقييم فعالية الاستجابة الأمنية ومستقبل التهديد

المطلب الأول: تقييم الاستجابة الجزائرية

المطلب الثالث: سيناريوهات تطور تهديد المخدرات

✚ الخاتمة

الفصل الأول: الإطار النظري
والمفاهيمي للدراسة

تمهيد:

في ظل التحولات المتسارعة التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية، برزت الحاجة الملحة لإعادة قراءة المفاهيم الكلاسيكية «الجيوپوليتيك» و"الأمن"، خاصة مع تداخل المعطيات الجغرافية الفيزيائية مع السلوك السياسي والقوة، وما ينتج عن ذلك من تهديدات لاتماثلية عابرة للحدود الوطنية.

ويقتضي فهم أبعاد التهديد الأمني في القارة الإفريقية بالضرورة إسقاط هذه المفاهيم على واقع الهشاشة الذي يميز القارة، حيث أدت سيولة الحدود وضعف بنية الدولة إلى تحول المجال الإفريقي إلى فضاء مفتوح أمام التهديدات العابرة للقوميات. وفي هذا السياق، لم يعد الاتجار بالمخدرات مجرد ظاهرة إجرامية أو مشكلة اجتماعية، بل تطور ليصبح تهديداً أمنياً استراتيجياً يتشابك مع مختلف الأنشطة الإجرامية الأخرى، مستغلاً الفراغات الجيوسياسية لفرض واقع أمني جديد يتجاوز قدرات المواجهة التقليدية.

تسعى الباحثة في هذا الفصل إلى بناء أرضية معرفية وتأصيلية للدراسة، من خلال فحص ماهية الجيوپوليتيك وتطور الدراسات الأمنية وتحولات مفهوم الأمن القومي في سياق التهديدات الحديثة. كما تسلط الباحثة الضوء على واقع الهشاشة الأمنية في إفريقيا ومسببات عدم الاستقرار، وصولاً إلى تحديد ماهية الاتجار بالمخدرات وتصنيفاتها، فضلاً عن تحولها من ظاهرة اجتماعية محدودة إلى تهديد أمني استراتيجي يهدد كيان الدولة واستقرارها.

المبحث الأول: ماهية الجيوبوليتيك والدراسات الأمنية الحديثة

المطلب الأول: الجيوبوليتيك فحص معرفي

- الجيوبوليتيك دلالات مفهومية:

من الناحية الإيتيمولوجية ترتبط كلمة جيوبوليتيك باليونانيين القدامى حيث تشير كلمة Geia إلى آلهة الأرض و Polis إلى دولة المدينة، وعليه Geiapolis عند اليونانيين تعني: "استكشاف للأشكال الأرضية للمجال والأرض ومراقبتها وتنظيمها بواسطة الجنس البشري".

أما من الناحية الإصطلاحية فمصطلح الجيوبوليتيك مكون من شقين Geo و تعني الجغرافيا، و Politic تعني السياسة مما يوحي لنا بوجود علاقة بين الأرض أو الجغرافيا مع السياسة، و منه فالجيوستراتيجية أو الجيوبوليتيك هي علم دراسة تأثير الأرض على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي أي (علاقة تأثر و تأثير)، و هناك من يصفها " بعلم سياسة الأرض" بمعنى العلم الذي يُعنى بدراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة، مما يستحضر في أذهاننا أن هناك فاعل يُمارس علاقة قوة في إطار جغرافي معين.

وقد تعددت التعريفات المقدمة لعلم الجيوبوليتيك بسبب الاتجاهات الفكرية وكذا اختلاف الفترات الزمنية والأحداث الدولية.

حيث عرفه رودولف كيلين Rudolf Kjellen - والذي يُعد أول من استخدم مصطلح الجيوبوليتيك عام 1905 في كتابه "الدولة مظهر من مظاهر الحياة" على أنه: "دراسة البيئة الطبيعية للدولة، وأن أهم ما تُعنى به الدولة هو القوة، كما أن حياة الدول تعتمد على التربية والثقافة والاقتصاد، والحكم وقوة السلطان"، ويُحاول "كيلين" التأكيد على أن الغرض الأسمى للعلم هو جعل الجغرافيا في خدمة الدولة.

أما كارل هاوسهوفر Karle Hawshofer - فقد عرف علم الجيوبوليتيك على أنه: "العلم القومي الجديد للدولة، وهي عقيدة تقوم على حتمية المجال الحيوي بالنسبة لكل العمليات السياسية"، حيث اعتبره بمثابة العلم الجديد للدولة الذي يستند إلى الجغرافيا السياسية بدل أمور أخرى.

أما **إف لاقوست Yves Lacoste** - فقد اعتبره: "دراسة لمختلف أشكال صراع السلطة على الأرض، والقدرة تقاس بالموارد التي يحتويها الإقليم وبالقدرة على التخطيط خارج الإقليم".

انطلاقاً من كل هذه التعاريف يمكننا تقديم تعريفاً عاماً لعلم الجيوبوليتيك بأنه: "معرفة علمية تتضمن مجموعة من المفاهيم، والتي تنطلق من المعطيات الفيزيائية والبشرية الصادرة عن الفواعل السياسية، وتهدف للسيطرة على مجال جغرافي معين".¹

- الجيوبوليتيك النشأة والتطور:

تُصنف الفترة الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية بوصفها الحقبة المركزية لنضج الجغرافيا السياسية الكلاسيكية، على المستويين التنظيري والإجرائي. فمع اكتمال ملامح الكشوف الجغرافية واحتدام التنافس الدولي، تبلورت لدى القوى الكبرى آنذاك — بريطانيا، ألمانيا، روسيا، والولايات المتحدة - نخبة فكرية سعت لتأطير "القوة" ضمن قوالب مكانية. ولم تكن هذه الأطروحات مجرد استشرافات نظرية، بل شكلت عقائد استراتيجية تبناها صناع القرار، مما جعل من هذه النظريات متغيراً تفسيرياً أساسياً لطبيعة العلاقات الدولية وصراعات القوى العظمى في تلك المرحلة.²

وبالرغم من التبلور الحديث لهذا العلم، إلا أن إرهاباته الجيوبوليتيكية تمتد بجذورها إلى الفكر الفلسفي القديم؛ حيث سعى المفكرون الأوائل لاستنتاج العلاقة بين البيئة الجغرافية والفعل السياسي. ويبرز ذلك في أطروحات "هيرودوت" الذي ربط التوجهات السياسية للدول بخصائصها الجغرافية، مروراً بـ "أرسطو" في مؤلفه "السياسة"، حيث قدم مقارنة حتمية تربط بين الاعتدال المناخي والقدرة على السيادة العالمية. وقد استند أرسطو في ذلك إلى تقسيمات "بارمينيدس" المناخية، ليخلص إلى أن الخصوصية المكانية لليونان منحتها المقومات البيولوجية والمناخية اللازمة لتصدر المشهد العالمي.

التطور الفعلي لعلم الجغرافيا السياسية تحقق مع مطلع القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وتحديداً مع "فريدريك راتزل" الذي يعد أول من قعد لهذا العلم اصطلاحاً في مؤلفه "الجغرافيا السياسية" (1897). وقد تأثر راتزل بالمنظور الدارويني في التطور البيولوجي، مسقطاً إياه

¹ مريم مخلوف، "الجيوبوليتيك Geopolitics"، الموسوعة السياسية، (26 افريل 2018)، تم الاطلاع عليه في 11 مارس 2026.

<https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9>

² Sema Ranâ Gökmen, "Geopolitics and the Study of International Relations", (PhD diss., Middle East Technical University, August 2010), p.8

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

على بنية الدولة؛ إذ اعتبرها "كائناً حياً" يستمد ديناميكيته من مجاله الجغرافي. وانطلاقاً من هذه الرؤية العضوية، صاغ مفهوم "الحدود الزئبقية"، معتبراً أن نمو الدولة وحاجاتها الحيوية يفرض عليها حتمية التوسع المكاني، وأن أي حالة من الانكماش أو الجمود الحدودي تعني بالضرورة تراجع القوة الحيوية للدولة أمام فواعل أكثر قدرة على البقاء.

وفي ذات السياق العضوي، طور "رودولف كيلين" مصطلح "الجيوپوليتيك" ليصف علم السياسات الأرضية، معتبراً الدولة كياناً عضوياً متطوراً يتجاوز المفهوم الساكن للأرض. وقد وضع كيلين تشبيهاً هيكلية للدولة بالجسد البشري؛ حيث تمثل الأرض البنية الجسدية، والعاصمة المركز العصبي (القلب والرئتان)، بينما تشكل شبكات المواصلات الأوعية الدموية الناقلة للموارد. واتفق مع راتزل في حتمية النزاع الدولي كأداة لتحقيق القوة، معتبراً أن النمو البيولوجي للدولة يخضع لقوانين طبيعية تقضي في النهاية إلى "معادلة صفرية" تؤول فيها السيادة للأقوى على حساب الأطراف الأضعف.¹

في مقابل الاختزالية الجغرافية للكلاسيكيين، ظهر "الجيوپوليتيك النقدي" كحقل معرفي يسعى لتفكيك المنطلقات الضمنية للجغرافيا السياسية التقليدية. ويرفض هذا الاتجاه النظر إلى العامل الجغرافي بوصفه معطى ثابتاً أو قدراً محتوماً، داعياً إلى قراءة الظواهر المكانية كأنماط ناتجة عن تفاعلات بشرية وفيزيائية ديناميكية، بدلاً من اعتبارها حقائق موضوعية وحيادية.

ويركز الجيوپوليتيك النقدي على تحليل العمليات الخطابية التي يتم من خلالها إنتاج المعرفة الجيوسياسية، حيث يرى أن ما يسمى حقائق جيوبوليتيكية هي في الواقع نصوص ومنتجات اجتماعية يصيغها مثقفو الأمن القومي لتوجيه السياسة الدولية. وبناءً عليه، يجادل هذا المنظور بأن سلطة الدولة لا تنحصر في حيزها الإقليمي فحسب، بل تمتد عبر قدرتها على فرض تمثيلات خطابية معينة. فضلاً عن بروز فواعل غير دولانية كأطراف مؤثرة في صياغة الجغرافيا السياسية المعاصرة، لتجاوزها في حركتها وتأثيرها حدود السيادة الوطنية التقليدية.²

- جدلية العلاقة بين الجيوپوليتيك والمفاهيم المقاربة:

¹ مريم مخلوف، مرجع سابق

² آلاء الرحمان بن مساهل، محمد شاعة، "الجيوپوليتيك النقدي في العلاقات الدولية: المنطلقات والأسس"، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م.7، ع.22، (الجزائر: جامعة المسيلة، 15 جانفي 2023)، ص.575.

الفصل الأول..... الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تتمثل العلاقة بين الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية في كون الأولى تُعنى بصياغة التصورات المستقبلية للدولة، وتُعد نتاجاً تطورياً للجغرافيا السياسية. فبينما يركز دور الجغرافيا السياسية على تقييم الدولة بناءً على مقوماتها الراهنة (الطبيعية، البشرية، الاقتصادية، والسياسية والإدارية)، تتجه الجيوبوليتيك نحو استشراف مستقبل الدولة استناداً إلى تلك المقومات. ومن هذا المنطلق، تدرس الجغرافيا السياسية الدولة بوصفها كياناً قائماً "كما هي"، في حين تسعى الجيوبوليتيك لتصورها "كما يجب أن تكون" في ضوء المعطيات الجغرافية.

وفي هذا الإطار، يجادل "لاديس كريستوف" بأن التمايز بين الحقلين يكمن في بؤرة التركيز المنهجي، حيث تضع الجغرافيا السياسية الظاهرة الجغرافية في مركز اهتمامها، بينما تركز الجيوبوليتيك على الظاهرة السياسية. كما يُنظر إلى الجيوبوليتيك بوصفها أكثر تعقيداً من الجغرافيا السياسية، نظراً لقيامها برسم مسارات سياسية مستقبلية ناتجة عن التفاعل بين العاملين البشري والجغرافي، ففي الوقت الذي تجيب فيه الجغرافيا السياسية عن تساؤل "أين نحن الآن؟"، تختص الجيوبوليتيك بالإجابة عن تساؤلات المستقبل وسبل الوصول إليه.

ومع اتساع نطاق اهتمامات الجغرافيا السياسية وبروز الجيوبوليتيك في سياق السياسة الدولية، ظهر مصطلح "الجيوستراتيجيا" ليعبر عن دراسة الموقع الاستراتيجي للدولة أو الإقليم وتأثيره في علاقات السلم والحرب. وتُعنى الجيوستراتيجيا بتحليل البيئة الطبيعية لفهم القضايا السياسية والاقتصادية ذات الأبعاد الدولية، وصولاً إلى تحديد المركز الاستراتيجي للدولة سواء في الحرب أو في السلم، مما يبرز ترابطاً وثيقاً بين مفهومي الجيوستراتيجيا والجيوبوليتيك.¹

و في سياق الدراسة حول متغير "المخدرات"، تجدر الإشارة بأنه مثلما ارتبط مفهوم الجيوبوليتيك بالسكان والطاقة والأمن، فلقد ظهر مفهوم "جيوبوليتيك المخدرات"، حيث يعنى بدراسة ورصد جميع الظواهر المرتبطة بالمخدرات، من مناطق الزراعة، ومواقع الإنتاج مثل أفغانستان، أو مناطق التعاطي مثل مناطق الضواحي في الولايات المتحدة الأمريكية.² فضلا عن كيفية انتشارها على المستوى الإقليمي

¹ عادل محمد علي بوغرس، "مقاربة (مفاهيمية - تاريخية - تحليلية) للتنظير الجيوبوليتيكي التقليدي"، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكواريث وإدارة الفرص 7، العدد 26 (يونيو 2025)، تم الاطلاع يوم 06 افريل 2026 [مقاربة \(مفاهيمية - تاريخية - تحليلية\) للتنظير الجيوبوليتيكي](#)

[التقليدي - المركز الديمقراطي العربي](#)

² ناصر عامر، "رهان الشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات على منطقة الساحل الافريقي وانعكاسات ذلك على الأمن الإقليمي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م.08، ع.01، (جامعة الجزائر 3، 2021)، ص.55

والمسالك التي تعبر منها تلك المخدرات والعناصر الطبيعية المستعملة لهذا الغرض كالبهار، والصحاري، والمناطق الجبلية الوعرة، والفصول التي تزداد أو تتناقص فيها هذه الظاهرة. إضافة إلى أنه هناك علاقة وطيدة بين جغرافيا المخدرات والصراعات المحلية والاقليمية.¹

المطلب الثاني: تحولات مفهوم الأمن

- تعريف الأمن:

لغة: جاء في معجم لسان العرب "الأمن ضد الخوف" وفي المعجم الوسيط معنى آمن، وأمانة، وأمنا وإمنا، أمنة: اطمأن ولم يخف فهو آمن.²

وجاء في القرآن الكريم ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَءَامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (قريش: 04)³

وفي قاموس المعاني: آمن الرجل: اطمأن ولم يخف ويعيش في امن: في طمأنينة ويسر.

والأمن الداخلي: ما يسمى الوضع الداخلي بالبلاد وصيانته بالحفاظ على سيادة القانون.

والأمن الخارجي: ما يسمى حدود البلاد وحمايتها وسيادتها ضد أي اعتداء خارجي.

أما الموسوعة السياسية فقد عرفت الأمن على أنه "قدرة الدولة على حماية قيمتها من التهديدات الخارجية" أي تأمين سلامة الدولة من الأخطار الخارجية والداخلية، والتي تؤدي بها إلى الوضع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو إنهيار داخلي.

أما من الناحية الإصطلاحية: على الرغم من تباين التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن وتعدد الأطروحات النظرية والمرجعيات المفسرة له، إلا أنه يمكن تصنيف هذه التصورات ضمن ثلاث اتجاهات رئيسية:

¹ مصطفى زكيو، خالد صديق خوجة، "جغرافية الاتجار بالمخدرات"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، م. 05، ع. 02، (الجزائر: جامعة مستغانم، 2022)، ص. 38.

² أحلام سايح، "هشاشة الدولة في إفريقيا وتأثيرها على تنامي الحركات الارهابية دراسة حالة: مالي (2012-2016)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 3، 2017)، ص. 19.

³ سورة قريش، الآية رقم 04

يركز **الاتجاه الأول** على الأمن الوطني كقيمة مجردة مرتبطة بالإستقلال وسيادة الدولة ويعتبر البعد العسكري محددا رئيسيا في سياسات هذه الدولة فقد عرف والتر ليبمان " **wolter Lippmann** » أن الدولة تحقق أمنها عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لتقادي الحرب، مع امتلاك القدرة على حماية تلك المصالح ومقاومة الهجمات المسلحة والتغلب عليها، رابطاً أمن الدولة بشكل مباشر بالقوة والجاهزية العسكرية.

أما **الاتجاه الثاني** فيركز على البعد الإقتصادي والإستراتيجي: حيث يعرف **لورنس كروز، وجوزيف ناي " « Lawrence krose، Josiph Nye** : " الأمن هو غياب تهديد الحرمان الشديد من الرخاء الإقتصادي "، ويشير هذا التعريف إلى الأهمية الاقتصادية كركيزة رئيسية للأمن.

وفي سياق متصل، وعرف **باري بوزان Barry Buzan** الأمن في دراسته المعنونة "الشعب، الدولة والخوف (People, State and Fear) على أنه: "العمل على التحرر من التهديد والوقاية من الحاجة " وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي.

بينما يمثل **الاتجاه الثالث** وهو إتجاه أكثر شمولية حيث عبر الإقتصادي والسياسي ووزير الدفاع الأمريكي الأسبق **روبرت ماكنمارا**، في كتابة عن "جوهر الأمن" عندما قال أن الأمن هو التنمية. ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن. وأن الدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة، أن تظل أمنة.¹

- المفهوم التقليدي للأمن

واجه الكائن البشري منذ نشأته تحديات متباينة في طبيعتها ومستويات تهديدها لبقائه الوجودي، وهي التحديات التي حفزته نحو تطوير أنماط عيشه وتعزيز قدرته على تطويع البيئة المحيطة لتلبية احتياجاته الأمنية والاجتماعية. وقد استمرت هذه الحركية في إطار سعي الإنسان الدائم لتأمين وجوده في بيئة تتسم بالتعقيد وتعدد المشكلات، سواء تم ذلك على المستوى الفردي أو في إطار الكيان المنظم المتمثل في الدولة.

وتُعد العلاقة بين الأمن والدولة القومية علاقة تلازمية نشأت مع تبلور مفهوم الدولة ذاته غداة إبرام "اتفاقية وستفاليا" عام 1648م، حيث كرست الدولة حينها بوصفها الفاعل المركزي والوحيد في

¹ أحلام سايج، مرجع سابق، ص. 19-21

الفصل الأول..... الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المنظومة الدولية. وبناءً على هذا التصور، انحصر تحليل الظواهر الأمنية ضمن نطاق الدولة القومية، مما أفضى إلى تبلور مفهوم "الأمن القومي".

وقد ارتبط هذا المفهوم في منطلقاته الأولى بالقدرات العسكرية المادية الكفيلة بتحقيق الردع وبلوغ حالة الاستقرار. وفي هذا الصدد، قدم "والتر ليبمان" (Walter Lippmann) تأطيراً مبكراً للأمن القومي، معتبراً: "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".

وعليه، فإن المفهوم التقليدي للأمن يتجسد في استخدام القوة العسكرية لحماية القيم الحيوية للدولة، ويشكل محوراً جوهرياً للسياسة الخارجية الهادفة لدرء التهديدات والأطماع الخارجية.

ويستوجب هذا الارتباط العضوي بين الأمن والدولة التركيز على أربعة ركائز أساسية:

- ✓ تحديد المصالح والغايات والقيم التي تسعى الدولة أو المجتمع إلى تحقيقها وحمايتها.
- ✓ تحديد التحديات التي تواجه الدولة أو الأمة.
- ✓ رسم السياسات وتحديد الأدوات واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق المصالح ومواجهة الأخطار المحتملة.
- ✓ بناء المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه السياسات، وتحقيق هذه المتطلبات يقتضي وجود سلطة سياسة تملك حق الحسم والتوجيه وتعبئة الموارد.

- إسهامات المدرسة الواقعية في مجال تطوير مفهوم الأمن

قبل استعراض المنظور الواقعي، تجدر الإشارة إلى أن الفكر الأمني التقليدي استند في مراحل تطوره الأولى إلى "المنهج المثالي" الذي ساد عقب الحرب العالمية الأولى، والذي سعى لربط الأمن بالقيم الأخلاقية والمثل العليا، داعياً إلى نبذ النزاعات العسكرية وتعزيز السلم عبر القانون الدولي ونزع السلاح. إلا أن عجز هذا الطرح عن تفسير التحولات الأمنية، خاصة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وإنهيار "عصبة الأمم"، مهد الطريق لسيادة الفكر الواقعي.

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

هيمن المنظور الواقعي على الدراسات الأمنية في مرحلة ما قبل الحرب الباردة، مرتكزا على الدولة بوصفها "وحدة التحليل الأساسية". وتمنح الواقعية الأولوية القصوى لتحقيق أمن الدولة في مواجهة التهديدات العسكرية الخارجية، معتبرة القوة العسكرية هي الوسيلة الناجعة والوحيدة لتحقيق الغايات القومية.¹

وتستند المقاربة الواقعية في تحديدها لمفهوم الأمن إلى جملة من المحددات البنوية:

✓ النظام الدولي يصطبغ بصبغة فوضوية في ظل غياب سلطة مركزية ومشتركة يمكنها تنظيم العلاقات التنافسية فيما بين الدول.

✓ الدول تعمل على تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو لزيادة نفوذها، وهذا ما يزيد من حدة المخاطر والتوترات بينها.

✓ الشك أو التوجس في العلاقات الإستراتيجية بين الدول يعتبر "عنصرا ثابتا"، بمعنى أن هذه العلاقات مبنية على غياب الثقة، لأن كل دولة تبحث عن تحقيق ولو حد أدنى من القوة، وبالتالي فهي تسعى إلى التسلح كنتيجة لذلك لأنه في سياق مبدأ "كل لنفسه" (Self help)، يعد الأمن معطى نادر، وهو ما يبرر نزوع كل دولة إلى الدخول في صراع من أجل البقاء.

✓ استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته، بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات (خاصة العسكرية) لاسيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى، وهو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية التي تحدد سلوك الدول.

✓ الدولة فاعل وحدوي ومركزي، قدراتها تسمح بمعرفة وتعريف أولوياتها.²

وتتجلى الواقعية في قراءة العلاقات الدولية كعلاقات "قوة"، وهو ما دعا إليه "نيكولا ميكيايلي" بجعل القوة والأمن فوق كل اعتبار. وقد شكل مفهوم القوة مادة دسمة في الدراسات الواقعية، حيث

¹ جرية الصادق، "تحولات مفهوم الامن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع.8، (جامعة الوادي، جانفي 2014)، ص.20-21

² عمار بالة، "اسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الامن: من الامن العسكري الى الامن المجتمعي"، مجلة الحقوق والحريات، م.10، ع.02، (الجزائر: جامعة خنشلة، 2022)، ص. 1152

إعتبر "هانس مورغانتو" أن السياسة الدولية ككل هي سياسة صراع مستمر من أجل القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، فالقوة هي الهدف العاجل دوما.¹

وتتطوي القوة، كأداة لضمان بقاء الدولة، على بعدين أساسيين:

1. القوة كميزة (Attribute): بوصفها معطى مادياً تمتلكه الوحدات الدولية.

2. القوة كعلاقة (Relationship): باعتبارها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين.

فالقوة "كخاصية" تميز الدولة (Attribut of State)، تعد فكرة شائعة في المنظورات التقليدية للعلاقات الدولية، فالكثير من الكتابات الأكاديمية تقدم قائمة لمكونات القوة الوطنية National Power، والخصائص التي توهم الدولة لأن تكون قوة كبرى Great Power أو قوة متوسطة Middle Power، أو قوة عظمى Super Power وهذه القائمة بوجه عام تحدد أنواع عدة لميزات قد تمتلكها الدولة لكي تكون مؤهلة للمطالبة بمرتبها الحقيقية على سلم القوة العالمية. وبالنسبة للواقعيين، تظل القوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن وضمان البقاء، الذي يمثل الهدف الأسمى ضمن المفهوم الضيق للأمن.

2

و في سياق دراسة الباحثة، وإسقاطا للتحليل التنظيري الأمني الواقعي التقليدي على الدراسة التحليلية، يعتبر الأمن القومي الجزائري أحد القضايا الجوهرية لقيام الدولة وبقاءها الوجودي السيادي، وصيانتها من أولى أولويات النظام السياسي القائم، حيث إذا أخذنا بتعريفات الأمن التي تحصره في مضمونه المادي العسكري أي الأمن القومي هو: "تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"، نجد أن هذا التعريف هو المتبنى من قبل السلطة السياسية الجزائرية الوطنية المسألة التي تبرز جلياً في التأكيد المستمر والعلني لجوهرية دور الجهاز العسكري في الحفاظ على استقرار وسلامة الرقعة الجيوسياسية السيادية الوطنية.³

¹ جرية الصادق، مرجع سابق، ص. 21-22

² عمار بالة، "اسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الامن العسكري الى الامن المجتمعي"، ص. 1154

³ إيمان بلقرشي، "الأمن القومي الجزائري بين جدلية: محورية مقاربة الآلية العسكرية من مدخل الأمن الوجودي السيادي، وإشكالية الأمانة الوطنية من منطلق متطلبات البيئة الأمنية الإقليمية"، في المؤلف الجماعي دور الآليات غير العسكرية في إعادة بناء الأمن على المناطق

- المفهوم الموسع للأمن

برزت دعوات أكاديمية لمراجعة المفهوم التقليدي وتوسيع نطاقه، قادتها "مدرسة كوبنهاغن" عبر من عرفوا بـ "التوسيعين" (Wideners) إنطلق هؤلاء من ضرورة فصل تحليل الأمن عن ثنائية "القوة والسلم" التقليدية، معتبرين التعاون الدولي مدخلاً لحل المعضلة الأمنية.

ويجادل "باري بوزان" (Barry Buzan) بأن القوة والسلم هما مجرد محورين لفهم السلوك الأمني. بينما أضاف "أول ويفر" و"غالتنغ" مفاهيم مثل "الفوضى الأكثر نضوجاً"، ووظفت المدرسة منهجية فعل الكلام لتحديد ماهية الخطر الأمني؛ فكلمة "أمن" بحد ذاتها فعل سياسي يتطلب تمثيلاً معيناً واستخداماً للوسائل الضرورية للتحكم في النتائج.

تسمح هذه المنهجية بتقديم تعريف سلوكي للأمن يتجاوز الطرح الواقعي، معتبرة أن الفرد والقطاعات غير العسكرية أصبحت موضوعات مرجعية للأمن. وعليه، تبلورت خمسة قطاعات أمنية:

- **الأمن العسكري:** ويرتبط بالقدرات الهجومية والدفاعية للدول وكذلك القدرات التصورية للقدرات العسكرية لدولة أخرى.

2- **الأمن السياسي:** ويتعلق بالهجوم ضد إستقرار التنظيم داخل الدولة وهو موجه ضد الحكومة وضد مؤسسات وأيديولوجيات تعبر عنها الدولة.

3- **الأمن البيئي:** ويتعلق بالحفاظ على البيئة والطبيعة كعنصر متغير أساسي للحياة والتهديد، قد تكون في شكل زلازل وبراكين وفيضانات أو تلويث للبيئة... وقد يكون التهديد العسكري خطراً على القطاعات الخمس.

4- **الأمن الاقتصادي:** الحصول على الموارد والمال والثروة بهدف المحافظة على الصحة كأهم مؤشر للأمن.

5- **الأمن الاجتماعي:** ويرتبط بالأخطار ضد الهوية الوطنية أو الاجتماعية والقيمية... وغيرها.

بالتالي لقد حاول التوسيعين الإجابة عن السؤال المتكرر والمرتبط بما يجب تأمينه وقالوا "الجماعات" (collectivités) دون تحديد الجماعات المعنية والواجب تأمينها.

وقام "بوزان" بوصفه أهم مفكر في مدرسة "كوبنهاجن" (Copenhagen) بتطوير مفاهيم أخرى مرتبطة بالأمن، كالأمن الإقليمي والأمن المجتمعي وغيرها. وحسب "بوزان" لا يمكن فهم أمن الدول دون الأخذ بعين الاعتبار الإطار الذي يوجد فيه الإقليم، ودراسة الوحدات "تحت الأنظمة" (Sous-systèmes) التي تتميز بجمع الدول المتقاربة جغرافيا. ولأن الأمن هنا يفهم وفقا للعلاقة صديق/عدو، والتركيز على الأخطار المشتركة لهذه المجموعة من الدول التي لا يمكن أن يقوم أمن إحداها بعيدا عن الأخرى مع وجود شعور موحد لتهديد بعينه. على هذا الأساس ربط مفكرو المدرسة دراسة التهديد بالتركيز على نوعية إدارة التهديد باستعمال وسائل متميزة، وعلى التهديدات الموجودة وتهدد الأشياء (الدول، المجتمعات، الأمم...). ويتم هذا تحت القطاعات سابقة الذكر ووفق مستويات التحليل الآتية:

- 1- النظام الدولي، 2- تحت النظام (Le Sous-système)، 3- الوحدات (مثل الدول)، 4- ما تحت الوحدات (Les Sous-Unités) (كالوليات، البيروقراطيات...)، 5-الأفراد.¹

- الأمن الإنساني

يركز مفهوم الأمن الإنساني على الفرد بدلا من الدولة كوحدة للتحليل. ولقد حاول كثيرون تعريف المفهوم إلا أن حدوده كانت أكثر غموضا، لأننا حينما نتكلم عن أمن الدولة فذلك يعني وجود سياسة أمنية تهدف إلى تحقيق أمن الدولة بجانب أمن الفرد، ولكن كثيرا ما يتعارض أمن الدولة مع أمن مواطنيها وقد تكون هي نفسها مصدرا لتهديدهم فكان لا بد من الفصل بينهما فظهر مفهوم الأمن الإنساني. وكان ذلك في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين بعد أن تأكد قصور المنظور الواقعي في التعاطي مع طبيعة القضايا الأمنية، وضرورة إعادة النظر في المعادلة الأمنية التقليدية خاصة مع تراجع دور الدولة أمام تزايد عدد الفواعل الدولية من غير الدول من ناحية والتحول في مصادر التهديد وأشكالها من ناحية أخرى. هذه التهديدات هي أكثر مساسا بالحرية وأكثر إثارة للخوف من التهديدات العسكرية، وقد تعجز الدولة عن الإحاطة بها أو حتى التنبؤ والتحكم بها، كالفقر، التلوث البيئي، الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي... كلها أخطار قد تفوت أخطارها آثار التهديد العسكري المباشر ويقول "رولاند

¹ أ.صلحجة كباي، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، مجلة العلوم الانسانية، ع.38، (جامعة قسنطينة1-الجزائر: 2012)، ص. 236-237

الفصل الأول..... الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

باريز "(PARIS Roland):" مصطلح الأمن الإنساني واسع ومطاط ويحمل عددا من التقديرات بدءا من الاهتمامات الغذائية إلى بقاء الجماعات... فالأمن الإنساني كالعلامة المميزة لكل أنواع البحوث حول التهديدات غير العسكرية التي تمس أمن الأفراد، الجماعات والمجتمعات". والتهديد وفقا للأمن الإنساني ليس من خارج الدولة فقط بل هو من داخل حدودها كذلك (كالنزاعات المسلحة، الصراعات الإثنية...). وجاء في تقرير الأمم المتحدة لعام 1999 "عولمة ذات وجهين" أن المخاطر على الأمن البشري تتزايد وتصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، وحدد سبعة تحديات تهدد أمن الإنسان:

- ✓ عدم الاستقرار المالي (أزمات مالية مثلا).
- ✓ غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الداخل.
- ✓ غياب الأمان الصحي كإنتشار الأوبئة.
- ✓ غياب الأمان الثقافي: إنتقال الأفكار والمعرفة مثلا أدى إلى امتزاج الثقافات وخطتها.
- ✓ غياب الأمان الشخصي: إنتشار الجريمة المنظمة وبتكنولوجيا عالية.
- ✓ غياب الأمان البيئي كتلويث الطبيعة وإزدياد المصانع ونفاياتها.
- ✓ غياب الأمان السياسي والمجتمعي: تزايد النزاعات الداخلية مثلا.

لذا وجود هذه التهديدات كانت سببا في مراجعة مفهوم الأمن والتحول إلى الأمن الإنساني كمقاربة مستقلة رغم إرتباطها بالإقتربات الحديث في دراسة الأمن والسلم الدوليين، والتي تقوم على أن أمن وسلم أية دولة هو أمن وسلامة الدول الأخرى، وأمن الدولة هو جزء من أجزاء البناء الأمني المتكامل الذي ينطلق من أسفل (الفرد) إلى أعلى (العالم). فالبناء الأول هو أمن الفرد وتحدد على أنه الحرية من الخوف وهو بهذا أمن مجتمعي (Sécurité Sociétale)، والبناء الثاني هو تكامل بين الدول لمواجهة مصادر التهديد الإنساني، وهو أمن عالمي (Sécurité Globale).¹

¹ د.رضا شوادة، "تطور مفهوم الامن الدولي في الدراسات الامنية بين الاتجاه الحديث و التقليدي"، مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية، ع.5، (جامعة سطيف2: جوان 2018)، ص.110-111

المطلب الثالث: الأمن القومي في سياق التهديدات اللاتماثلية

سبق وأن تم الأخذ بتعريف "والتر ليبمان" للأمن القومي في المطلب السالف، حيث يقول "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين مفهومي الأمن والتهديد علاقة تأثير متبادل وأن أي محاولة لتفسير الأمن لابد أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد وقبل ذلك تحديد معنى التهديد في حد ذاته.

لغويًا: يحمل مصطلح التهديد في طياته دلالات الإنذار والوعيد بالعقوبة، حيث يُشير القاموس الجديد للطلاب إلى أن "هدد- يهدد- تهديدًا" غيره أي توعّد الطرف الآخر وأنذره بالعقاب.

أما في القاموس الفرنسي (LE PETIT ROBERT)، فقد اعتبر التهديد أنه مصطلح يعني طريقة يرسم بها الرعب على وجه شخص ما مع وجود النية يجعله يخشى الأذية التي أريد إلحاقها به.

وبناءً عليه، يُمثل التهديد لغويًا النتائج المترتبة عن "نية إلحاق الضرر".

ومن الناحية الإصطلاحية يُعرف التهديد في بعده الإستراتيجي في إحدى الدراسات بأنه وصول تعارض المصالح والغايات القومية إلى نقطة يستعصي معها إيجاد تسوية سلمية تضمن للدولة الحد الأدنى من أمنها (السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والعسكري)، وذلك في ظل قصور قدراتها على موازنة الضغوط الخارجية، مما يضطر الفواعل المتصارعة إلى اللجوء للقوة العسكرية، الأمر الذي يضع الأمن القومي في دائرة الخطر.

ومن خلال ما سبق، تستنتج الباحثة أن التهديد الاستراتيجي قد ينشأ في حال إخفاق التوفيق السلمي في صون المصالح القومية أمام الضغوط الخارجية، مما يُقوض الأمن الشامل ويفتح المجال للتصعيد العسكري.

- التهديد والتحدي

تبرز ضرورة منهجية للتمييز بين مفهومي التحديات والتهديدات، فالتحديات تمثل جملة المشكلات أو الصعوبات التي تواجه الدولة وتعيق مسار تقدمها، وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها، استقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية و المشتركة و يجب تجنبها أو تجاهلها، وهي غالباً ما تتدرج ضمن نطاق "الأمن الناعم" (Soft-Security) الذي يمثل التهديدات غير المباشرة و غير العسكرية مثل التطرف الإرهابي.

أما التهديدات، فتُصنف عادة ضمن نطاق "الأمن الصلب" (Hard-Security)، وتكون مباشرة في حال إستخدام القوة العسكرية. إلا أن التحديات، وإن كانت غير مباشرة، تؤدي على المدى البعيد إلى أضرار تمس جوهر الأمن القومي بشكل لا يقل خطورة عن التهديدات المباشرة.

- أنواع التهديد والعوامل المؤثرة فيها:

يمكن تصنيف التهديدات وفقاً لدرجة تحققها وإدراك صانع القرار إلى أربعة أنماط:

1. **التهديدات الحقيقية:** وهي التي وقعت فعلياً وتمثلت صورة ملموسة لتعرض الدولة لخطر إستخدام القوة العسكرية بالفعل أو الإشارة باستخدامها.
2. **التهديدات المحتملة (الممكنة):** وجود مؤشرات واقعية لتعرض الدولة للتهديدات على أرض الواقع دون وصولها إلى مرحلة إستخدام القوة المادية لإنهاء الخلاف. بمعنى أن الأمر في النهاية يخضع لإدراك صانع القرار عن طريق التجربة التاريخية مع الطرف المهدد أو الأحداث الجارية لحظة الشعور بالتهديد.
3. **التهديدات الكامنة (المستترة):** وهي الخلافات القائمة بين الدول دون وجود مظاهر صدامية مرئية على السطح.
4. **التهديدات المتصورة (المتوقعة):** وهي إحتتمالات وتصورات ذهنية لا تمتلك شواهد مادية في الواقع الراهن.

هناك جملة من العوامل التي تقف وراء تشكل التهديدات والتي يتعرض لها الأمن بمستوياته خصوصاً القومية والإقليمية والتي وإن تنوعت فإنها لن تخرج عن نطاق ثلاثة عوامل أصلية هي:

1. **طبيعة التهديد:** وتخص ذلك التهديد في حد ذاته من حيث أنواعه التي تم التفصيل فيها سابقا. وأبعاده سواء أكانت: اقتصادية سياسية...الخ

2. **مكان التهديد:** وتخص هنا الحديث عن الحيز المكاني الذي يلمسه التهديد ومدى ضيق أو إتساع الرقعة الجغرافية التي يطالها.

3. **زمن التهديد:** وهنا تشير إلى خاصية الإستمرارية أي المدى الزمني الذي يمتد على طوله هذا التهديد سواء كان ذلك لمدة زمنية طويلة أو محدودة. إضافة إلى أن عامل زمن التهديد يقصد به تأثيره وفاعليته في الزمن الحالي والمستقبل.

4. **تعبئة الموارد:** ترتبط بحجم خطورة التهديد ومدى كثافته الأمر الذي يتم في ضوءه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حشد الموارد والجهود للحد من تأثيره وأبعاده.

لقد سجلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تراجعا ملحوظا للبعد المادي العسكري المباشر، وهو ما أشار إليه "شارل فيليب مارشرزن" (C.P. MARCHZEN) في مؤلفه «التهديدات الجديدة»، معتبرا أن مفهوم التهديد التقليدي تراجع لصالح المخاطر، حيث تحولت التهديدات من طابعها العسكري الصرف إلى أنماط ذات طبيعة غير عسكرية، غامضة، ومتعددة الأبعاد و العوامل.

وبناء عليه فقد برزت عدة محاولات لتصنيف التهديدات حيث يرى بعض الباحثين أنه يمكن تصنيف التهديدات الأمنية وفقا لمتغير الفواعل المنتجة للتهديد ونكون هنا أمام نموذجين للتهديدات:

➤ **التهديدات التناظرية:** التي تتميز بالطابع العسكري وتتشابه في الفواعل من حيث الخصائص كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولة ضد دولة، كالتهديدات المتبادلة بين الكوريتين.

➤ **التهديدات غير التناظرية (اللاتماثلية):** وتتأسس على عدم إمكانية تحديد ماهية العدو، ملامح وقدراته بدقة، لكونها تنشأ بين أطراف غير متكافئة في القوة (دولة ضد فواعل غير دولانية)، ويشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الاقتصادية والمتاجرة بالأسلحة والإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة. ولقد برزت نتيجة للتغير المهم في هيكله لمخاطر الأمنية من النمط التماثلي (باعتبار تماثل أطرافها) إلى " النمط اللاتماثلي " (بالنظر إلى لا تناظر طبيعة أطرافها).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من العناصر التي تساهم في تحديد التهديد الأمني، ويمكن من خلالها تحليل أي تهديد أمني وهي: مصدر التهديد، قدراته، ملامحه، القدرات المتوقعة منه ودرجات الأذى الذي يمكن أن يسببه.

- التهديدات اللاتماثلية:

تُشير أدبيات العلوم السياسية إلى أن مفهوم التهديدات اللاتماثلية يفتقر لضبط إجرائي دقيق، نظراً لتضارب وجهات النظر حوله، إلا أنها تلتقي عند فكرة "الغموض" في تحديد معالم العدو ومصادر الخوف وهو الأمر الذي يرجح عدم تكافؤ القدرات ومن أمثلة التهديدات غير التماثلية الإرهاب والجريمة المنظمة الجريمة العابر للحدود.

وفي هذا الإطار، يوضح "كورمو وريبنيكار"، في كتابهما عن الحروب غير المتوازنة، الصادر في باريس في 2002 أن التماثل إستراتيجياً يعني القتال بأسلحة متكافئة ومتساوية، بينما اللاتماثل هو سعي طرف لإستغلال نقاط ضعف الخصم لرفع حجم الإضرار به.

وتُسمى هذه التهديدات أيضاً بغير المتناظرة أو غير المتكافئة، وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الإعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى.

ومن أمثلة هذه التهديدات حرب الدولة ضد الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى ما يسمى الحرب ضد التطرف العنيف والذي أصبح يشكل مصدراً آخر للأمن وتنتشر صوره في إفريقيا وتعد الحروب ضد الجماعات المتطرفة العنيفة نموذجاً جديداً له من حيث تأثيراته على الأمن القومي على وجه التحديد والأمن العالمي تباعاً على اعتبار وكما تمت الإشارة سابقاً بأن تحقيق الأمن القومي الداخلي لم يعد بالإمكان تحقيقه إلا من خلال ضبط الحدود المجالية سواء الإقليمية أو الدولية وبالتالي إمكانية الوصول لحالة الاستقرار والأمان.

وعلى مستوى أكثر تعقيداً، التهديد يُشار في الكثير من الدراسات إلى الحرب اللاتماثلية (Asymmetric-War) وهي النمط الغالب في حروب اليوم لذلك تُسمى بـ "حروب العصر"، بحيث

تكون الأطراف المتحاربة غير متساوية ومتفاوتة في القوى والوسائل والتنظيم، وتتخذ عدة أشكال، ويمكن قراءتها على ثلاث مستويات:

- **المستوى الميداني:** ويتميز بالعمليات السرية، المفاجأة، والتكتيكات غير التقليدية.
- **المستوى الإستراتيجي العسكري:** مثل حرب العصابات والحروب الخاطفة.
- **المستوى الإستراتيجي السياسي:** وهي الحروب ذات الأبعاد الثقافية، الأخلاقية، والدينية.¹

المبحث الثاني: الهشاشة الأمنية في إفريقيا

المطلب الأول: عدم الاستقرار في إفريقيا

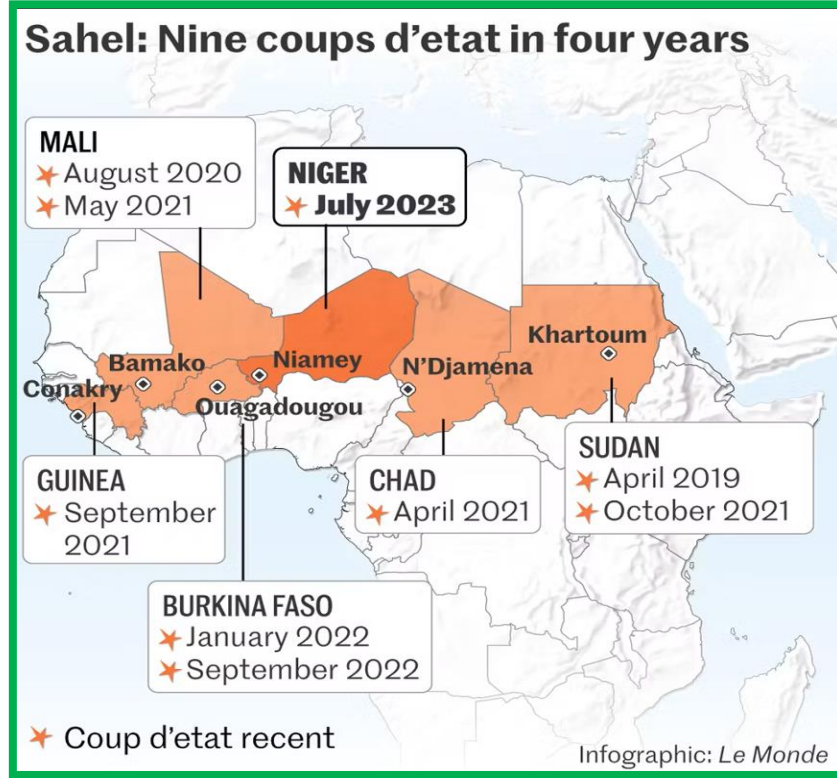
تملك إفريقيا سجلا حافلا في عدم الاستقرار، إذ شهدت فترة ما بعد الإستقلال وقوع 60 إنقلابا،² على غرار كل من بوركينا فاسو ومالي والنيجر ضمن قائمة الدول العشر الأكثر تأثراً بظاهرة الإرهاب على مستوى العالم. هذه البلدان الثلاثة شهدت إنقلابات عسكرية في الفترة بين عامي 2020 و2023. وتعرضت مالي لمحاولة للإطاحة بالحكومة على مرحلتين في سبتمبر 2020 وأبريل 2021، مما أدى إلى إنطلاق مرحلة جديدة من أزماتها السياسية والأمنية الطويلة التي بدأت في 2012. وأعقبها بوركينا فاسو في عام 2022، حيث تعرضت لإنقلاب في يناير وآخر في سبتمبر. وفي النيجر، وقع إنقلاب في يوليو 2023، رغم أن الوضع الأمني كان أقل خطورة كثيرا مقارنة بالوضع في مالي وبوركينا فاسو.³

¹ راضية لعور، رقية بلقاسمي، "الأمن بين التهديدات اللاتماثلية والتهديدات الهجينة"، مجلة الفكر، المجلد 17، العدد 1، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2022)، ص. 288-295

² Morgane Le Cam and Nathalie Guibert, "Niger coup undermines French military strategy in Sahel", Africa, Niger, Le Monde, August 2, 2023, accessed on May 10, 2026, https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/article/2023/08/02/niger-coup-undermines-french-military-strategy-in-sahel_6077607_124.html

³ جيل أولاكونلي يابي، "التحديات المتداخلة في بلدان الساحل الإفريقي"، صندوق النقد الدولي IMF، مجلة التمويل و التنمية، (2024)، تم الاطلاع عليه 10 ماي 2026، <https://www.imf.org/ar/publications/fandd/issues/2024/09/the-sahels-intertwined-challenges-yabi>

خريطة 01: توضح الانقلابات العسكرية في الساحل



المصدر : Morgane Le Cam and Nathalie Guibert, “Niger coup undermines French military strategy in Sahel”, Africa, Niger, Le Monde, August 2, 2023, accessed on May 10, 2026, https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/article/2023/08/02/niger-coup-undermines-french-military-strategy-in-sahel_6077607_124.html

كما أن هناك أكثر من 20 مليون لاجئ إفريقي، الأمر الذي يجعل القارة تحظى بما يقرب من نصف عدد اللاجئين في العالم. تشير التقديرات إلى أنه بنهاية العام 2009، بلغ عدد النازحين داخلياً بسبب النزاعات وحالات العنف القائمة والجديدة في العالم حوالي 27.1 مليون شخص، وسجلت القارة الأفريقية أكبر نسبة إذ بلغ عدد النازحين فيها حوالي 11.6 مليون توزعوا على 21 بلداً.

تعاني منطقة الساحل حالة عدم إستقرار مزمنة تصادفت مع جملة من العوامل التي كرسّت هذا الوضع أبرزها:

1. فشل بناء الدولة:

عرفت الدولة في منطقة الساحل جملة من الإخفاقات التي تسببت فيها الأنظمة السياسية القائمة في المنطقة منذ الإستقلال أبرزها:

- عدم شرعية النظام من خلال عدم تقيده بممارسة السلطة في أطر قانونية وثابتة دستورية.
- عدم قدرة النظام على استيعاب المكونات المجتمعية ودمجها في النظام السياسي والاقتصادي بما يحقق استقرارا اجتماعيا واقتصاديا بكونهما ركيزتا الاستقرار السياسي.
- غياب رضا المواطن على إنجازات النظام السياسي التي تتوافق مع تطلعات المواطن.
- عدم اطمئنان الفرد في المجتمع على صيانة حقوقه، وخوفه من ممارسته حرياته المشروعة في الرأي.
- تراجع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفشل السياسات الحكومية.¹

2. الجوار السيء:

من منظور جيوبوليتيكي الدول المتجاورة جغرافيا تكون عرضة للتأثير والتأثر ببعضها البعض وانتقال التهديدات الأمنية منها وإليها خاصة إذا كانت تعاني عدم إستقرار ومشاكل سياسية، اقتصادية، أمنية وثقافية.

يرى "براون Brown" " أن ظاهرة الجوار السيء هي أحد أسباب إنتقال التوترات والتهديدات من المستوى القومي إلى المستوى الإقليمي فيما يعرف بالنزاعات اللولبية".

كما أن جوزيف ناي " Joseph Ney" وصف "أن هذه الظاهرة تصف الحساسية التي تتولد بين الدول المتجاورة في منطقة جغرافية واحدة، ما يؤدي إلى حدوث حالة من عدم الإستقرار وتوتر على المستوى الإقليمي، وهو ما يسهل إنتقال المظاهر السلبية كالتحديات الإرهابية، الجريمة المنظمة، النزاعات الإثنية من الدولة التي تعانيتها إلى محيطها الإقليمي عن طريق الهجرة واللجوء والتضامن بين الجماعات العرقية.

¹ د.فازية ويكن، " التدخل الخارجي وتحديات استقرار الدولة في إفريقيا: منطقة الساحل نموذجا"، مجلة العلوم السياسية و الاجتماعية، ع.03، (جامعة وهران 02 محمد بن أحمد، 2020)، ص. 257

الفصل الأول..... الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

ومنطقة الساحل الإفريقي تعاني ظاهرة الجوار السيء، فالأوضاع الأمنية المتراجعة والنزاعات العرقية والحركات الانفصالية في دول المنطقة لها تأثير كبير على إستقرار كل دولة على حدى، فهناك حالة من العدوى للأمنية وتصدير الفشل الدولي.

3. تشارك التهديدات الأمنية أبرزها:

- الإرهاب من خلال إنتشار التنظيمات الإرهابية التابعة للقاعدة وتنظيم داعش، فضلا عن تعاون هذه الجريمة مع الجرائم المنظمة الأخرى وهو ما ستفصل فيه الباحثة في الفصل الثاني من هذه الدراسة.
- الانفجار الديمغرافي المصحوب بأزمة إقتصادية في مجتمعات منطقة الساحل، وخطورة هذا الانفجار تكمن في إستمرار الهجرة السرية نحو شمال إفريقيا ومنه إلى أوروبا.
- تنامي تجارة المخدرات خاصة بعد أن تحولت المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين، الكراك من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي. فأصبحت المنطقة معبرا لأكثر من 40 % من المخدرات الصلبة في العالم.
- الساحل ثاني أكبر سوق عالمي للإتجار بالأسلحة، ومما ساهم في ذلك تنامي النزاعات المسلحة وسهولة.

و قد جاءت مسودة الوثيقة المؤسسة للسياسة الإفريقية للدفاع التي عرضت على هيئة الاتحاد الإفريقي، في قمة موبوتو من (10-12/6/2003) لتركز بصفة رئيسية على أربعة أنواع من التهديدات الداخلية والخارجية في القارة وهى: الصراعات والتوترات بين الدول، والصراعات الداخلية، وحالات عدم الإستقرار، والعوامل الأخرى المسببة لانعدام الأمن، مثل: تدفقات اللاجئين والنازحين، واستخدام الألغام الأرضية والمتفجرات، وانتشار وتهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وظاهرة المرتزقة، والإرهاب الدولي، وأسلحة الدمار الشامل، والجريمة العابرة للحدود، ودفن النفايات الكيماوية والنووية في القارة.¹

4. تنوع الصراعات الإفريقية وتعددتها:

- تعرف القارة الإفريقية بصراعات مسلحة لا تزال تحصد (وفقا لتقديرات الأمم المتحدة) أعدادا هائلة من الأفرقة، رجالا ونساء وأطفالا، وتغوق تنمية القارة برمتها، وقد أظهرت معظم تلك الصراعات حقيقة أن

¹ المرجع نفسه، ص. 258-259

الفصل الأول..... الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

الإتحاد الإفريقي لا يملك بعد الآليات اللازمة لمنع نشوب النزاعات أو فرض إحترام مبادئ القانون الإنساني الدولي، وهو ما يتطلب من الإتحاد الإفريقي العمل على وضع إستراتيجية قارية متكاملة للإنذار المبكر والتدخل السريع لاحتواء وتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

- تحدي الأمراض والمشاكل الصحية والاجتماعية: ما زالت القارة الإفريقية عرضة للعديد من الأمراض الصحية، كالايدز والملاريا والسل الرئوي، فضلا عن الأمراض الاجتماعية، كال فقر والبطالة والجوع والأمية.

- تعثر التحول الديمقراطي: إن من أسباب دوام السلم هو إستتباب الثقافة الديمقراطية والحكم الرشيد. ويظل تحقيق التحول الديمقراطي السلمي والإحترام الشامل لسيادة القانون وإقامة مجتمع مدني يتسم بالحيوية واليقظة من أهم التحديات التي تواجه معظم الدول الإفريقية.

5. التواجد الخارجي في منطقة الساحل:

كانت القارة الإفريقية وما تزال إحدى ساحات التنافس بين القوى الكبرى في العالم. وفي مقدمة تلك القوى تأتي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين واليابان، أثر التنافس الدولي في إفريقيا في خلق صراعات جديدة بين القوى الدولية وبعضها كان له انعكاس على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في القارة.

يأتي النفط والمعادن الإستراتيجية في مقدمة تلك المصالح، يليه السوق الإفريقية الكبيرة، والرغبة في الإستفادة من دور القارة في الحرب ضد الإرهاب، ويعتبر النفط الإفريقي هو العنصر الأول للتنافس الدولي على إفريقيا، لا سيما وأن القارة الإفريقية تنتج 11 % من إنتاج النفط العالمي وتملك 8 % من الإحتياطي العالمي، وهو ما يزيد عن الإحتياطي النفطي في منطقة بحر قزوين.

ومما لا شك فيه أن الأوضاع الداخلية السائدة في إفريقيا والفوضى السياسية وعدم الإستقرار الأمني ينعكس سلباً على الأمن العالمي حسب اعتقاد الدوائر الغربية مما يجعلها تبرر تحرك أوروبا وأميركا لإحتواء هذه المشكل في جو من الصراع والتنافس أكثر مما هو جو من الوفاق والتنسيق والتعاون فيما بينهما، ذلك لأن إفريقيا لا يشملها حلف عسكري إقليمي، ومن ثم لا يمكنها مواجهة هذا الكم الهائل من المشاكل الإقتصادية والأمنية والصراعات الإثنية والعرقية لوحدها.

وتحضى منطقة الساحل الإفريقي بمكانة جيوسراتيجية هامة في قارة إفريقيا فهي حلقة الربط بين شمالها وجنوبه، تمتد المنطقة من أقصى الساحل الشرقي المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي، وهذا التوقع كرس تواجد الدول الكبرى في المنطقة لتنفيذ أهداف معلنة وأخرى غير معلنة تملئها مصالحها.¹

المطلب الثاني: هشاشة الدولة في إفريقيا

- مفهوم الدولة الهشة:

برز مفهوم "الدولة الهشة" (Fragile State) أو "الهشاشة" كبديل اصطلاحي لمفهوم الدولة "الفاشلة"، وهو مفهوم حديث نسبياً تعود جذوره إلى بداية التسعينيات، حيث تم تداوله من قبل الباحثين "هيلمان" (Helman) و"راتنر" (Ratner) في مقالهما الشهير بمجلة (Foreign Affairs). وفي نظرهم، تمثل الدولة الهشة تلك الدول التي فشلت في مستويات متعددة وبدرجات متفاوتة، وتُصنف كأقل الدول أداءً على الصعيد العالمي نتيجة عجز حكوماتها، أو عدم إكترائها بتلبية المطالب الأساسية لمواطنيها وتجسيد مقومات التنمية.²

وقد استُخدم هذا المفهوم لأول مرة ضمن أدبيات المساعدات التنموية، وتحديدًا على خلفية الأزمة الصومالية في مطلع التسعينيات. ثم تصاعد الإهتمام بظاهرة الهشاشة إثر الأزمات المتلاحقة في القارة الإفريقية (ليبيريا، سيراليون...)، وصولاً إلى تداعيات هجمات 11 سبتمبر، حيث أضحت الدولة الهشة تُصنف كمصدر تهديد للأمن الدولي بفعل المشكلات العابرة للحدود الناتجة عنها، مثل: نزوح السكان، تنامي التجارة غير المشروعة، تمدد الجماعات الإرهابية، وتنامي الجريمة المنظمة.³

وعلى الرغم من أن إصطلاح "الدول الهشة" يفتقر أحياناً للتماسك النظري، إلا أن استخدامه الرائج إنطلق من أروقة المؤسسات الدولية كالبنك الدولي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD). والمنظمات الأخرى المعنية بالأوضاع المعقدة في الدول التي تعاني مشكلات جوهرية. وفي هذا السياق، ترى منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية أن الدولة الهشة هي تلك التي تمتلك قدرات ضعيفة

¹ المرجع نفسه، ص. 260-261

² كنزة مغيش، "الدولة الهشة أم وضعية الهشاشة؟ قراءة في إشكالية بناء الدولة في إفريقيا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م. 8، (جوان 2021)، ص. 227

³ عبد النور بن عنتر، ترجمة عومرية سلطاني، "المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك"، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، ص. 42

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

في ممارسة وظائف الحوكمة الأساسية، وتفتقر للقدرة على بناء علاقات تفاعلية بناءة مع المجتمع، مما يجعلها عرضة للصدمات الداخلية والخارجية كالأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية.

من جانبه، **عرف البنك الدولي** الدول الهشة بأنها "تلك الدول التي تواجه تحديات تنموية، متمثلة في ضعف القدرات المؤسسية. والافتقار للحكم الرشيد، وغياب الاستقرار السياسي الذي قد يفضي إلى العنف الداخلي، أو يكون نتاجاً لصراعات سابقة، فضلاً عن معاناتها من انخفاض حاد في مستويات الدخل".¹

ورغم ارتكاز معظم التعاريف على عناصر تتمثل في طبيعة المؤسسات ودولة القانون، الصراعات وعدم الاستقرار، وجودة لخدمات الأساسية المقدمة للمواطن، إلا أنه يمكن تصنيف تعدد الرؤى حول الهشاشة ضمن فئات أساسية:²

جدول 01: تعاريف المنظمات الدولية للدولة الهشة

نوع التعريف	المنظمة	التعريف
تعريف يرتكز على اختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	الدولة الهشة هي الدولة غير القادرة على الاستجابة لاحتياجات مواطنيها، أو تسيير التغيير في طموحاتهم، وفي قوة مسارها السياسي.
تعريف وظيفي	وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة	عندما لا تريد أو لا تستطيع الحكومة القيام بوظائفها الأساسية أمام المجتمع، لاسيما أمام الأكثر فقراً من أفرادهم.
تعريف يقتصر على درجة حساسيتها بالمخاطر	لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية	هي الدولة ذات شدة مرتفعة في ضعفها أمام الصدمات الداخلية والخارجية والصراعات المحلية أو الدولية

¹ أمانى خليل باخرييه، الدولة الهشة – **Fragile State**، الموسوعة السياسية، (2020)، تم الإطلاع 09 أبريل 2026، الموسوعة السياسية

² كنزة مغيش، مرجع سابق، ص. 231.

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تعريف مؤسساتي	المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي	هي دولة مؤسساتها ضعيفة جدا تكاد تنهار، وأفرادها يعيشون تحت خط الفقر، يعانون من العنف، ومن حكومة قراراتها إعتباطية.
تعريف قائم على مؤشرات	صندوق البنك الدولي للدول الأكثر فقرا	مؤشرات: النجاعة، الحكامة، دولة القانون، فعالية الحكومة، مستوى الرشوة، حقوق الإنسان.

المصدر: كنزة مغيث، "الدولة الهشة ام وضعية الهشاشة؟ قراءة في إشكالية بناء الدولة في إفريقيا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م. 8، (جوان 2021)، ص. 231-232

مؤشرات قياس الدولة الهشة:

مفهوم مؤشر الدولة الهشة

عرّف صندوق السلام العالمي مؤشر الدُول الهشّة بأنه المؤشر الذي يقيس الضغوط الطبيعية التي تتعرض لها الدولة، وكذا نقاط الضعف التي تتعرض لها الدولة وتتسبب في سيولتها وهشاشتها ، كما أنه يقيس كذلك قدرة الدول على مجابهة تلك الضغوط والتكيف مع الأزمات وإدارتها، كذلك يساعد في تحليل المخاطر السياسية والتنبؤ بالصراعات، وذلك من خلال آلية الإنذار المبكر التي يتميز بها المؤشر، هذا بالإضافة للكّم الهائل من البيانات والمعلومات التي يجمعها التقارير من مختلف أنحاء الدول المستهدفة بالتحليل والرصد والقياس، من خلال التقارير التي توضح حالة الدولة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، ودرجة التماسك الداخلي، والذي على أساسه يتم قياس الأمن والاستقرار الداخلي.

يستند مؤشر الدولة الهشة إلى 12 مؤشرا فرعيا تندرج تحت أربعة محاور رئيسية وهي كالآتي:

أ - مؤشرات التماسك:

تتضمن مجموعة من المؤشرات الفرعية، ويمكن تناولها كالتالي:

- جهاز الأمن:

يعنى هذا المؤشر بتشخيص الوضع الأمني داخل الدولة من خلال رصد التهديدات الأمنية كالمفجرات والصراعات المسلحة، والهجمات الإرهابية، والحركات التمردية، بالإضافة للإنقلابات، كما يركز على دور الجريمة المنظمة وجرائم القتل في التأثير على حالة الأمن داخل الدولة، وشمل جهاز الأمن وفقًا لما يتناوله المؤشر القوات المسلحة، وجهاز الشرطة، والقوات الخاصة التابعة للدولة، وأجهزة الاستخبارات السرية والقوات غير النظامية.

- النخب المنقسمة:

يرصد هذا المؤشر حدة الانقسامات التي تحدث داخل الدولة، سواء كانت عرقية، إثنية، طبقية، عشائرية أو دينية، كما يُؤخذ في اعتبارات الخطابات السياسية وتوجيهها على أساس قومي أو عنصري أو حتى طائفي.

- الظلم أو التظلم الاجتماعي:

يتمحور هذا المؤشر حول قياس الانقسامات داخل المجتمع، وإمكانية وصول الخدمات العامة للمواطنين.

ب - المؤشرات السياسية:

تحتوي مجموعة من المؤشرات التي تشكل جوهر عملية التقييم للدول، أبرزها:

- شرعية الدولة:

يعنى هذا المؤشر بقياس تمثيل الحكومة وإنفتاحها وعلاقتها بالمواطن، هذا بالإضافة لتقييم درجة ثقة المواطن بمؤسسات الدولة، كما يقيس حالات عدم الرضا.

- الخدمات العامة:

يحلل هذا المؤشر مدى كفاءة أجهزة الدولة بتوفير الخدمات العامة للدولة، وتشمل توفير خدمات مثل الصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي، والبنية التحتية للنقل والكهرباء، والطاقة والإنترنت والاتصالات، بالإضافة لمدى قدرة الدولة على حماية مواطنيها من العنف والهجمات الإرهابية.

- حقوق الإنسان وسيادة القانون:

يقوم بتتبع العلاقة بين الدولة والمواطن فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان الأساسية، فيما إذا كان هناك انتهاك للحريات العامة داخل الدولة أم لا، إضافة إلى قياس درجة حرية وسائل الإعلام والصحافة في تناول وتغطية الأخبار والقضايا العامة، وكذلك رصد أعمال العنف السياسي ودوافعها.

ج - المؤشرات الاجتماعية:

تعنى بقياس الحالة الاجتماعية داخل الدولة، وتحدد على النحو الآتي:

الضغوط الديمغرافية:

- يحلل هذا المؤشر حجم الضغوط التي تتعرض لها الدولة الناتجة عن الكثافة السكانية، ويقسّمها بإمكانية الحصول على الخدمات العامة، كما تتناول الأمراض ودرجة انتشارها، والأوبئة، بالإضافة للضغوط المرتبطة بارتفاع أعداد السكان، والتوزيعات السكانية غير المتوازنة، وعدم التوافق بين نسبة الشباب وكبار السن.

- اللاجئين والنازحون:

يقيس هذا المؤشر الضغط الذي تواجهه الدول نتيجة يمثلها النزوح القسري للمجتمعات فضلا عن قدوم اللاجئين من الدول المجاورة بسبب الأزمات الداخلية التي تعانيها بلدانها.

- التدخل الخارجي:

يقيس هذا مدى ارتهان القرار الوطني للقوى الأجنبية وتأثير الفاعلين الدوليين على أداء الدولة، ولا سيما من الناحية السياسية والأمنية من خلال الأجهزة المخابراتية السرية، والضغوط السياسية كدعم حركات انفصالية والتأثير على صراع داخل الدولة، إضافة للتدخل الاقتصادي من خلال الجهات المانحة، والقروض طويلة الأجل، والاستثمار، وغيرها.

د - المؤشرات الاقتصادية:

تعنى بقياس مجموعة من المؤشرات على النحو الآتي:

- التدهور الاقتصادي والفقر:

الفصل الأول..... الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

يحلل هذا المؤشر مستوى الإنحدار في الأداء الإقتصادي داخل الدولة، مقاسًا بدخل الفرد والنتائج القومي، ومعدل البطالة، والتضخم، والإنتاجية والديون، كما يهتم بمراقبة حركة أسعار السلع داخل الأسواق، ولا سيما الانخفاض المفاجئ أو الارتفاع المفاجئ.

- التنمية الإقتصادية غير المتكافئة:

يسلط هذا المؤشر الضوء على الفوارق البنيوية في توزيع الثروات والفرص داخل الدولة، ومدى إرتباط هذه الفجوات باعتبارات دينية، عرقية، وجغرافية. كما يقيس أثر غياب العدالة الإقتصادية على المظالم والشكاوى، والتي تقوض جهود التنمية الإقتصادية للدولة.

- هجرة الإنسان والعقول:

يركز هذا المؤشر على أسباب الهجرة، والآثار الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تترتب على عملية هجرة العقول ونزوح الأفراد، ولا سيما الحرفيين والمهنيين ورواد الأعمال الماهرين، وذوي العقول المتميزة، كما يهتم بالتهجير القسري للمهنيين والمتقنين بفعل الاضطرابات الداخلية، وتأثيره كذلك على الإقتصاد.¹

العوامل التي أدت الى الهشاشة في افريقيا:

تتجلى حالة عدم الإستقرار البنيوي في القارة الإفريقية بوضوح عند إستقراء المؤشرات الدولية فحسب مؤشر الدول المنحرفة (Failed States Index – FSI)، من بين 20 دولة كانت معرضة للإنتهيار عام 2010 إثنى عشر 12 منها موجودة بإفريقيا، وبالإستناد إلى المقياس السنوي للدول الفاشلة لعام 2014، نجد أن تمركز الهشاشة يشهد في، حيث ضمت القارة 7 دول من بين أكثر 10 دول هشاشة عالميا، تصدرتها جنوب السودان، تليها الصومال وجمهورية إفريقيا. وتعزى جذور هذه الهشاشة إلى جملة من المسببات نوردتها فيما يلي:

1- ضعف مؤسسة الدولة:

¹ دينا فتحي جمعة عبد العظيم، "قراءة لموقع إفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر الدولة الهشة 2023"، قراءات إفريقية"، (2023)، تم الاطلاع عليه يوم 02 أبريل 2026 ، [قراءة لموقع إفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر الدول الهشة 2023م — قراءات إفريقية](#)

معظم الدول في إفريقيا هي أساسا دول مصطنعة، فرضت فوق نسيج مجتمعي لم يساهم في تشكيلها. كان تطور مؤسسات الدولة في زمن ما قبل الإستعمار يسير بشكل مختلف عما كان في أوروبا، فلم تنبثق عن عملية ممتدة عبر الزمن، تعمل على توطيد المؤسسات غير الرسمية، وتسوية الخلافات الناجمة عن المصالح المتعارضة داخل المجتمع، وبدلاً من ذلك، فقد تم فرضها من الخارج، بفعل القوة العسكرية للبلدان الأوروبية، حيث زرع الاستعمار الأوروبي هياكل مؤسسية كانت دخيلة على السياق المحلي.

ويمكن مقارنة مسألة ضعف المؤسسات من منظور إقتصادي عبر فحص بنية حقوق الملكية وآليات السوق، فالدول ذات المؤسسات الضعيفة، فشلت في الانعتاق من دوائر الفقر والصراعات، هي دول فضّلت خلق مؤسسات لاستخراج الثروة الوطنية، السلطة فيها لصالح نخبة صغيرة كما حدث مع زيمبابوي. بينت الأبحاث أن بحث النخب في الدول الغنية بالبترول والغاز عن الريع والرشوة تسبب في تراجع رهيب في جودة المؤسسات، والذي أدى إلى تراجع نسبة النمو في هذه الدول، فالدول الغنية في الموارد هي الدول الفقيرة غالباً، ويمكن تفسير أزمة مؤسسة الدولة في إفريقيا بأربعة مشكلات هيكلية كبرى وهي:

- سيطرة الشمولية.
- إقصاء الأقليات الذي غالباً ما يتخذ طابعاً إثنياً.
- الضعف الاقتصادي والاجتماعي، معمق باللاعادلة.
- ضعف هياكل تسيير الدولة غير القادرة على مواجهة أزمات متعددة الأبعاد.

2- العامل الاستعماري:

تعتبر حقبة "التكالب على إفريقيا" (Scramble for Africa)، التي بدأتها البلدان الأوروبية في نهاية القرن التاسع عشر، المحطة التاريخية الأبرز في تشكيل جذور الهشاشة التي تعاني منها بلدان عديدة في إفريقيا. وقد ثبت أن الفترة الاستعمارية، كانت لها عواقب طويلة المدى على نمط التطور المؤسسي خلال فترة الاستعمار، فرغم وجود نماذج لدول لم تخضع لهذا التكالب مثل إثيوبيا وليبيريا، إلا أن الاستعمار الأوروبي حال دون قيام هياكل قوية لدول المنطقة.

نجحت البلدان الأوروبية من فرض سيطرتها السياسية، على الجزء الأكبر من إفريقيا جنوب الصحراء، في غضون بضعة عقود، بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وكانت التجربة الاستعمارية نقطة فارقة في التاريخ الإفريقي، رغم مرور أقل من قرن بين عقد مؤتمر برلين واستقلال المستعمرات البرتغالية في منتصف السبعينات.

إن جوانب عديدة في تكوين مؤسسات الدولة في إفريقيا يمكن ربطها بهشاشة الدولة، فقد أدخل الاستعمار عنصراً لا علاقة له بالخصائص الاجتماعية والمؤسسية والثقافية للمناطق المستعمرة. كان هيكل مؤسسات الدولة مصمماً لنقل الموارد إلى القوى الاستعمارية، وليس لتعزيز التنمية المحلية. بعدها أنشأت الدولة روابط اقتصادية وثيقة مع مستعمر الأمس، في علاقة قائمة على التبعية السياسية مثل فرنسا وبلجيكا.

3- مشكلة الحدود الإصطناعية:

تمثل معضلة الحدود في إفريقيا أحد أبرز المتغيرات الجيوسياسية المسببة للهشاشة في إفريقيا، ذات جذور إستعمارية. فالحدود الإصطناعية التي رسمها المستعمرون الأوروبيون للقارة الإفريقية في مؤتمر برلين 1885، إبان مرحلة التكالب الإستعماري على أفريقيا، هي التي أوجدت هذه المشكلة، ذلك أنها لم تكن نتاجاً لأوضاع سياسية أو حقائق اجتماعية ذات دلالات إنسانية أو تاريخية معقولة، بل على العكس تماماً، وضعت على أسس إعتباطية تحكمية، تعبر عن مطامع إستعمارية في تقاسم النفوذ، مما أدى إلى حالة عدم التطابق بين الحدود السياسية والحدود الثقافية، حيث اجتمعت داخل الدولة الإفريقية عدة جماعات مختلفة و متنافرة، وقسمت الحدود بين جماعات عرقية منسجمة تماماً إلى دول. هذا التقسيم العشوائي أدى إلى نشوء بؤر توتر وصراعات حادة لازالت أثارها إلى اليوم.

4- الوضعية الاقتصادية للبلد:

تعاني القارة السمراء حسب الأرقام من الفقر، البطالة، الجوع، وخاصة الصراعات. وتعد البلدان الدول الهشة التي تشهد صراعات هي الأكثر عرضة لانعدام الأمن الإقتصادي خاصة الأمن الغذائي. فعلى الرغم من تعقيد العلاقة السببية بين المتغيرين، إلا أن حالات عدم الاستقرار السياسي غالباً ما تؤدي إلى انعدام الأمن الاقتصادي. وتشير البيانات الإحصائية إلى أن الصراعات والانهيarts الاقتصادية كانت

وراء أكثر من ثلث حالات الطوارئ الغذائية بين عامي 1995 و2003، بينما تسببت الحروب الأهلية وحالات اللجوء والنزوح الداخلي في أكثر من نصف حالات الطوارئ الغذائية في أفريقيا.

وفي العادة تؤدي الصراعات إلى شلل الإنتاج الزراعي، والعائد من المحاصيل النقدية والمواشي. وبحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، فقدت أفريقيا ما يزيد عن 120 مليار دولار من قيمتها في الإنتاج الزراعي في الثلث الأخير من القرن العشرين نتيجة الصراعات والحروب. وقد تراجع الإنتاج الغذائي في 13 من أصل 18 دولة شهدت صراعات، ولعل التجربة الموزمبيقية هي الأبرز حيث فقدت 40 في المائة من إمكاناتها في مجالات الزراعة والبنية التحتية والاتصالات خلال حربها الأهلية التي استمرت لعقدين.

5- الانقسامات الإثنية والقبلية:

بالرغم من أن التنوع الهويات القبلي والعرقى كان موجود قبل الفترة الاستعمارية، إلا أن الإدارات الاستعمارية وقفت وراء "تجميد الشعوب، وتعزيز الانتماءات العرقية، بينما لم تكن أفريقيا لاسيما جنوب الصحراء قبل الإستعمار تتميز بهوية محددة، إذ كان معظم الأفارقة يتنقلون بين هويات متعددة. ويشير الباحث رينجر إلى "اختراع التقاليد في إفريقيا المستعمرة"، مبيناً أن بعض السمات المميزة للمجتمعات الإفريقية في فترة ما بعد الاستعمار، مثل أهمية الانتماءات العرقية أو القبلية، لم تكن من موروثات فترة ما قبل الاستعمار، بل نشأت - أو تم ترسيخها بشكل كبير - في عهد الحكم الاستعماري. ويظهر هذا في النزاعات كما في نيجيريا وجنوب السودان مثلاً لديها بعد ديني وإثني، حتى الصراعات الأقدم من هذه مثل رواندا كانت كذلك، بالتالي لا تكمن المشكلة في التعدد الإثني بذاته بل في ضعف مؤسسة الدولة، وضعف مشروع بناء الدولة على الإجماع كشرط مسبق.¹

بهذا الصدد ترى الباحثة أن هشاشة الدولة في إفريقيا تشكل بيئة مواتية لازدهار الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، وعلى رأسها الإتجار بالمخدرات، التي تستفيد من ضعف المؤسسات الأمنية، وغياب الرقابة الحدودية، وتراجع فعالية الدولة في بسط سلطتها على كامل الإقليم.

¹ كنزة مغيش، مرجع سابق، ص. 232-236

المطلب الثالث: سيولة الحدود وتحول المجال الإفريقي إلى فضاء للتهديدات العابرة للحدود

تمثل الحدود الإحداثيات المكانية الفاصلة بين سيادات الوحدات السياسية، وتطرح اليوم قضايا العلاقات الدولية والمسائل الجيوسياسية الراهنة عديد المسائل والإشكاليات المتعلقة بالحدود، فلم تعد النزاعات الحدودية لوحدها هي الطاغية على المشهد الدولي، بل ظهرت أنواعا جديدة من القضايا والمشكلات التي تخص الحدود السياسية في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي صاحب ظاهرة العولمة وما أفرزته من مدخلات إضطرابية جديدة ومست بل اخترقت الحدود السياسية للدولة الوطنية وأفرزت ما يعرف بـ"سيولة الحدود".

والحدود والتخوم هي من الموضوعات الهامة في الجغرافيا السياسية وكذا في الدراسات الأمنية، ومن الضروري تفسير مفهوم ومدلول التعبيرين، فالحدود السياسية الدولية يعبر عنها بتعبير (International Frontiers)، وأحيانا بتعبير (International Boundaries) .

ونجد أنه من الناحية الإجرائية هناك فرق واضح بين المفهومين:

• **فالتخوم (Frontiers):** هي عبارة عن تضاريس وحواجز مكانية كونها تمثل أجزاء من سطح الأرض.

• **أما الحدود (Boundaries):** فهي خطوط توضع أم توجد عند التلاقي الرأسي للحقوق السيادية للأقاليم.

ويمكن أن يتضح الفرق بين المصطلحين إذا عرفنا أن التخوم سواء كانت طبيعية بالدرجة الأولى أو لغوية أو دينية لا يمكن تحريكها أو زحزحتها، فقد تفقد بعض الخصائص التي أعطتها صفة التخوم، ولكنها تظل على حالة ثابتة زمنيا خاصة في مناطق الصدام.

وعليه يمكن تصنيف الحدود الى نوعين رئيسيين:

1- **الحدود الطبيعية:** أي تلك الحدود تتبع في مسارها والحواجز الطبوغرافية القائمة

كالبحار والصحاري والجبال.

2- والحدود الإصطناعية: وهي إما حدود هندسية او فلكية تتبع خطوط العرض

والطول، أو تنشأ بناء على خطوط إتفاقية تم رسمها.¹

ترى الباحثة أن الانتقال من مفهوم "الحدود الصلبة" إلى "الحدود السيولة" في السياق الإفريقي يفسر تحول هذا المجال الجغرافي إلى فضاء مفتوح أمام التهديدات اللاتماثلية، فقد تلاشت القدرة على التحكم في المجال أمام تدفقات الفواعل من غير الدول، والذي سيتم توضيحه لاحقا.

الحدود الرخوة في إفريقيا وتفاقم التهديدات العابرة للحدود:

تتميز دول القارة الإفريقية بوقوعها تاريخيا تحت وطأة الإستعمار الأوروبي التقليدي، وصولا إلى تمظهراته الحديثة، وهو الإستعمار الذي يُعد سباقاً محموماً من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية للقارة. وبناءً عليه، شكلت الدوافع الإقتصادية المحرك الأساسي لعملية "فتح إفريقيا" ما أوقع القارة في دوامة من التخلف البنوي الذي لا زالت آثاره متجذرة في واقعها الراهن. وفي هذا السياق، تبرز الخريطة السياسية لإفريقيا بجملة من السمات الجيوسياسية الفارقة، أهمها:

- ✓ تعدد الوحدات السياسية داخل القارة مع تباين صارخ في أحجامها، وأشكالها الجغرافية، وتركيباتها السكانية، ووفرة مواردها.
- ✓ هامشية موقع معظم العواصم الإفريقية بالنسبة لامتداد الدولة، حيث تتركز الوظائف السياسية، الإدارية والاقتصادية في العاصمة فقط، مما يخلق فجوة ديمغرافية هائلة حيث يتضاعف عدد سكان العاصمة مقارنة بالمدن الكبرى الأخرى.
- ✓ بقاء الدول الإفريقية أسيرة للحدود السياسية التي رُسمت لها خلال فترة التنافس الأوروبي المحموم للسيطرة على القارة.
- ✓ تنوع أنماط الحدود السياسية في القارة بين حدود تتماشى مع الظواهر الطبيعية (كالأنهار، والبحيرات، والمرتفعات) وحدود هندسية مستقيمة، إلا أن السمة الأبرز لهذه الحدود هي عدم توافقها مع الحدود البشرية والتوزيع القبلي والجماعات الإثنية الكبرى، ولعل المثال الأبرز على ذلك هو تقسيم الحدود بين غانا وتوجو.

وعليه، تتسم المناطق الحدودية في القارة بجملة من الخصائص الجيوسياسية:

¹ فاروق العربي، "معضلة تأمين الحدود الوطنية في ظل العولمة و الأزمات الإقليمية حالة الجزائر مع دول الجوار"، مجلة ستراتيجيا ، العدد 06 السداسي الثاني 2016 ، (الجزائر: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر 3)، ص. 36-37

✓ إتصافها بكونها مناطق تماس متعددة الأطراف، حيث يمكن أن تجمع المنطقة الحدودية الواحدة بين أكثر من دولتين، كما هو الحال في المثلث الحدودي بين مصر وليبيا والسودان، أو النطاق الحدودي المعقد الذي يربط الجزائر بموريتانيا، الصحراء الغربية، المغرب، ليبيا، تونس، النيجر ومالي.

✓ التدني الحاد في مستويات التنمية في المناطق الحدودية.

✓ انخفاض الكثافة السكانية في هذه المناطق فضلا عن إتساع رقعتها الجغرافية الشاسعة.

✓ الضعف الهيكلي في إحكام السيطرة الأمنية والرقابة على هذه المنافذ.

لقد شكلت الموارد الغنية في إفريقيا عامل جذب للشبكات الإجرامية، والتنظيمات الإرهابية، والمتاجرين غير المشروعين، الذين إستغلوا المياه الساحلية غير المحمية والحدود سهلة الإختراق للإضرار في أنشطة غير قانونية تهدد السلم والإستقرار. وتكشف المعطيات أن إفريقيا تضم 109 حدود دولية تمتد لمسافة تقارب 28000 ميل، والمثير للقلق هو وجود 96 طريقاً تعبر هذه الحدود دون أي مراكز جمركية أو نقاط مراقبة، مما يخلق معضلة حقيقية لإدارة الحدود في ظل نقص القدرات البشرية والتقنية لمراقبتها. ومنذ الإستقلال، بقيت الحدود الموروثة عن الإستعمار مصدرا دائما للنزاعات والخلافات، لكون معظمها غير محدد بشكل دقيق، مما أذكى الصراعات بين الحكومات الوطنية كما حدث في النزاعات الحدودية بين الجزائر والمغرب.¹

وتتأثر منطقة غرب ووسط إفريقيا بمجموعة من العوامل التي تجعلها بيئة خصبة للإتجار غير المشروع، والجريمة المنظمة، والإرهاب، وتعاطي المخدرات. ويعود ذلك لموقعها الجغرافي الإستراتيجي في منتصف الطريق بين أمريكا الجنوبية وأوروبا، إلى جانب حدودها الوطنية الرخوة وساحلها الطويل، وضعف البنية التحتية للخدمات العامة. فتمتلك دول المنطقة مساحات شاسعة تقع حدودها إما في مناطق نائية ومعزولة أو في مناطق مكتظة تقتقر للتنظيم، مما يجعل إنفاذ القانون فيها عملية صعبة. وتُعد الحدود الرخوة في غرب ووسط أفريقيا المتغير الرئيسي لإنعدام الأمن، لكونها غير مرسمة بدقة ولا تخضع لرقابة كافية.

¹ د. عائشة قادة بن عبد الله، محمد سمير عياد، "إدارة الحدود كآلية للأمن و التنمية في إفريقيا"، (جامعة تلمسان، 2021)، ص. 258-259

الفصل الأول..... الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

وتُعرف هذه المناطق الحدودية بأنها بؤر نشطة للاتجار غير المشروع، وتُستخدم كمناطق إرتكاز وتحرك للجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، مما يقوض الأمن والاستقرار الإقليمي. كما ترتبط الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود (مثل الإتجار بالمخدرات، والأشخاص، والأسلحة النارية، والسجائر، وغسل الأموال) بشبكات ومنظمات عابرة للقارات تقع مراكز ثقلها خارج القارة الإفريقية.¹

ونظراً لوجود 109 حدود دولية وساحل يمتد لحوالي 39 ألف كيلومتر، تظل إفريقيا عرضة بشدة لتدفقات التهريب غير المشروعة التي تهدد الأمن القومي والإقليمي. وتشمل هذه التدفقات تهريب المخدرات، البشر، الأسلحة الصغيرة والخفيفة، السطو المسلح عبر الحدود، الهجرة غير الشرعية، وتزيف الأدوية والعملات، وصولاً إلى القرصنة البحرية. وقد أدت ديناميكيات هذه التدفقات إلى تقويض السلام المستدام والتنمية الديمقراطية، وأثرت سلباً على قدرة الدول في تعزيز الأمن البشري.

ومما يثير القلق خاصة هو تزايد إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، حيث تشير التقديرات إلى وجود حوالي 100 مليون قطعة سلاح غير مشروع في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أصل 500 مليون سلاح متداول عالمياً عام 2004، وأكثر من نصف هذه الكمية يقع في أيدي جهات فاعلة غير حكومية وجماعات إجرامية. وبفعل سهولة إختراق الحدود وغياب الرقابة وتكرار الأزمات، باتت هذه الأسلحة تنتشر بسهولة غير مسبوقة، لتصبح عاملاً رئيسياً في استغلال الأفراد والجماعات والمجتمعات. والمفارقة الصارخة تكمن في أنه بينما تتدفق الأسلحة بحرية عبر الحدود، تخضع التجارة والبضائع المشروعة لإجراءات بيروقراطية معقدة، حيث يتطلب إتمام معاملة جمركية قانونية واحدة ما يقدر بـ 40 وثيقة ورقية و200 عنصر بيانات، وتستغرق المعاملة 30 يوماً في المتوسط في الدول الإفريقية، في حين لا تستغرق أكثر من يوم واحد في دول مثل إستونيا.²

- حدود نيجيريا الأكثر نفاذية:

تتشارك نيجيريا حدوداً برية مع أربع دول مجاورة: بنين من الجنوب الغربي، تشاد من الشمال الشرقي، النيجر من الشمال، والكاميرون من الجنوب الشرقي. وتُصنف هذه الحدود ضمن أكثر الحدود

¹ United Nations Office on Drugs and Crime, " **Border Management – The Challenge**", accessed on April 1, 2026, <https://www.unodc.org/westandcentralafrica/en/border-management.html>

² Freedom C. Onuoha, " **Porous Borders, Small Arms and Light Weapons Proliferation and Human Security in Africa**,"p.1, accessed on April 1, 2026, <https://www.aegis-eu.org/archive/ecas4/ecas-4/panels/61-80/panel-76/Freedom%20Onuoha%20-%20Abstract.pdf>

سهولة للإختراق (Porous Borders) في القارة الإفريقية، وذلك نتيجة تظاهر عدة عوامل بنيوية وجيوسياسية، منها:

- ✓ **التحديات الجغرافية:** تفرض المساحات الشاسعة من الأراضي والغطاء النباتي الكثيف على طول الحدود النيجيرية صعوبات بالغة أمام إنشاء حواجز مادية فعالة أو مسارات دوريات أمنية منتظمة. ويتضح هذا العجز الجغرافي في الشمال، حيث يمتد الحد مع النيجر عبر تضاريس الصحراء الكبرى الوعرة، وفي الشمال الشرقي حيث يمر الحد مع تشاد عبر حوض بحيرة تشاد المعقد جغرافيا.
- ✓ **نقص البنية التحتية والأفراد على الحدود:** تعاني المنظومة الحدودية في نيجيريا من تهالك البنية التحتية، إذ أن طرق الدوريات وشبكات الاتصالات ومعدات المراقبة التقنية غالبا ما تكون قديمة وغير كافية لمراقبة المناطق الحدودية الشاسعة. ويُضاف إلى ذلك النقص العددي الواضح في أفراد أمن الحدود، لا سيما في المناطق النائية.
- ✓ **العوامل الاجتماعية والاقتصادية:** تتأثر حدود نيجيريا المفتوحة أيضاً بعوامل إجتماعية واقتصادية، حيث تلعب الروابط العرقية والثقافية العابرة للحدود دورا محوريا في تعزيز سيولة الحدود، مما يُسهّل حركة الأفراد والبضائع بما في ذلك المهربات دون الحاجة لتراخيص قانونية.
- ✓ **الفساد وضعف الحوكمة:** يمثل الفساد الإداري ثغرة إستراتيجية في جدار الأمن الحدودي، حيث تساهم الرشوة والتواطؤ بين المهربين وبعض مسؤولي الحدود في تسهيل عبور العناصر الإجرامية والسلع غير المشروعة بكل سهولة.

خريطة 02: توضح نيجيريا مع دول الجوار ومناطق التماس الحدودية



المصدر: ISS Afr., "Nigeria's Border Closures Haven't Served Their Purpose".

<https://issafrica.org/iss-today/nigerias-border-closures-havent-served-their-purpose>

وفيما يلي لمحة عن مدى نفاذية حدود نيجيريا مع جيرانها:

❖ **حدود بنين - نيجيريا:** تُسهم نفاذية الحدود بين بنين ونيجيريا، وتعدد المسالك غير النظامية التي تتجاوز نطاق وصول سلطات الجمارك والهجرة في كلا البلدين، في تمكين الأفراد والشبكات من تهريب البضائع بعيداً عن الرصد الرسمي. ويمتد هذا الشريط الحدودي على مسافة تتجاوز 780 كيلومتراً، وغالباً ما يمر عبر تضاريس طبيعية تشمل غابات كثيفة ومجار مائية تُوفر غطاءً طبيعياً للمهربين.¹

¹ ISS Afr., "Nigeria's Border Closures Haven't Served Their Purpose" accessed on April 1, 2026 , <https://issafrica.org/iss-today/nigerias-border-closures-havent-served-their-purpose>

❖ **الحدود التشادية-النيجيرية:** تتسم بالإنفتاح الشديد في القطاع الشمالي الشرقي، وتحديداً في حوض بحيرة تشاد. وتوفر كثافة الغطاء النباتي في هذه المنطقة ملاذاً آمناً يصعب من خلاله رصد التحركات، مما جعلها ممراً إستراتيجياً لتهريب الأسلحة والذخائر الموجهة لجماعة "بوكو حرام" الإرهابية.

❖ **الحدود النيجرية- النيجيرية:** تُمثل الجبهة الأكثر انفتاحاً نظراً لامتدادها الجغرافي الهائل وإفتقارها لأي حواجز مادية حقيقية. وتُستخدم هذه الحدود كطريق رئيسي لتهريب الماشية، والوقود، والمواد الغذائية، فضلاً عن كونها ممراً آمناً لتحركات قطاع الطرق والجماعات المسلحة العابرة للحدود.

❖ **الحدود الكاميرونية-النيجيرية:** تقسم بالسيولة في القطاع الجنوبي الشرقي بفعل الغابات الكثيفة والوعرة. وتنشط عبرها عمليات تهريب الأسلحة والأخشاب والذخائر. كما تظل هذه الحدود ساحة للتوترات الجيوسياسية بسبب النزاعات الإقليمية المزمنة بين الدولتين.¹

في السياق للجزائري، تعد أطول الحدود تلك التي تربط بينها وجارتها المغرب ومالي على هذا الترتيب، كما أن طول الحدود هذا يعبر عن مدى سهولة إنتقال عدوى التهديدات القائمة والمحملة من دول الجوار إلى أرض الوطن. وهذا باعتبار المناطق الحدودية في الغالب نقاطاً للتدخل الاجتماعي والإثني كمخلفات للمرحلة الإستعمارية في عديد الحالات بفعل التقسيم الإصطناعي للحدود الذي صنعه دون إتفاتٍ للاعتبارات الإثنية ومآلاتها. وهو ما جعل هذه المناطق مجالاً للنشاط الكبير والقوي للفواعل غير الدولاتية، بما فيها الجماعات الإجرامية والإرهابية التي استغلت التطور الذي أتاحه عصر العولمة من تسهيلات للتواصل للإننتشار في المناطق الحدودية لمزاولة نشاطها الذي يوصف بالعابر للحدود.

وهكذا يتعمق التدخل مع نشاط تلك الجماعات العابر للحدود وتكوينها متعدد الجنسيات، مما زاد من التفاعل والحركة المستمرين في المناطق الحدودية، التي هي خط الدفاع الأول عن الأمن القومي للدولة، والذي تسعى القوى الإقليمية التمدد إليها أو شمولها من أجل التضيق على الدولة وتحقيق

¹ Risk Control Services Nigeria, "[Coping with Nigeria's Most Porous Borders](https://riskcontrolnigeria.com/blog/coping-with-nigerias-most-porous-borders)," December 18, 2023, accessed April 1, 2026, <https://riskcontrolnigeria.com/blog/coping-with-nigerias-most-porous-borders>

المصالح الخاصة بها على تعددها من إقتصادية، أمنية، وغيرها. لذلك كثيرا ما تحولت المناطق الحدودية إلى مجال للتنافس بين القوى الإقليمية المتنافسة على المصالح هناك.¹

وتنتشر في المناطق الحدودية مجموعة من النشاطات التي ملأت الفراغ الذي مثله غياب المؤسسات في الواقع، والتي تهدد الأمن الوطني الجزائري بمختلف أبعاده العسكرية والإجتماعية والإقتصادية. وهو ما يزيد من فاتورة تأمين الحدود مخلفة أعباء ثقيلة على الخزينة العامة للدولة، ويبقي أكثر تلك الأنشطة انتشارا وخطورة التهريب.

وقد أضحت ظاهرة التهريب في المناطق الحدودية عالميا عملية محفزة لوجستيا -logistics intensive process إذ ينظر إليها ككفاءة أساسية للجماعات الإجرامية العابرة للحدود التي تقوم بإمتهان التجارة غير الشرعية. وتتضمن العملية النقل غير القانوني للبضائع أو الأشخاص باستخدام طرق ومناهج وأنظمة لوجيستية مرنة وجديدة خلسة تقاديا لاكتشافها من قبل سلطات الدولة وإيقاف المسؤولين عنها.

وفي المناطق الحدودية للجزائر ينتشر التهريب بأنواعه بصورة رهيبة على غرار التهريب والإتجار بالمخدرات التي تنتشر في المناطق الحدودية الغربية والجنوبية الغربية مع المغرب، والخندق من الجهة الجزائرية. ورغم صعوبة تقديم أرقام حقيقية حول هذه الظاهرة إلا أن عمليات التصدي لها تبقى متواصلة وتكاليف تلك التغطية جد مرتفعة،² وهذا ما سنتطرق إليه الباحثة في الفصل الثالث ضمن هذه الدراسة.

¹ تسعديت مسيح الدين، "التهريب وإشكالية التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية" في المؤلف الجماعي دور الآليات غير العسكرية في إعادة بناء الأمن على المناطق الحدودية للجزائر: نحو تفعيل مقاربة الأمن الشامل، تحرير: علي لوراري وحמיד رامي (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2023)، ص. 112-113

² نفس المرجع، ص. 118-120

المبحث الثالث: ماهية الإتجار بالمخدرات

المطلب الأول: تعريف المخدرات وتصنيفاتها

- لمحة تاريخية عن المخدرات:

ورد في تراث الحضارات القديمة آثار كثيرة تدل على معرفة الإنسان بالمواد المخدرة منذ تلك الأزمنة البعيدة، وقد وجدت تلك الآثار على شكل نقوش على جدران المعابد أو كتابات على أوراق البردي المصرية القديمة أو كأساطير مروية تناقلتها الأجيال. فالهندوس يعتقدون أن الإله (شيفا) هو الذي يأتي بنبات القنب من المحيط، ثم تستخرج منه باقي الآلهة ما وصفوه بالرحيق الإلهي ويقصدون به الحشيش. ونقش الإغريق صوراً لنبات الخشاش على جدران المقابر والمعابد، واختلف المدلول الرمزي لهذه النقوش حسب معتقداتهم وطبقاً للآلهة التي تمسك بها، ففي يد الإلهة (هيرا) تعني الأمومة، والإلهة (ديميتر) تعني خصوبة الأرض، والإله (بلوتو) تعني الموت أو النوم الأبدي. أما قبائل الإنديز فقد إنتشرت بينهم أسطورة تقول بأن امرأة نزلت من السماء لتخفف آلام الناس، وتجلب لهم نوماً لذيذاً، وتحولت بفضل القوة الإلهية إلى شجرة الكوكا.¹

- تعريف المخدرات:

المخدرات لغة: أتت من اللفظ (خدر) ومصدره التخدير، ويعني (ستر) الخدر سترٌ يُمدّ للجارية في ناحية البيت. والخدرُ: المكان المظلم الغامض. والخدرُ: إمذلال يغشي الأعضاء. الخدر (كأنه ناعس)، ويقال أن المخدر هو الفتور والكسل الذي يعتري شارب الخمر في إبتداء السكر أو أنها الحالة التي يتسبب عنها الفتور و الكسل والسكون الذي يعتري متعاطي المخدرات كما أنها تعطل الجسم عن أداء وظائفه وتعطل الإحساس و الشعور.

¹ د.محمود السيد علي. "المخدرات: تأثيراتها و طرق التخلص الآمن منها"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط.1، (مركز الدراسات و البحوث: الرياض، 2012)، ص.18

المخدرات شرعا: أطلق على المخدرات المرفئات (يعني ما غيب العقل والحواس دون أن يصيب ذلك النشوة والسرور)، أما إذا صحب ذلك نشوة فإنه مسكر. كل مسكر خمر ويحرم كلياً مهما كانت الكمية أو طريقة استعمال المسكر ويعرف لغة من السكر نقيض الصحو ويقال سكران خلاف صاحي.¹

وتحرم الشريعة الإسلامية تناول المخدرات بأي طريق كان، سواء كان التناول بطريق الأكل، أو التدخين أو الشرب، أو الحقن بعد إذابتها، أو بغير ذلك من الطرق، والدليل على التحريم ما رواه أحمد في مسنده، وأبو داود في سننه، بسند الصحيح، عن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت: "نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن أكل كل مسكر ومفتّر".²

المخدرات إصطلاحاً: يعرف المخدر على أنه " كل مادة يترتب على تناولها إنهاك للجسم وتأثير على العقل حتى تكاد تذهب، وتكون لدى متعاطيها عادة الإدمان "

المخدرات علمياً: عرفت على أنها " مادة مؤثرة على الجهاز العصبي المركزي ويسبب تعاطيها حدوث تغيرات في وظائف المخ وتشمل تنشيطاً وإضطراباً في مراكز المخ المختلفة تؤثر على مراكز الذاكرة والتفكير والتركيز واللمس والشم والبصر والتذوق والإدراك والنطق".³

المخدرات قانونياً: تعرف على أنها مجموعة من المواد المسببة للإدمان (الاعتماد النفسي والبدني) والمسممة للجهاز العصبي المركزي ويحضر تداولها أو زراعتها أو تصنيعها إلا لأغراض يحددها القانون ولا تستخدم إلا لمن رخص له بذلك قانونياً.⁴

المخدرات في المشرع الجزائري: نجد في تعريف القانون الجزائري رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال غير المشروعين بها في المادة 02 المخدر بأنه "كل

¹ مصطفى كمال زبدي، " المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالمخدرات"، الملتقى الوطني التكويني حول الوقاية من المخدرات في الوسط المدرسي، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، (ثانوية حسبية بن بوعلي: 29/28 مارس 2004)، ص. 1-2

² د. عبد المعال عطوه، "موقف الشريعة الإسلامية من المخدرات"، بحوث ومحاضرات. ج. 3، (الرياض: إدارة مكافحة المخدرات، 1974)، ص. 45.

³ علي بوعسرية، قسمية ظاهر، "جريمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في التشريع الجزائري"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في مسار الحقوق، (جامعة غرداية، 2019)، ص. 12.

⁴ مصطفى كمال زبدي، مرجع سابق، ص. 1-2

الفصل الأول..... الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

مادة، طبيعية كانت أم إصطناعية، من المواد الواردة في الجدولين الأول والثاني من الإتفاقية الوحيدة للمخدرات 1961 بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكول سنة 1972.¹

ويتبين بوضوح أن المشرع الجزائري تبني تعريف إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (والذي سيذكر في تعريفات الإتفاقيات الدولية للمخدرات) حيث لم يتم إعتبار الكحول والتبغ من المخدرات.

وقد وضعت الإتفاقيات الدولية تعريفا للمخدرات حيث عرفت الإتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 وتلك الإتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول 1972 في المادة الأولى الفقرة "ي" والتي نصت على أن "المخدر هو كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني. وفي المادة الأولى الفقرة "ش" نصت الإتفاقية على أنه "يقصد بتعابير "الجدول الأول" و"الجدول الثاني" و"الجدول الثالث" و"الجدول الرابع" قوائم المخدرات أو المستحضرات التي تحمل هذه الأرقام والمرفقة بهذه الإتفاقية، بصيغتها المعدلة من حين إلى آخر وفقاً لأحكام المادة الثالثة عشر".

كما عرفت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 في المادة الأولى فقرة "ن" بنصها "يقصد بتعبير المخدر أية مادة طبيعية كانت أو إصطناعية، من المواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني من الإتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 ومن تلك الإتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972 المعدل للإتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961".

أما الإتفاقية العربية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1994 فقد عرفت المخدر في المادة الأولى الفقرة 17 بأنه "أية مادة طبيعية كانت أو مصنعة، من المواد المدرجة في القسم الأول من الجدول الموحد" وفي المادة الأولى الفقرة 7 عرفت الجدول الموحد بأنه: "الجدول العربي الموحد للمخدرات والمؤثرات العقلية والمأخوذ عن إتفاقيات الأمم المتحدة وتعديلاتها".

وفي تعريف المؤثرات العقلية عرفت إتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 في المادة الأولى الفقرة "هـ" بنصها على أنه "يقصد بتعبير المؤثرات العقلية كل المواد سواء أكانت طبيعية أو تركيبية، وكل

¹ قانون رقم 18 - 04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 يتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.83، (2004)، ص.3.

الفصل الأول..... الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المنتجات الطبيعية المدرجة في الجداول الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع". وفي المادة الأولى القرة "ز" نصت الاتفاقية على أنه "يقصد بعبارات "الجدول الأول" و"الجدول الثاني" و"الجدول الثالث" و"الجدول الرابع" قوائم المؤثرات العقلية التي تحمل هذه الأرقام والمرفقة بالاتفاقية الحالية بصيغتها المعدلة وفقاً للمادة 2".¹

وقد وُضعت الجداول الواردة في المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات بهدف تصنيف تدابير الرقابة المعمول بها دولياً والتي من شأنها ضمان توفر مواد معينة للأغراض الطبية والعلمية، مع منع تحويلها إلى القنوات غير المشروعة. وفي "الاتفاقية الوحيدة للمخدرات" لعام 1961، بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكول عام 1972، تُدرج المخدرات ومستحضراتها أساساً في أربعة جداول وفقاً لإمكانية الإدمان عليها، ومخاطر إساءة استخدامها، وفائدتها العلاجية.² (انظر الشكل 1)

جدول 02: يوضح المخدرات ومستحضراتها وفقاً للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961

الجدول الأول	الجدول الثاني	الجدول الثالث	الجدول الرابع
يضم المواد ذات القابلية العالية للإدمان وتُستعمل بشكل سيئ، أو التي يمكن تحويلها إلى مخدرات تسبب إدماناً مماثلاً وتُستعمل بشكل سيئ (مثل القنب، والهيروين، والميثادون، والأفيون)	يضم المواد التي نقل خطورة إدمانها وإساءة استخدامها عن تلك المدرجة في الجدول الأول (مثل الكوديين ومشتقاته)	ويضم تلك المستحضرات التي تحتوي على مخدرات والمخصصة للاستخدام الطبي والتي يقل احتمال إساءة استخدامها (مثل مستحضرات الكوديين، والديهيديروكوديين، والبروبيام)	يضم بعض العقاقير المدرجة في الجدول الأول والتي تتسم بدرجة إدمان عالية وقابلية إساءة الاستخدام، ونادراً ما تُستخدم في الممارسة الطبية (مثل الهيروين)

المصدر: United Nations Office on Drugs and Crime, **Terminology and Information on Drugs**, 3rd ed. (New York: United Nations, 2016) p.vii.

¹ تقرير التطبيقات عن "الاتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية، وغسل الأموال"، MENAFATF مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، (المنامة : 2011)، ص.5-6

² United Nations Office on Drugs and Crime, **"Terminology and Information on Drugs"**, 3rd ed. (New York: United Nations, 2016), p.vii

مفهوم الإدمان Addiction: وهو التعاطي المتكرر لمادة نفسية أو لمواد نفسية لدرجة أن المتعاطي يكشف عن إشغال شديد بالتعاطي، وعجز أو رفض للإنقطاع، أو لتعديل تعاطيه. ويظهر عليه أعراض الانسحاب إذا انقطع عن التعاطي، وتصبح حياة المدمن تحت سيطرة التعاطي إلى درجة تصل إلى إستبعاد أي نشاط آخر. ومن أهم أبعاده: ميل إلى زيادة جرعة المادة المتعاطاة (التحمل)، والإدمان له مظاهر فسيولوجية واضحة، وحالة تسمم عابرة أو مزمنة، ورغبة قهرية قد ترغم المدمن على محاولة الحصول على المادة المخدرة المطلوبة بأي وسيلة، بالإضافة إلى تأثيره المدمر على الفرد والمجتمع.¹

مفهوم الاتجار غير المشروع بالمخدرات: بالعودة إلى المادة الثالثة من إتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1988، فإن مصطلح الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية يشمل الجرائم التالية:

- إنتاج أي مخدرات أو مؤثرات عقلية، أو صنعها أو إستخراجها أو تحضيرها أو عرضها أو عرضها للبيع، أو توزيعها، أو بيعها، أو تسليمها بأي وجه كان أو السمسرة فيها أو إرسالها، أو إرسالها بطريق العبور أو نقلها أو إستردادها، أو تصديرها خلافا لأحكام إتفاقية سنة 1961، أو إتفاقية سنة 1961، بصيغتها المعدلة أو إتفاقية سنة 1971.
- زراعة خشخاش الأفيون أو شجيرة الكوكا أو نبات القنب لغرض إنتاج المخدرات، خلافا لأحكام إتفاقية سنة 1971 أو إتفاقية سنة 1971 بصيغتها المعدلة.
- حيازة أو شراء أية مخدرات أو مؤثرات عقلية لغرض ممارسة أي نشاط من الأنشطة المذكورة في البند "أ".
- صنع أو نقل أو توزيع معدات أو مواد، أو مواد مدرجة في الجدولين الأول والثاني مع العلم بالألا تستخدم في أو من أجل زراعة أو إنتاج أو صنع المخدرات أو المؤثرات العقلية بشكل غير مشروع.
- تنظيم أو إدارة أو تمويل أي من الجرائم المذكورة سابقا.

هذا وبالإضافة إلى الجرائم المتصلة بجريمة المخدرات نذكر منها:

- تحويل الأموال أو نقلها، مع العلم بأنها مستمدة من أية جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة 3" أو فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم، بهدف إخفاء أو تمويل المصدر

¹ د. عبد الإله بن عبد الله المشرف، د. رياض بن علي الجوادي، " المخدرات والمؤثرات العقلية: أسباب التعاطي وأساليب المواجهة "، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط. 1، (الرياض، 2011)، ص. 35.

غير المشروع للأموال أو قصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الإفلات من العقاب لأفعاله.

- إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال أو مصدرها، أو مكانها أو طريقة التصرف فيها، أو حركتها، أو الحقوق المتعلقة بها، أو ملكيتها، مع العلم أنها مستمدة من الجرائم المذكورة أنفاً أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم.¹

- **جريمة تهريب المخدرات:** يقصد بتهريب المخدرات جلب المواد المخدرة إلى إقليم الدولة أو إخراجها منه بصورة غير مشروعة ويشمل ذلك نقل المواد المخدرة بطريق العبور بصورة غير مشروعة.

وإن تهريب المواد المخدرة بجميع أنواعها هو نقلها من مناطق إنتاجها إلى كبار التجار المستوردين في الدول المستهلكة لها، حيث تمر المخدرات بعدة مراحل بدأ من لحظة زراعتها وصولاً لتوزيعها حيث تبدأ بقيام أشخاص ذو سلطة ونفوذ بشراء النبات المخدر، ثم يقوم كبار تجار المخدرات بإنشاء مصانع سرية لتصنيعها، ثم تأتي عملية إستلام المخدرات، وتوزيعها بالجملة، حيث هناك منظمات وعصابات مهمتها نقل المواد المخدرة لحساب كبار التجار المستوردين في الدول الإستهلاكية.²

ثالثاً: تصنيفات المواد المخدرة وأنواع المخدرات:

1- تصنيفات المواد المخدرة

تعددت زوايا نظر الباحثين والمنظمات الدولية إلى المخدرات والمؤثرات العقلية، ما أدى إلى ظهور تصنيفات من حيث طبيعتها أو نوعها، خصائصها الظاهرية ودرجة خطورتها وغيرها، وهي كالآتي:

1. صنف من حيث طبيعتها إلى المخدرات الطبيعية والتصنيعية والتخليقية:

¹ فوزية حاج شريف، "مكافحة الإتجار الدولي غير المشروع في المخدرات و المؤثرات العقلية"، اطروحة دكتوراه في الحقوق تخصص القانون الدولي، (جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2018/2019)، ص. 54-55

² سعاد واضح، "جريمة تهريب المخدرات"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق تخصص قانون عام معمق، (جامعة مستغانم، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017/2018)، ص. 17.

- **مخدرات طبيعية:** ويقصد بها كل ما يأخذ أو يستخلص مباشرة من النباتات الطبيعية المخدرة سواء البرية أو التي تم زراعتها، دون تدخل كيميائي، نجد منها: الحشيش (نبات القنب)، الأفيون، الكوكا والقات.

- **مخدرات تصنيعية:** وهي المواد المستخلصة من المخدرات الطبيعية أي ذات أصل نباتي لكن تكون أكثر تركيزا بسبب خضوعها لعمليات معالجة كيميائية مخبرية فيصبح لها تأثير أكبر والتي تتمثل في: المورفين والهروين والكوكايين.

- **مخدرات تخليقية:** وهي تلك التي تصنع كليا من مواد كيميائية وتأخذ أشكالا صيدلانية متنوعة مثل كبسولات ومساحيق وحقن، والتي تتميز باحتوائها على عناصر منبهة أو مسكنة للجهاز العصبي التي من شأنها إذا إستخدمت في غير الأغراض الطبية أو الصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها، مما ينتهي دائما بالفرد إلى الجنون أو الوفاة، فضلا عن تداعياتها السلبية على البناء الاجتماعي والإقتصادي وانحراف السلوك الإنساني.

2. تصنيف المخدرات حسب لون المخدر إلى:

- **المخدرات السوداء أو القاتمة:** وتشمل المواد التي تتميز بلون داكن يميل إلى السواد وتكون غالبا بصورتها الخام كالحشيش والأفيون.

- **المخدرات البيضاء:** تتمثل في المواد التي تتميز بلونها الأبيض كالمساحيق والسوائل وتتغاطى إما شرابا أو حقنا مثل: الهروين والكوكايين والكودايين إضافة إلى المستحضرات الصيدلانية كالأقراص المنومة والمهدئة والمنبهة.

3. تصنيف المخدرات حسب حجمها حدة تأثيرها إلى:

- **المخدرات الكبرى (عالية الخطورة):** وهي مواد التي تشكل تهديدا مباشرا لما لها من خطورة كبيرة على الصحة عند استخدامها والإدمان عليها نظرا لصعوبة التعافي منها مثل: الخشخاش والحشيش والكوكايين ومشتقاتهم.

- **المخدرات الصغرى (منخفضة الخطورة نسبيا):** وتعتبر أقل خطورة، تضم المواد والعقاقير المستخدمة كعلاج طبي أو قد تكون مقبولة اجتماعيا في بعض الثقافات، إلا أن التعود عليها يسبب الإدمان مثل: الكحول والتبغ والكافيين، القات والمهدئات والمواد المهلوسة.

4. صنفت منظمة الصحة العالمية (WHO) المخدرات إلى:

- **مجموعة العقاقير المنبهة:** على غرار الكافيين والنيكوتين والكوكايين، والأمفيتامينات.
- **مجموعة العقاقير المهدئة:** وتشمل العقاقير مثل: المورفين والهيريون والأفيون، ومجموعة البارابينتيورات وبعض المركبات الصناعية مثل: الميثاпон إضافة إلى الكحول.
- **مجموعة العقاقير المثيرة للأخايل (المغيبات أو المهلوسات):** المواد التي تسبب اضطرابا في الإدراك الحسي والوعي بالواقع، ويأتي على رأسها القنب الهندي الذي يستخرج منه الحشيش والماريجوانا.¹

2-أنواع وأشكال المخدرات:

تتعد الأنماط والتصنيفات المادية والمورفولوجية للمواد المخدرة التي تتدرج ضمن الأطر التصنيفية السالفة، ويمكن إستعراض أهم أنواع المخدرات المنتشرة حاليا في الأوساط المجتمعية كالتالي:

1. **القنب:** يصنف القنب الهندي كأحد النباتات التاريخية التي اكتشفت في مناطق شمال الهند، وقد تم زراعته بشكل طبيعي واستخدمت أليافه قديما في وعلاج بعض الأمراض. ويتميز بأوراقه ذات اللون الأخضر الزاهي، وتشتمل أسماء بذور القنب العديد من المسميات مثل: الأندیکا والساتيفا وروديراليس وغيرها. كيميائيا، يتكون القنب الهندي نحو (120) مادة، تبرز من بينها مادة رباعي هيدرو كانابينول THC كعنصر فاعل ومسؤول عن حدوث التأثيرات النفسية والعقلية.

يؤدي القنب إلى الإدمان نتيجة التعاطي المطول، إنخفاض حدة الإستجابة وردود الأفعال والدخول في حالة من التبدل واللامبالاة نتيجة تقلص حجم فص المخ المسؤول عن التنظيم الانفعالي والسلوكي، الإصابة بمرض الفصام والزهايمر، ضعف الذاكرة وغياب التركيز، اضطراب الإدراك الحسي المتعلق بالزمن والمسافات.

¹ ايمان بلحمر، "مفهوم المخدرات تصنيفاتها و أهم انواعها"، مجلة القيس للدراسات النفسية و الاجتماعية، 1998-2675 (اكتوبر 2023)،

2. **الحشيش:** يمثل الحشيش المادة "الرائجة" الصمغية المستخلصة من أزهار نبات القنب بعد إخضاعها لعدة معالجات كيميائية، ويعد الأكثر رواجاً وانتشاراً، ويظهر على شكل كتل وألواح ذات قوام طيني تتدرج ألوانه بين الأسود والبني القاتم.

للحشيش آثار جسيمة بحيث يؤدي إلى تحفيز نوبات الإكتئاب والتأثير على قدرة التذكر والانتباه نتيجة إختلال النواقل العصبية في الدماغ، الإصابة بضمور في الدماغ كأثر للتعاطي لسنوات طويلة، ظهور أعراض تسممية بعد زوال التأثيرات قصيرة المدى قد تمتد بعد أيام أو حتى أسابيع من التعاطي، الإصابة بهلوسات بصرية وسمعية وفقدان الإدراك.

3. **الأفيون:** مادة طبيعية تستخرج من نبات الخشخاش الحولي الذي يتميز بأزهار بنفسجية أو بيضاء وثمرته الكبسولية المستديرة تعرف باسم «أبو النوم»، والتي يتم الحصول على الأفيون عبر "كشط" هذه الكبسولة، حيث يخرج منها سائل حليبي لزج، يتحول إلى اللون البني بمجرد ملامسته للهواء ويترك حتى يصير صلباً متماسكاً.

من أضرار الأفيون أنه يعمل على تدمير خلايا المخ مما يمهّد الإضطرابات العقلية، كما يؤدي تعاطيه إلى حدوث ضمور عضلي عام إضافة إلى ضعف الذاكرة، يحدث هبوط في الدورة الدموية مما يؤدي إلى الوفاة غير المفاجئة، يؤدي إلى تلف الكليتين والكبد، يصيب المتعاطي بجفاف الفم وارتفاع ضغط الدم.

4. **المورفين:** يعد أحد قلوانيات الأفيون والعنصر الفعال فيه، وهو ذو أهمية حيوية في النطاق الطبي والجراحة كمسكن للألام، كما يستعمل منوماً ومضاداً للسعال، كما يخفف حالة التوتر الناتجة عن الخوف، إلا أن المقادير الصغيرة منه تحدث في البداية تهيجاً ونعاساً ونوماً، وتعاطيه مع زيادة تدريجية في الجرعة يمكن الجسم من تحمل كمية منه قد تصل بالمتعاطي إلى مستويات قتل في الظروف العادية كما أن إدمانه يسبب حالة خطيرة تتطلب تدخلاً علاجياً طبياً.

5. **الهيروين:** يعتبر مادة نصف تخليقية يستخرج من المورفين التي تستخرج من الأفيون. يتميز بسرعة نفاذه العالية إلى الدماغ، حيث يبدأ أثره بنشوة شديدة وإرتياح جسدي لذيق. وبالرغم من أنه مادة مهدئة ومضادة للقلق والإكتئاب إلا أن الإستمرار في تعاطيه لأسابيع يؤدي إلى تآكل

هذه الآثار، مما يدفع الفرد الحاجة إلى تكرار التعاطي حتى تتحول حياته برمتها إلى السعي للحصول على هذه المادة.

هناك العديد من أضرار الهيروين نذكر منها الاضطرابات النفسية كالقلق والإكتئاب، إعتلالات الجهاز التنفسي كالإلتهاب الرئوي، انسداد الأوردة نتيجة للحقن المتكرر، الإصابة بالتهابات جلدية حادة، والفشل العضوي للكبد والكلى والقلب.

6. الكوكايين: هو منشط طبيعي فائق القوة، ويستخلص من أوراق نبات الكوكا المنتشرة في بلدان أمريكا الجنوبية، ويباع على هيئة مسحوق بلوري أبيض، ويصنف كعقار قوي وخطير ذو تداعيات ضارة خطيرة على المديين البعيد والقريب.

تسبب الكوكايين اضطراب الرؤية، القيء، القلق المفرط، تسارع التنفس والتعرق وآلام في الصدر، النزعة العدوانية والهلاوس الحسية، تدمير الأنسجة المخاطية للأنف.

7. القات: يعرف بالشاي العربي، هو عبارة عن أوراق شجيرة دائمة الخضرة ذات رائحة عطرية مميزة تنمو على المرتفعات، وتحتوي أوراقه الطازجة على قلويات منبهة، تمنح المتعاطي الشعور باليقظة العقلية والنشوة والثرثرة، لأنه يبدأ كمنبه ثم يتحول بعد ذلك إلى مخدر للقوى العقلية وما يتبعها من عدم القدرة على التركيز والإدراك.

يمكن إجمال أهم أضراره في أنه يسبب الضعف الجنسي، يؤدي إلى زيادة نسبة السكر في الدم مما يزيد من احتمالية الإصابة بالسكري لدى المتعاطي، وهن البنية الجسدية والهزال، بسبب فقدان الشهية وسوء التغذية.

8. الأمفيتامينات: مواد تخليقية كيميائية تنتمي لمجموعة الأمينات المنشطة للجهاز العصبي السمبثاوي، تم تصنيعها سنة (1887)، واستخدمت طبيا إلى سنة (1930) لعلاج مرض النوم المفاجئ، وتم تسويقها لأول مرة تحت اسم (بنزدرين) ثم توالى تصنيع المنشطات من نوع الأمفيتامينات مثل (الدريكين، الميثردين، الريتالين). وأكثر أنواع الأمفيتامينات خطورة هي الأمفيتامين والويكامفيتامين والميثافيتامين.

يمكن بيان أهم الأضرار المتمثلة في الأرق المزمن والإجهاد البدني والاكتئاب، إنفصام الشخصية وإحساس المتعاطي أنه مراقب ومنتقد، ارتفاع ضغط الدم وفقدان الشهية والهلوسة البصرية والسمعية.

9. الباربيتورات: استخدمت هذه العقاقير في مجال الطب وتعتبر مأمونة الجانب في استعمالها كمנוمات بجرعات مناسبة وتحت الإشراف الطبي، إلا أن استهلاكها خارج الأطر العلاجية ودون مشورة طبية يشكل خطورة بالغة، مما جعلها تخضع للرقابة الدولية على المخدرات بعد دخول إتفاقية المؤثرات العقلية سنة 1971م حيز التنفيذ. ومن أخطر أنواعها هي أموباربيتال الذي ينتج على شكل أقراص زرقاء تسمى أميثال، وكذلك سيكوباربيتال ويكون على شكل كبسولات حمراء تسمى سيكونال.

تسبب الباربيتورات عدم القدرة على التحكم في التحرك العضلي، إنخفاض ضغط الدم وارتعاش الأطراف، اضطرابات نفسية، الفصام والهلوسة، وصولاً إلى الغيبوبة والوفاة.

وهناك العديد من الأنواع المختلفة للمخدرات منها: الماريجوانا والكيميكال والشبو (الآيس) والكبتاجون والترامادول وعقار ال.اس.دي L.S.D25 والإكتاسي وغيرها من المواد والعقاقير والأدوية المختلفة. وتجدر الإشارة إلى إن المخدرات في تزايد مستمر إذ يتم تصنيع أشكال جديدة منها مع تطور الصناعات.¹

المطلب الثاني: ارتباط جريمة الاتجار بالمخدرات بالأنشطة الإجرامية الأخرى

1- الإتجار بالمخدرات والإرهاب:

قبل تبين العلاقة الإجرامية بين الإتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب يجب التطرق إلى مفهوم الإرهاب أولاً فمصطلح الإرهاب مصطلح حديث نظراً لحدثة الظاهرة الإرهابية على عكس الإجرام، العنف والعدوان فهي مصطلحات قديمة.

¹ المرجع نفسه، ص.33-37

فالإرهاب من الناحية اللغوية: يعني التخويف والفزع ورهب فلانا: بمعنى خوفه وفزعه، ومنه فإن الإرهابيين هم الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم.¹

وقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ (الأنفال:60)²

أما من **الناحية الاصطلاحية** فإن الإرهاب "سلوك مضطرب يقوم به فرد أو جماعة من الأفراد ضد مصلحة عامة في وطن معين لأغراض سياسية أو ضد فرد معين أو مجموعة أفراد".

كما تعرف **الموسوعة البريطانية** الإرهاب على أنه "الإستخدام المتعمد للعنف بهدف خلق جو عام من الخوف بين السكان، وبالتالي تحقيق هدف سياسي معين"³

-مظاهر العلاقة بين الإتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب:

توجد صلة قوية بين الإتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب اللذان لهما آثارا وخيمة تهدد أمن وإستقرار الشعوب، ويمكن توضيح هذه الصلة من خلال عرض أهم مظاهر العلاقة بينهما كالتالي:

- ✓ الأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات تشكل أهم مصدر لتمويل العمليات الإرهابية وذلك في إطار التحالف بين التنظيمات الإجرامية.
- ✓ تستخدم العصابات الدولية للإتجار غير المشروع بالمخدرات العناصر الإرهابية في تأمين وحماية تجارتها الأثمة مقابل مبالغ مالية طائلة لا تقل عن 10% من أرباح الإتجار غير المشروع، ويشكل هذا مبلغا بالغ الضخامة تحصل عليه العناصر الإرهابية.

¹ حنان بوغراف، "قراءة سوسيو تحليلية لأهم الجرائم ذات العلاقة بظاهرة الاتجار غير المشروع بالمخدرات"، (الطارف: جامعة الشاذلي بن جديد، 2022)، ص. 275-276

² سورة الأنفال، الآية رقم 60

³ Encyclopædia Britannica, s.v. 'Terrorism', accessed April 9, 2026, [Terrorism | Definition, History, Examples, Groups, & Facts | Britannica](#)

✓ قد تلجأ العناصر الإرهابية إلى القيام بعمليات تهريب المخدرات لحساب مرتكبي جرائم الإتجار غير المشروع وتحصل بذلك على مبالغ مالية أكثر ضخامة، مما يوفر سيولة نقدية للمنظمات الإرهابية تمكنها من ممارسة الأنشطة الإرهابية في العديد من مناطق العالم.

✓ تشير بعض الدراسات إلى أن معظم العناصر الإرهابية يتعاطون المخدرات أو المؤثرات العقلية مما يجعلهم حريصين على الصلة بالعناصر الإجرامية للإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الذين يخشون بطشهم وقوة بأسهم فيمدوهم بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية مقابل توفير الأمن والحماية لهم ولتجاريتهم الأئمة¹.

كما تظهر هذه العلاقة الوثيقة من خلال تقديم عصابات المخدرات وثائق السفر المزورة للعناصر الإرهابية، وتسهيل عبور الحدود من مواقع إنطلاقها إلى مواقع تنفيذ عملياتها وإيواء العناصر الإرهابية والتستر عليها، وفي هذا المجال فقد أقامت المنظمات الإرهابية نوعا من الروابط والعلاقات مع عصابات الإتجار بالمخدرات ببعض المناطق الواقعة على الحدود الأفغانية والباكستانية والتي قدمت إليها المساعدة للعبور غير الشرعي إلى دول مثل الهند ودول الكومونويلث الجديد لاستخدام أراضيها للتنقل إلى دول أخرى.

ورجوعا إلى وثيقة المجلس الإقتصادي والإجتماعي الصادرة عن المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية في نابولي عام 1994، نجد أن المتاجرين بالمخدرات في بيرو لم يكن لديهم خيار غير التعامل مع المنظمة الإرهابية المسماة " الدرب المنير " وذلك لأن عناصر هذه المنظمة الإرهابية تقدم الحماية إلى مزارعي الكوكا والمتاجرين بالمخدرات في مقابل ضريبة يفرضونها على العقاقير المخدرة.

وتطورت هذه العلاقة إذا أصبح البعض يتحدث عن إرهاب تجار المخدرات حيث يستخدم مهربو المخدرات الإرهاب كإستراتيجية لتخويف الجيش والشرطة والقضاة من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن من خطر إعتقالهم وملاحقتهم. ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى ما جاءت به أيضا وثيقة المجلس الإقتصادي والإجتماعي المذكورة سابقا إلى قيام المنظمات الإجرامية عبر الوطنية كالمافيا الإيطالية والكارتل الكولومبية بهجمات إرهابية على الدولة وممثليها لتعطيل التحقيقات والحيلولة دون إستخدام

¹ حنان بوغراف، "قراءة سوسيو تحليلية لأهم الجرائم ذات العلاقة بظاهرة الاتجار غير المشروع بالمخدرات"، ص. 275-276

الفصل الأول..... الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

سياسات حكومية صارمة، وللتخلص من موظفي إنقاذ القانون النشطين، وإكراه القضاة على إتباع سياسات أكثر لينا وخلق بيئة توفر مساعدة أكبر للنشاط الإجرامي.

كما قامت كارتيلات الكوكايين في كولومبيا بإنشاء منظمة إجرامية إسمها " الموت للمختطفين" قامت كرد فعل على إختطاف المنظمات الإرهابية لعناصرها، وتوقفت عليها في أساليب التخويف والتحذير المستقبلي الأكثر خطورة. ويبدو مستقبلا أن المنظمات الإرهابية قد تلجئ إلى عصابات الإتجار بالمخدرات كمصدر بديل للأموال. إضافة إلى إمكانية التعاون بين الإجرام المنظم و الإرهاب في مجالات الإستخبارات و التنسيق.¹

2- الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة

لا يمكن الحديث عن جرائم الإتجار غير المشروع بالمخدرات بمعزل عن الجريمة المنظمة.

فتعرف **الجريمة المنظمة** على أنها " مشروع إجرامي قائم على أشخاص يوحدون صفوفه من أجل القيام بأنشطة إجرامية على أساس دائم ومستمر، ويتسم هذا التنظيم بكونه ذا بناء هرمي ويحكم هذا الكيان نظم ولوائح داخلية تضبط إيقاع سير العمل داخله ويستخدم في سبيل تحقيق أغراضه العنف والتهديد والإبتزاز والرشوة في إفساد المسؤولين سواء في أجهزة الحكم أو أجهزة إدارة العدالة بهدف تحقيق أقصى استفادة من القيام بالنشاط الجرمي.²

ويعرف **قسم العدل في أيرلندا الشمالية** الجريمة المنظمة بأنها " سلوك إجرامي مخطط ومنسق، يمارسه أفراد أو جماعات أو شبكات تعمل معًا بشكل مستمر. وعادةً ما يكون الدافع وراء ذلك هو تحقيق مكاسب مالية.³

بدأ الإجرام المنظم في الظهور بتشكيل العصابات الإجرامية ومحاولتها السيطرة على رؤوس الأموال بممارسات غير مشروعة من هذه العصابات:

■ المافيا الإيطالية: باشرت عملها في إيطاليا وانحسر نشاطها في عام 1993.

¹ د.احمد حويطي، " علاقة المخدرات بالجرائم الأخرى و المجهودات الإقليمية و الدولية لمواجهتها"، الملتقى الوطني التكويني حول الوقاية من المخدرات في الوسط المدرسي، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و ادمانها، (ثانوية حسيبة بن بوعلي: 29/28 مارس 2004)، ص.6-7

² حنان بوغراف، مرجع سابق، ص.277

³ Department of Justice (Northern Ireland), "**Organised Crime**," accessed April 09, 2026 <https://www.justice-ni.gov.uk/topics/organised-crime>

▪ عصابات الياكوزا في اليابان: والتي تركزت أعمالها على الإتجار بالسلاح والمخدرات وغسيل الأموال.

▪ الكارتلات الكولومبية: والتي إشتغلت بأعمال الإتجار بالمخدرات.

- علاقة الإتجار غير المشروع بالمخدرات بالجريمة المنظمة:

إن العلاقة والصلة الوثيقة بين الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات تتأتى من خلال التشابه الكبير بينهما، حيث أن الإتجار غير المشروع بالمخدرات جزء لا يتجزأ من أعمال وجرائم الجريمة المنظمة، فكلا الجريمتين لهما نفس الأهداف ونفس الأساليب القمعية في تحقيق نشاطاتها وجرائمها.

ولعل للإيضاح أكثر سيتم ايجاز أهم خصائص الجريمة المنظمة التي تعتبر نفس خصائص الاتجار غير المشروع بالمخدرات تقريبا، وهي كالآتي:

- ✓ وجود جماعة إجرامية ذات بناء هيكلي متدرج.
- ✓ الحصول على الأرباح والعائدات المالية هو الباعث على الجريمة.
- ✓ إستخدام الجماعة الإجرامية للعنف والفساد والرشوة لتحقيق أغراضها.
- ✓ امتداد الجماعة الإجرامية ونشاطها الآثم عبر عدة دول.

من خلال هذا يتضح أن الإتجار غير المشروع بالمخدرات يعتبر صورة من صور الجريمة المنظمة.

غيرت التنظيمات الإجرامية المنظمة طريقة عملها إزاء التنظيمات المتطرفة المقاتلة فأضحى التعاون فيما بينها تعاوناً ديناميكياً تاماً أو تكافلياً واضحاً، نجم عنه حصول التنظيمات الإرهابية على مبالغ تمويلية كبيرة، مستفيدة من الإتجار غير المشروع عن طريق عملها في الحماية أو تسيير الأمور.

إضافة إلى أن العصابات ترتبط في كثير من الأحيان فيما بينها بتحالفات وثيقة هذا لأن ممارسة الجريمة المنظمة التي تعتبر بطبيعتها عابرة للحدود تتطلب من المنظمات الإجرامية العمل في أكثر من دولة، من أجل تسويق منتجاتها غير المشروعة، مثل تجارة المخدرات لأنه بدون اللجوء إلى التحالفات فإن المنظمات الإجرامية يمكن أن تصطدم فيما بينها، وتلجأ إلى الإقتتال، مما يؤثر سلباً عليها، ذلك أن هناك

منظمات إجرامية محلية في كل دولة تسيطر على السوق غير المشروعة ولا يمكن أن تسمح لمنظمة إجرامية خارجية بالاستفادة دون أن تشترك معها في عائداتها.¹

3- الاتجار بالمخدرات وجرائم الفساد

تسعى بعض التنظيمات الإجرامية المنظمة لاختراق بعض الأجهزة والمؤسسات الرسمية، وتوظيف بعض عناصرها في مخططاتها الإجرامية وذلك من خلال عمليات الرشوة وغيرها من صور الإفساد التي تقود في نهاية المطاف إلى إضعاف الأجهزة والمؤسسات الرسمية، وتقدم خبرات العديد من دول أمريكا اللاتينية نماذج حية لدور عصابات الجريمة المنظمة وخاصة مافيا المخدرات في التغلغل في بعض الأجهزة والمؤسسات الرسمية بما في ذلك أجهزة ومؤسسات أمنية وقضائية وسياسية عليا، وتوظيفها لحساب مصالحها وأهدافها الإجرامية. وهذا ما أدى بأحد الكتاب إلى تحرير تقرير عن الوضع في هذه الدول بعنوان "DEMOCRACY ON DRUGS".

ومع تطور حركة التدويل للأنشطة الاقتصادية، زاد الاهتمام بمشكلة الفساد على المستوى الدولي، وانعكس ذلك على الموضوعات التي نوقشت خلال مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وخاصة المؤتمرين الثامن المنعقد في هافانا عام 1990، والتاسع المنعقد في القاهرة عام 1995، حيث أوصى المشاركون بوضع مدونة سلوك للموظفين العموميين.

كما تطور العمل لمكافحة الفساد على المستوى الإقليمي حيث طرحت منظمة الدول الأمريكية مشروع إتفاقية الفساد خلال المؤتمر الذي عقدته المنظمة عام 1996 في العاصمة الفنزويلية كراكاس.

والواقع أن عددا كبيرا من المسؤولين في دول الاتحاد السوفياتي السابق والدول الاشتراكية في أوروبا سابقا طالعون في أنشطة الجريمة المنظمة خاصة فيما يتعلق بتهريب النقد والسوق السوداء والمخدرات نتيجة إنتشار الفساد بينهم.

ففي إستقصاء شمل 4500 مواطن من أوروبا الشرقية عن أسباب الصعوبات الحالية التي تواجهها هذه المجتمعات ذكر 57% ممن شملهم الإستقصاء أن الفساد هو السبب في ذلك.

¹ حنان بوغراف، مرجع سابق، ص. 277-278

الفصل الأول..... الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

والفساد قد يكون نتيجة الجريمة المنظمة، وقد يكون السبب الذي يؤدي إلى إنتشار ظاهرة الجريمة المنظمة، فعصابات الجريمة تستفيد في تسهيل عملياتها على إفساد الموظفين العموميين خاصة عندما تركز نشاطاتها على عمليات احتكار السلع، وتهريب المخدرات وبدون الفساد الحكومي، لا تستطيع أنشطة الجريمة المنظمة أن تستمر.

4- المخدرات وجرائم غسيل الأموال:

يقصد بغسيل الأموال تحويل ونقل الأموال التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة إلى شكل آخر من الإحتفاظ بالثروة للتغطية على مصدرها حتى تأخذ شكل الأموال المشروعة بعد ذلك.

وتتحول هذه الأموال إلى أموال مشروعة عن طريق إجراء مجموعة من الإجراءات والتحويلات المالية والعينية بهدف تغيير صفتها غير المشروعة وإكسابها صفة المشروعية لتبدو كإستثمارات قانونية وتشمل عمليات الغسيل عادة الأموال الناتجة عن أنشطة السوق السوداء والإتجار بالمخدرات والبيع والرقيق الأبيض، وتزوير النقود والمعادن الثمينة، وتجارة الأسلحة، وتمر عملية غسيل الأموال بمراحل ثلاث: مرحلة الإيداع النقدي (MONEY DEPOSIT)، ومرحلة التعتيم أو التغطية (LAYERING)، ومرحلة التكامل (INTEGRATION).

وقد أشار تقرير صادر عن مجلس الشيوخ الأمريكي عام 1992 إلى أن حجم غسيل الأموال في الولايات المتحدة بلغ 100 مليار دولار سنويا يتم تحويلها إلى أموال مشروعة، وقدر حجم غسيل الأموال على مستوى العالم سنة 1991 بمبلغ 600 مليار دولار سنويا. كما قدرت ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي عام 1996 أن المبالغ التي تصل إلى جيوب المجرمين في كل سنة والناتجة عن المخدرات وتجارة الرقيق الأبيض والسلاح تصل إلى 500 مليار دولار أمريكي.

وهناك من يشجع على عمليات غسيل الأموال ومثال ذلك مدينة ناسو عاصمة جزر البهاما (عدد سكانها 250 ألف نسمة ويوجد بها نحو 4000 بنك شبه متخصصة في تمويل تجارة السلاح) وتعد هذه المدينة أهم مراكز غسيل الأموال في العالم.

ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، فإن مبالغ مالية ضخمة تصل إلى 300 مليار دولار قد إستخدمت سنويا في غسيل الأموال خلال الثمانينات، وقد زادت في التسعينات لتصل إلى 350 مليار دولار. كما

الفصل الأول..... الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

وجد أن أموال المخدرات غير المشروعة المغسولة أو غير المغسولة تسربت إلى إقتصاد الرسمي مهددة بذلك أساس المجتمع.

لقد إتسع نطاق جرائم غسيل الأموال غير المشروعة المتولدة عن الأنشطة الإجرامية، مما دفع بجماعات الجريمة المنظمة إلى ضخ هذه الأموال عبر القنوات المالية والمصرفية المشروعة بهدف تبييضها وإعادة إستخدامها مرة أخرى في الأنشطة الإجرامية، وقد ساعد على ذلك أن بعض المؤسسات المالية تطبق درجات عالية من سرية الحسابات مما يسهل عمليات غسيل الأموال، وقد ترتب على ذلك زيادة حجم الإقتصاد الخفي (HIDDEN ECONOMY) في العديد من الدول.

وفي أعمال مؤتمر نظمته TREVI بالنمسا عام 1994 تناول قضية غسيل الأموال المتحصلة من الجريمة في شرق ووسط أوروبا، وقد أكد المؤتمر على الصعوبات التي تواجه إمكانية تحديد مصادر أو إتجاهات هذه الأموال بصفة عامة. كما أشار المشاركون في المؤتمر إلى قضية المعلومات، إذ لا توجد معلومات كافية حول شبكات تنظيف الأموال التي تقدم بتحويل متحصلات النشاط الإجرامي في شرق ووسط أوروبا إلى دول أوروبا الغربية لغسيلها، كما أوضح المشاركون أن هناك حوالي مليار على الأقل تنقل سنويا خارج روسيا لغسيلها.

ونظرا أن جرائم غسيل الأموال أصبحت إحدى أبرز أشكال الجريمة المنظمة في الوقت الراهن، عمل المشرع الأمريكي في عام 1986 على إصدار قانون الرقابة على تبييض أو غسيل الأموال، ويهدف المشرع من هذا القانون إلى " وقف تدفق الأرباح غير المشروعة على المشروع الإقتصادي الإجرامي حيث تمنح هذه الأرباح رؤوس الأموال الضرورية للتوسع في النشاط الإجرامي.

وفي إجتماع القمة الإقتصادية لقادة الدول في مجموعة السبع الكبار (G7) بباريس عام 1989 أنشئ فريق العمل للنشاط المالي (FATE) من أجل وضع إستراتيجية دولية ضد غسيل الأموال. وفي عام 1990 أصدر فريق العمل للنشاط المالي هذا تقريرا يحتوي على 40 توصية للاسترشاد بها على مستوى الدول لمكافحة غسيل الأموال.

وهكذا لما فرضت ظاهرة غسيل الأموال نفسها على المجتمعات الإنسانية تحرك المجتمع الدولي لتنظيم العديد من المؤثرات، وعقد جملة من الإتفاقيات، ومن هذه الإتفاقيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤتمرات العقلية لعام 1988، وتقضي بتجريم غسل الأموال المرتبطة بالجرائم المحددة في المادة الثالثة.

وكذلك الإتفاقية الخاصة بتفتيش وضبط ومصادرة إيرادات جريمة غسل الأموال الصادرة عن لجنة مجلس وزراء أوروبا عام 1990.¹

5- المخدرات وجرائم العنف:

يعرف عبود السراج جرائم العنف " بأنها الأفعال التي تقترب بإعتداء على الإنسان أو على ممتلكاته لغايات متعددة منها الحصول على المال أو الإنتقام أو تحقيق أغراض سياسية".

وإذا علمنا أن من جرائم العنف القتل والسطر المسلح والإغتيال والتهديد، فإن عصابات المخدرات غالبا ما تلجأ إلى العنف لتصفية حساباتها أو عند اصطدامها مع أجهزة إنفاذ. وتزاول عصابات المخدرات نشاطها عن طريق الرشوة والفساد والإغراءات، وعن طريق التهديد والتخويف وإستعمال العنف والقوة ولبارونات المخدرات أساطيلهم الجوية والبحرية لتصدير سلعهم المحضرة ويتحدون السلطات في الدول التي يغزونهم ببضائعهم باختطاف وقتل القضاة والمسؤولين عن الأمن الذين يعترضونهم أو العمل على رشوتهم وتمويل الحملات الانتخابية للساسة أو مساومة بعض الحكومات على دفع ديونها الخارجية البالغة بالمليارات. ومن هنا يتبين أن الإتجار المنظم للمخدرات ما هو إلا شكل من أشكال التجارة الإقتصادية عن طريق وسائل غير مشروعة تتضمن التهديد واستخدام العنف المادي والرشوة في نفس الوقت.²

المطلب الثالث: تحول ظاهرة الإتجار بالمخدرات إلى تهديد أمني إستراتيجي

تمثل ظاهرة الإتجار بالمخدرات وتعاطيها واحدة من أكثر القضايا تعقيدا في الأجندات الدولية الحديثة، بحيث لم تعد تمثل مجرد انحراف سلوكي أو مسألة صحية عامة يقتصر تأثيرها على الفرد والأسرة، بل ابعد من ذلك، حيث انتقلت لتصبح في صلب النقاشات المرتبطة بالأمن القومي واستقرار الدول ببعده الإستراتيجي باعتبار المخدرات تهديد أمني وجودي. ويعد هذا الإرتباط إنعكاسا لمسألة ما يعرف في أدبيات العلاقات الدولية بـ "الأمننة" (Securitization).

¹ د. احمد حويطي، مراجع سابق، ص. 7-10

² د. احمد حويطي، ، مراجع سابق، ص. 5-6

الفصل الأول..... الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

وتعتبر "نظرية الأمانة" (Securitization Theory) أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة كوبنهاجن في الدراسات الأمنية إذ يُجمع العلماء والأكاديميون على أن "الأمانة" هي الأداة الأنسب لتفسير وتحليل التهديدات الجديدة، وتختص الباحثة بالذكر في هذه الدراسة ظاهرة المخدرات.

و"الأمانة" حسب "أول وايفر" و "باري بوزان" تمثل إطارا تحليليا جديدا للأمن، فهي عملية تُقدّم من خلالها قضية ما باعتبارها تهديدا وجوديا لكائن مرجعي معين قد يكون فردا، جماعة، دولة أو حتى هوية...الخ¹. فقد أراد "وايفر" من خلال ذلك، الإجابة عن سؤال بسيط مفاده: ما الذي يجعل شيئا ما مشكلة أمنية؟ واقترح أن المشاكل الأمنية من الناحية النظرية، هي تطورات تهدد سيادة أو إستقلال الدولة بطريقة سريعة ومثيرة، تستدعي بذل أقصى حد ممكن من الجهود وحشد كل ما أمكن من الوسائل، أما من الناحية العملية، فإن اعتبار بعض التطورات على أنها تشكّل مشكلة أمنية، يتيح لأصحاب السلطة أمانة قضية ما لأجل التحكم فيها، وبحكم ذلك يصبح شيء ما مشكلة أمنية عندما تعلن النخب السياسية أنه كذلك، بالتالي يمكن النظر إلى الأمن على أنه فعل الخطاب Speech Act فهو لا يشير إلى شيء ملموس في الواقع، فالكلام في حدّ ذاته هو الفعل.²

ومن خلال هذا التأطير النظري يمكن تفسير خطابات صناع القرار والنخب لاعتبارهم ظاهرة الإتجار بالمخدرات قضية تهديد وجودي للأمن القومي للدول، وكذا يمكن فهم إنتقال المخدرات من قطاع السياسة الدنيا المرتبط بالصحة العامة والآفات الإجتماعية، إلى السياسة العليا المرتبطة بالبقاء القومي والسيادة، فأضحى الاتجار بالمخدرات معضلة أمنية تتميز بما يلي:

✓ إتساع نطاق أعمال عصاباتهما من البلد المصدر إلى بلد الوجهة، ثم الطرف الثالث الذي يشكل نقطة العبور، خاصة مع قدرة التغلغل الهائلة لهذه العصابات.

✓ فشل الأطر القانونية مهما كانت شمولية في التصدي للظاهرة، حيث لا يعني تفكيك عصابة تعبيرا عن وضع حد لمثل هذه التنظيمات، التي سرعان ما تبدأ نشاطها في إقليم آخر، إذ لا بد من التصدي للظاهرة جذريا من خلال أدوات تهدف لاستئصالها لا قلها إلى إقليم آخر، لأن

¹ أمينة قلعي، "مدرسة كوبنهاجن": الأمانة و دور فعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، ع.11، (2018)، ص.202-203

² فوزية قاسي، "أثر خطاب الأمانة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 9/11: إسهامات مدرسة كوبنهاجن"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م.10، ع.01، (الجزائر: جامعة محمد بن أحمد وهران 2، 2019)، ص.1509

نشاطات هذه المجموعات العابرة للحدود عادة ما تقحم المشاكل الداخلية في خضم السياسة العالمية.

- ✓ تنامي حجم تدفقاتها المالية التي تتجاوز كل الأرقام بالنظر لأن هدفها المركزي مادي.
- ✓ تتطلب مواجهة هذه الجرائم المنظمة العابرة للحدود من الدول القبول بمبدأ التعاون وتخطي الحدود السياسية.

كما يتضح من خلال هذه المميزات أن نطاق نشاط تجارة المخدرات قد تحول من الصعيد الوطني إلى الصعيد العالمي، لا يقتصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب، بل يتعداه إلى أقاليم دول عدة، وتعتبر العولمة حلقة وصل ونقل هذه الجريمة إلى الصعيد الدولي.

وتزداد خطورة الظاهرة على الأمن الوطني حاليا في ظل الثورة المعلوماتية، عندما ظهر نوع من التعاون والإعتماد المتبادل بين تجار المخدرات والأسلحة وشبكات الإرهاب العابر للحدود، حيث باتت قاعدته الخلفية التي تقدم له مصادر الدعم المالي واللوجيستيكي، بالنظر للتهديدات التي تسببها على ثلاث مستويات هي: المساس بالتجانس المجتمعي الداخلي، التأثير على أمن الأفراد، وتهديد أمن الدولة ككل.¹

فالمخدرات لم تكتف كونها مجرد آفة صحية أو جريمة فردية، بل تهدد استراتيجي للأمن القومي يعادل في خطورته أي عدوان عسكري². ففي السياق الجزائري، ومنذ سنوات، تحذر الدولة الجزائرية من ظاهرة المخدرات حيث في تصريحات السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون التي وصف فيها الظاهرة بـ"الحرب غير المعلنة" لم تكن مجرد توصيفا عاديا، بل كانت إعلانا عن إنتقال الدولة إلى مقاربة أمن قومي، ترى في تدفق المخدرات شكلا من أشكال العدوان غير التقليدي. فالأرقام الرسمية التي تعلنها وزارة الدفاع بشكل أسبوعي تعبر عن حجم هذه الظاهرة، مئات الكيلوغرامات من الكيف المعالج، كميات من الكوكايين، ومئات آلاف الأقراص المهلوسة، معظمها قادم عبر الحدود الغربية. وهذا التدفق المنتظم لا يمكن تفسيره بضعف الرقابة من الجانب المغربي فقط بل بوجود بيئة إقليمية حاضنة لهذا النشاط. وهو ما دفع الجيش الوطني الشعبي لتثبيت معادلة ردع واضحة تعتبر أمن المجتمع خطا

¹ سعاد نهيجة، "تداعيات تجارة المخدرات و الأسلحة على الامن الوطني الجزائري"، مجلة الدراسات الاستراتيجية و البحوث السياسية، م.02،

ع.1، (الجزائر: جامعة صالح بويندير، قسنطينة3، 2023)، ص.94

² د. خالد عبد الغفار البياتي، "المخدرات: سلاح صامت يهدد الأمن القومي من الداخل"، وكالة الحدث الاخبارية، 12 أوت 2025، تم الاطلاع يوم 12 افريل 2026، وكالة الحدث الاخبارية - المخدرات: سلاح صامت يهدد الأمن القومي من الداخل

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

أحمر، وتصنف إختراق الحدود تحت غطاء التهريب كعمل عدائي ومساس مباشر بالسيادة الوطنية¹، يتطلب مواجهة شاملة واستجابة وطنية، إقليمية ودولية، وهو ما ستتفصل فيه الباحثة في الفصل الثالث ضمن هذه الدراسة.

على الصعيد الدولي، من خلال تصفح الباحثة لنص الأمر التنفيذي الذي وقعه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 15 ديسمبر 2025 الذي جاء ليعيد صياغة العقيدة الأمنية تجاه المخدرات الإصطناعية بمنظور عسكري صرف. حيث صرح ترامب في ديباجة القرار بأن الفنتانيل غير المشروع أقرب إلى سلاح كيميائي منه إلى مخدر، وعلى أن الخطورة تكمن في الخصائص التقنية لهذه المادة، حيث أن مقدار 2 ملليغرام، وهو كمية ضئيلة تكاد لا تُكتشف تعادل 10 إلى 15 حبة من ملح الطعام، يشكل جرعة قاتلة، وهو ما أدى بالفعل إلى وفاة مئات الآلاف من الأمريكيين.

وأكد الرئيس الأمريكي أيضا في خطابه أن عمليات تصنيع وتوزيع هذه المادة "تهدد الأمن القومي وتغذيان الفوضى في نصف الكرة الغربي وعلى الحدود، والذي يوضح أن عوائد هذا النشاط تمول كيانات إجرامية ومنظمات إرهابية أجنبية لتنفيذ الاغتيالات والأعمال الإرهابية والتمردات في جميع أنحاء العالم. كما لفت ترامب الإنتباه إلى بُعد أمني أكثر خطورة، وهو احتمال استخدام الفنتانيل "كسلاح في هجمات إرهابية مركزة وواسعة النطاق من قبل أعداء منظمين، وهو ما يمثل تهديدا وجوديا يستوجب تصنيفه رسميا مع مواده الكيميائية الأولية ضمن فئة "أسلحة الدمار شامل (WMD)". حيث وضع هذا الأمر التنفيذي خارطة طريق شاملة لمواجهة هذا التهديد من خلال حشد كافة مؤسسات الدولة السيادية، حيث أوعز لوزير العدل بتشديد العقوبات الجنائية، ولوزير الخارجية والخزانة باتخاذ إجراءات صارمة ضد الأصول والمؤسسات المالية المتورطة في تصنيع وتوزيع وبيع الفنتانيل. كما وجه ترامب وزير الحرب بتحديث كافة التوجيهات المتعلقة باستجابة القوات المسلحة للحوادث الكيميائية في الأراضي

¹ معمر قاني، "المغرب يستخدم تهريب المخدرات كسلاح جيوسياسي: لماذا تعتبر الجزائر ما يحدث على حدودها الغربية عملا عدائيا؟"، دزائر

توب جريدة و قناة الكترونية، 31 جانفي 2026، تم الاطلاع في 12 افريل 2026، المغرب يستخدم تهريب المخدرات كسلاح جيوسياسي: لماذا تعتبر الجزائر ما يحدث على حدودها الغربية عملاً عدائياً؟.. بقلم معمر قاني - دزائر توب

الوطنية لتشمل تهديد الفنتانيل، مع تحديد شبكات التهديد باستخدام معلومات الإستخبارات المتعلقة بـ "أسلحة الدمار الشامل".¹

¹ Donald J. Trump, "**Designating Fentanyl as a Weapon of Mass Destruction,**" Executive Order, December 15, 2025, The White House, Acceded on April 12, 2026, [DESIGNATING FENTANYL AS A WEAPON OF MASS DESTRUCTION – The White House](#)

الفصل الثاني: جيوبوليتيك التجار
بالمخدرات في إفريقيا

تمهيد:

أصبحت ظاهرة الاتجار بالمخدرات في إفريقيا خلال السنوات الأخيرة قضية أمنية معقدة، نظراً لتداخلها مع العديد من التحولات السياسية والإقتصادية والأمنية التي عرفتها القارة. فالموقع الجغرافي لإفريقيا، الممتد بين مناطق الإنتاج العالمية وأسواق الاستهلاك الكبرى، جعل منها فضاء مهماً ضمن شبكات التهريب الدولية، خاصة في ظل هشاشة الرقابة الحدودية واتساع المناطق الصحراوية وضعف إمكانيات بعض الدول في مواجهة الشبكات الإجرامية العابرة للحدود.

ولم يعد دور القارة يقتصر على كونها منطقة عبور للمخدرات فحسب، بل برزت أيضاً كمجال لإنتاج بعض الأنواع، وعلى رأسها القنب الهندي، إلى جانب تنامي معدلات الإستهلاك المحلي وظهور مخدرات اصطناعية جديدة باتت تنتشر بوتيرة متسارعة، خصوصاً في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل. كما ساهمت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في عدة دول إفريقية في تعزيز نشاط الجماعات الإجرامية والإرهابية التي وجدت في تجارة المخدرات مصدراً مهماً للتمويل وتوسيع النفوذ.

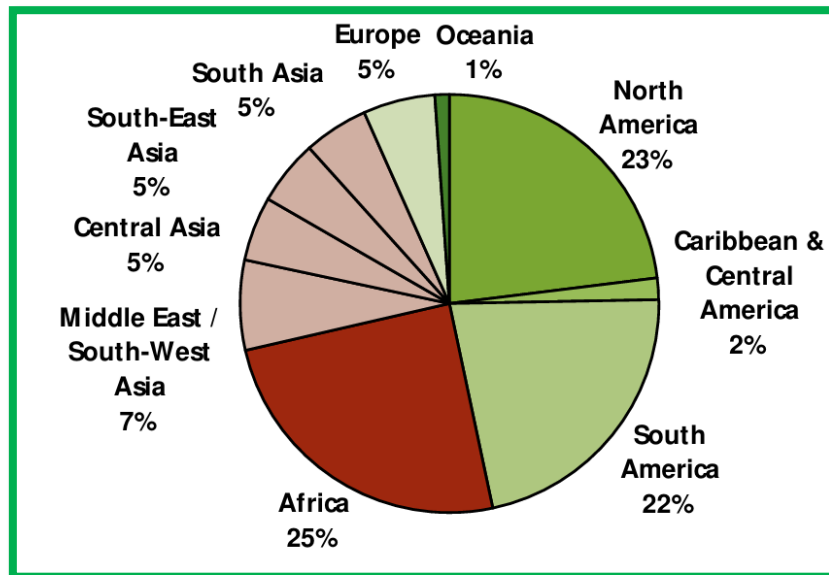
تسعى الباحثة في هذا الفصل إلى دراسة واقع الاتجار بالمخدرات في إفريقيا من خلال التطرق إلى أنماط الإنتاج والإستهلاك وأبرز مسارات التهريب الدولية، بالإضافة إلى تنامي المخدرات الإصطناعية داخل السوق الإفريقية. كما تحاول الباحثة إبراز طبيعة العلاقة التي أصبحت تربط شبكات الاتجار بالمخدرات بكل من الإرهاب والجريمة المنظمة والفساد، وما لذلك من تداعيات على الأمن والاستقرار داخل القارة.

المبحث الأول: الإبتجار بالمخدرات في إفريقيا

المطلب الأول: إنتاج واستهلاك المخدرات في إفريقيا

يشير التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) إلى أن القارة الإفريقية تصدرت المستويات العالمية في إنتاج القنب الهندي، حيث يورد التقرير تقديرات لعام 2005 تشير إلى مساهمة القارة بنحو 10,500 طن متري، ما يمثل 25% من الإنتاج العالمي الإجمالي. كما يبين التقرير أن ضبطيات القارة من عشب القنب تأتي في المرتبة الثانية دولياً بعد أمريكا الشمالية، مع الإشارة إلى أن السلطات الأمنية في جنوب أفريقيا وحدها استحوذت على 42% من إجمالي المصادرات الأفريقية، وهو ما يضعها في المرتبة الثالثة عالمياً بعد المكسيك والولايات المتحدة وفقاً لإحصائيات التقرير. وفيما يخص الاستهلاك، يذكر التقرير أن جزءاً كبيراً من الإنتاج يُستهلك محلياً، حيث يقدر عدد المستهلكين البالغين بنحو 38.2 مليون شخص، أي بنسبة 7.7% من السكان البالغين، وهي نسبة تفوق المعدل العالمي البالغ 3.8%. كما أن إنتاج راتنج القنب يتركز بشكل مكثف في المغرب.¹

شكل 01: يوضح توزيع إنتاج عشبة القنب العالمي عام 2005 (N= 42,000 طن متري)



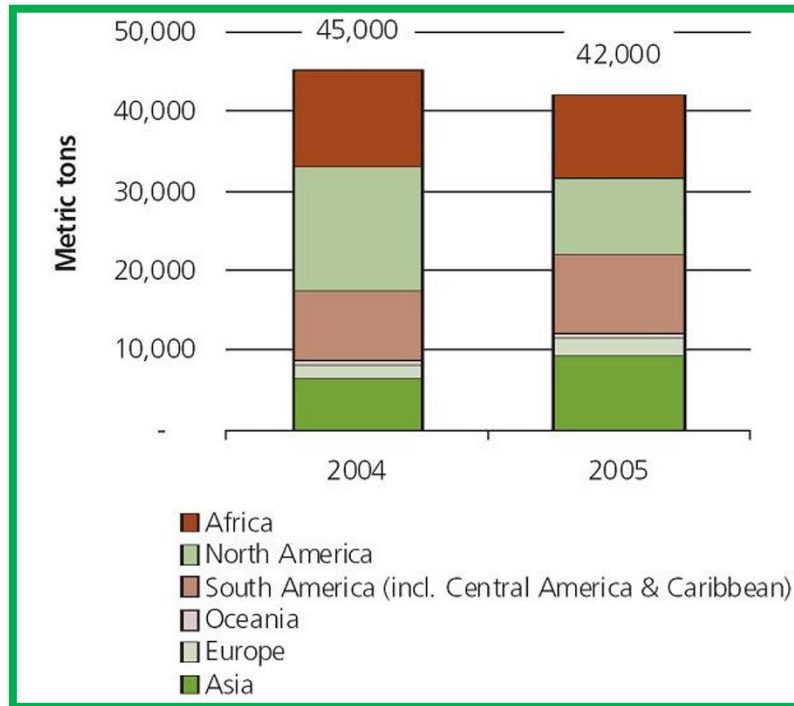
المصدر: 3: p. "Cannabis in Africa", November 2007, United Nations Office on Drugs and Crime

¹United Nations Office on Drugs and Crime, "Cannabis in Africa", November 2007, p.3

إنتاج عشب القنب

وجاء في التقرير المذكور أن زراعة القنب الهندي تتسم بانتشار واسع وشامل في مختلف الأقاليم الفرعية للقارة الأفريقية، حيث يستعرض ضبطيات كبرى في شمال أفريقيا (المغرب ومصر)، وغرب أفريقيا (نيجيريا وغانا)، وشرق أفريقيا (تنزانيا وكينيا)، والجنوب الأفريقي. ووفقا للبيانات التي رصدها التقرير بين عامي 1995 و2005، فقد أبلغت 19 دولة أفريقية عن وجود زراعات للقنب، بينما حددت الدول الأعضاء في تقاريرها 28 دولة كجهات مصدرة، وهو ما دفع التقرير للاستنتاج بأن نشاط الإنتاج يمتد ليشمل 43 دولة أفريقية على الأقل. ويؤكد التقرير تقديرات مكتب الأمم المتحدة بأن الإنتاج العالمي لعام 2005 بلغ 42,000 طن متري، مثلت حصة إفريقيا ربعها. ورغم الانخفاض الطفيف في إنتاج عام 2005 مقارنة بالعام الذي سبقه، إلا أن الاتجاه العام طويل الأمد يشير إلى تصاعد مستمر، معزياً التراجع السنوي بصفة رئيسية إلى انخفاض المساحات المزروعة في المغرب بنسبة 37% في عام 2005.¹

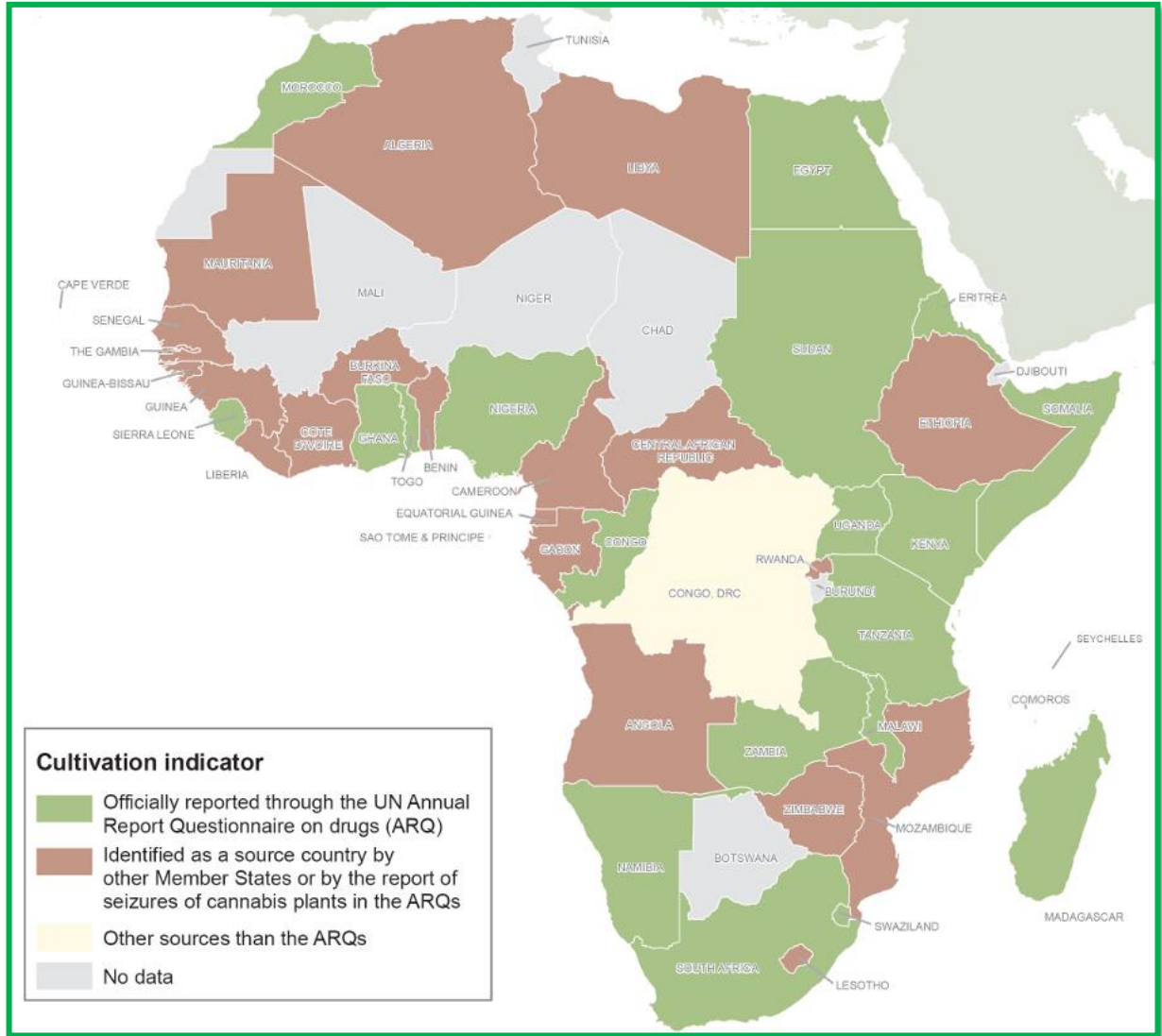
شكل 02: يوضح التوزيع الإقليمي لإنتاج عشب القنب على الصعيد العالمي في عامي 2004 و2005



المصدر: United Nations Office on Drugs and Crime, “Cannabis in Africa”, November 2007, p.4

¹United Nations Office on Drugs and Crime, “Cannabis in Africa”, p.4

خريطة 03: زراعة القنب في إفريقيا: طبقا لبيانات عامي 1995-2005



المصدر: United Nations Office on Drugs and Crime, “Cannabis in Africa”, November 2007, p.5

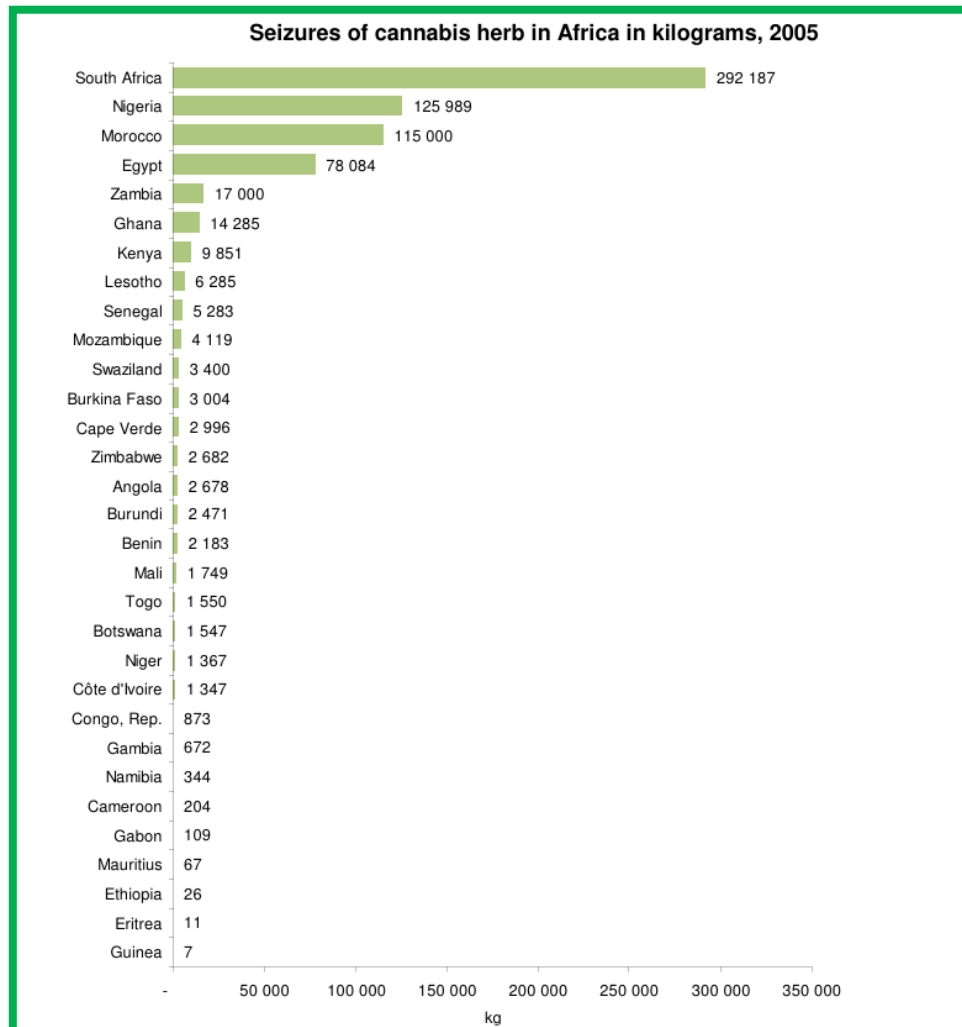
يصنف التقرير المغرب كأكبر منتج لراتنج القنب عالمياً وصاحبة أكبر مساحة زراعية موثقة، إلا أن هناك صعوبة إيجاد تقديرات دقيقة للمساحات في بقية الدول، باستثناء جنوب أفريقيا التي تتراوح مساحاتها بين 1000 و 2000 هكتار تتركز على الساحل الشرقي وتعد مصدراً رئيسياً للتصدير نحو أوروبا. كما أن 70% من القنب الداخل لجنوب أفريقيا يزرع في ليسوتو، حيث يمثل ثالث أكبر مصدر للدخل هناك.

الفصل الثاني..... جيوبوليتيك الإبتجار بالمخدرات في إفريقيا

وسوازيلاند التي تشتهر بجودة إنتاجها وتصديره دولياً، وبالمثل يشير إلى شهرة ملاوي في هذا المجال. وفي غرب أفريقيا، يرصد التقرير نشاطاً تصديرياً في نيجيريا وغانا والسنغال، بانتشار المحصول في كافة الولايات النيجيرية وإطلاق برامج للإستئصال منذ التسعينات.

أما في شرق أفريقيا، فتم تسليط الضوء على كينيا وتنزانيا، إلى أن تقديرات الشرطة في تنزانيا تظهر تورط نحو نصف العائلات في 10 مناطق رئيسية بالزراعة، ورغم ضخامة المضبوطات، إلا أن هناك نقصاً في تقدير حجم عمليات العبور والشحن الدولي.¹

شكل 3: يوضح كميات نبات القنب المضبوطة في أفريقيا بالكيلوغرامات، 2005



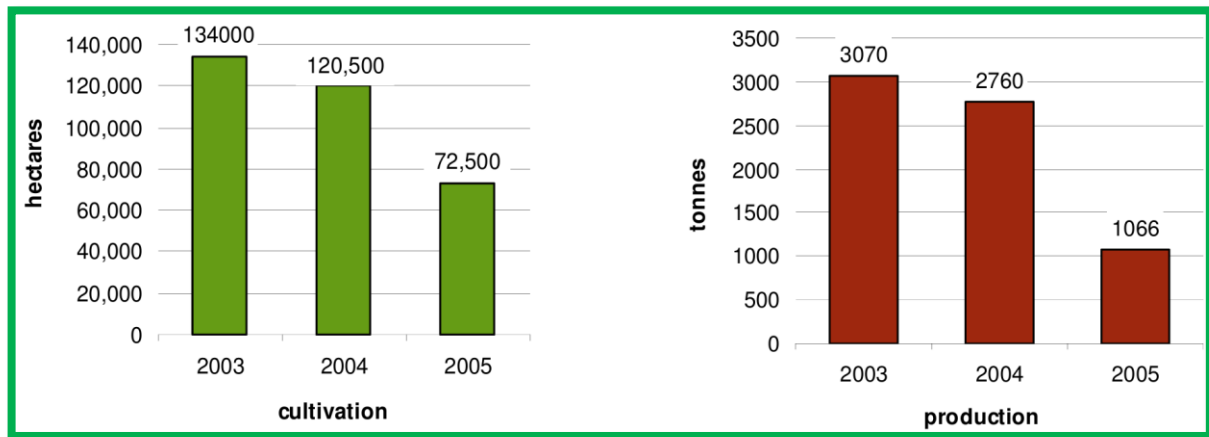
المصدر: p.9، "Cannabis in Africa"، United Nations Office on Drugs and Crime

¹United Nations Office on Drugs and Crime, "Cannabis in Africa", p.5-6

إنتاج راتنج القنب

وجاء في التقرير أن إنتاج راتنج القنب جغرافياً يعد أكثر تركيزاً من عشب القنب، حيث لا يزال المغرب وفقاً للمصدر هو المنتج الأكبر عالمياً والمزود الأساسي لأسواق شمال أفريقيا وغرب أوروبا التي تستحوذ على 70% من الضبطيات العالمية. إلا أنه تم رصد تراجع تدريجي لأهمية المغرب كمصدر؛ فبعد أن كان الإنتاج 3,060 طناً في عام 2003، انخفض إلى 1,066 طناً في عام 2005 نتيجة الجهود الأمنية، وتحديد أقاليم شفشاون وتاونات والحسيمة كمراكز رئيسية لهذا الإنتاج. كما يلاحظ انعكاس هذا التراجع على التقارير الدولية التي تشير للمغرب كمصدر. وفي الجانب الاقتصادي، يورد التقرير تقديرات للدخل الإجمالي للمزارعين في المغرب بنحو 325 مليون دولار لعام 2004، لكنه يخلص إلى أن نصيب الفرد السنوي من هذا الدخل (حوالي 400 دولار) يظل أقل بكثير من متوسط الناتج المحلي الإجمالي الوطني.¹

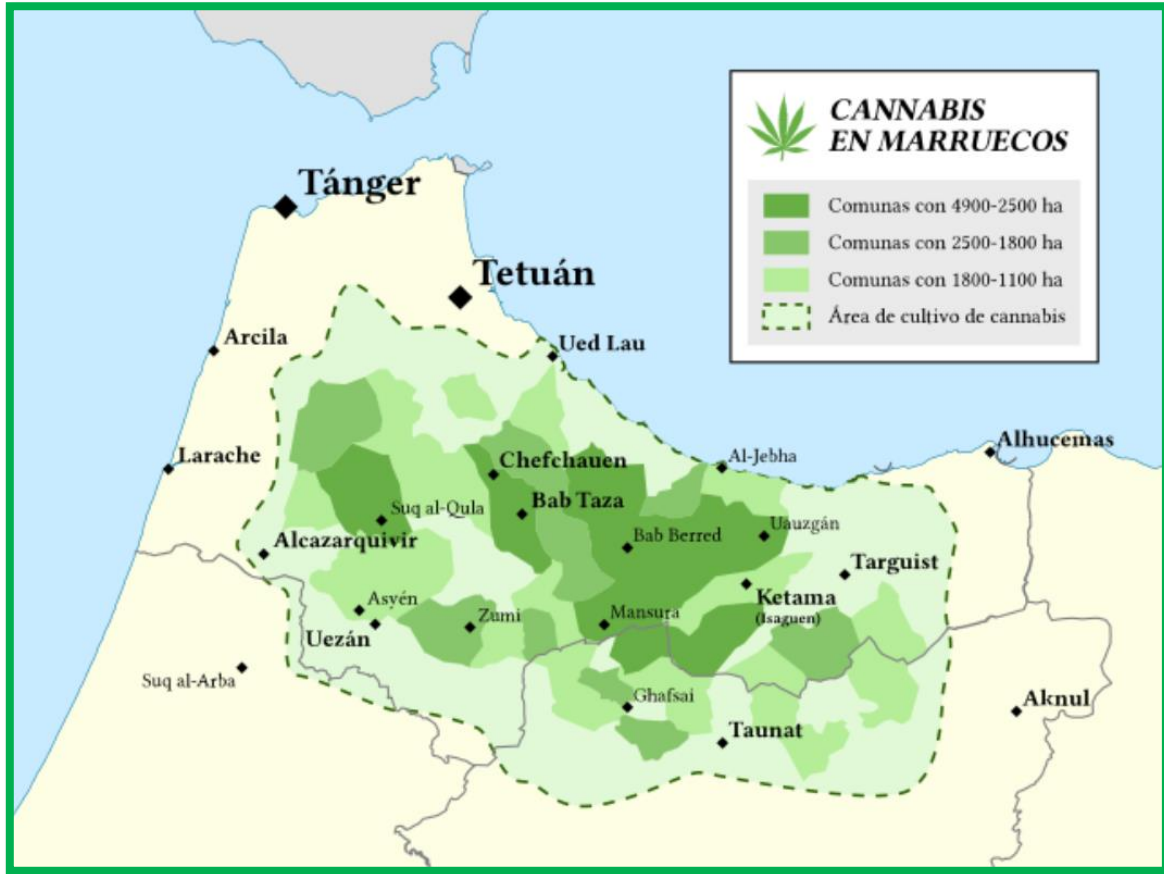
شكل 04: يوضح زراعة القنب وإنتاج راتنج القنب في المغرب، 2003 - 2005



المصدر: p.8، "Cannabis in Africa"، United Nations Office on Drugs and Crime

¹ United Nations Office on Drugs and Crime, "Cannabis in Africa", p.6-7

الخريطة 04: توضح مناطق زراعة القنب في المغرب



المصدر: Frédéric Joignot, "CANNABIS. Mr RETAILLEAU L'A OUBLIÉ. LONGTEMPS LA FRANCE ET SES RÉGIES A MONOPOLISÉ, LÉGALISÉ ET REVENDU LE CANNABIS ET L'OPIUM DANS SES COLONIES : MAROC, VIETNAM, ANTILLES", Le Mond.Fr,

18 février 2025, access on 12Mai 2026,

<https://www.lemonde.fr/blog/fredericjoignot/2025/02/18/stupefiant-la-france-et-ses-regies-ont-monopolise-legalise-et-revendu-le-cannabis-et-lopium-dans-ses-colonies-maroc-vietnam-antilles>

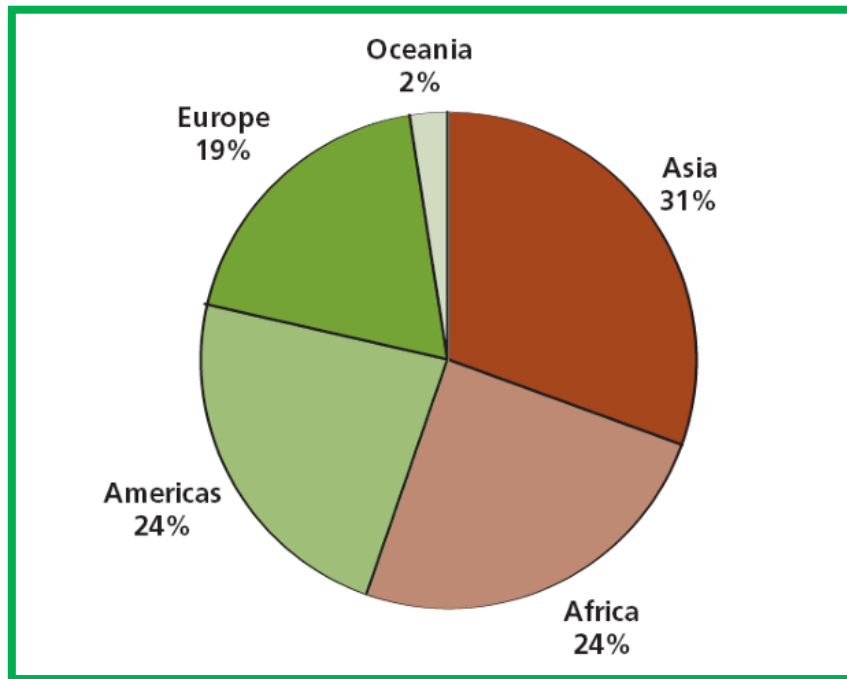
كما يُعد القنب الهندي (Cannabis) أكثر المواد المخدرة استهلاكاً على مستوى العالم، حيث قُدر عدد مستخدميهِ في عام 2005 بنحو 160 مليون شخص، ما يعادل 3.8% من إجمالي سكان العالم. أما على الصعيد الإفريقي، فقد أشارت تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

الفصل الثاني..... جيوبوليتيك الإبتجار بالمخدرات في إفريقيا

(UNODC) لعام 2005 إلى وجود قرابة 38.2 مليون مستخدم، وهو ما يمثل 7.7% من سكان القارة في الفئة العمرية ما بين 15 إلى 64 عاماً. وتُسجل أعلى معدلات الاستهلاك داخل القارة في منطقتي غرب ووسط أفريقيا بنسبة (13%)، تليها منطقة الجنوب الأفريقي بنسبة (8.5%).

ورغم استقرار أعداد مستخدمي القنب على المستوى العالمي بين عامي 2004 و2005، إلا أن 17 دولة إفريقية أبلغت عن ارتفاع في مستويات الاستهلاك خلال عام 2005، في مقابل 4 دول فقط شهدت انخفاضاً، و4 دول سجلت مستويات مستقرة. بينما لم تتوفر معلومات من الدول الـ 17 المتبقية (ما يعادل ثلث دول القارة)، وهو ما يحد من دقة تقديرات السوق نظراً لغياب بيانات الانتشار الموثوقة. وبالاستناد إلى بيانات تصورات الخبراء، أفادت السلطات الأفريقية بتزايد تعاطي القنب، حيث رصد الخبراء الأفارقة ارتفاعاً قوياً في مستويات الاستهلاك بين عامي 2004 و2005.¹

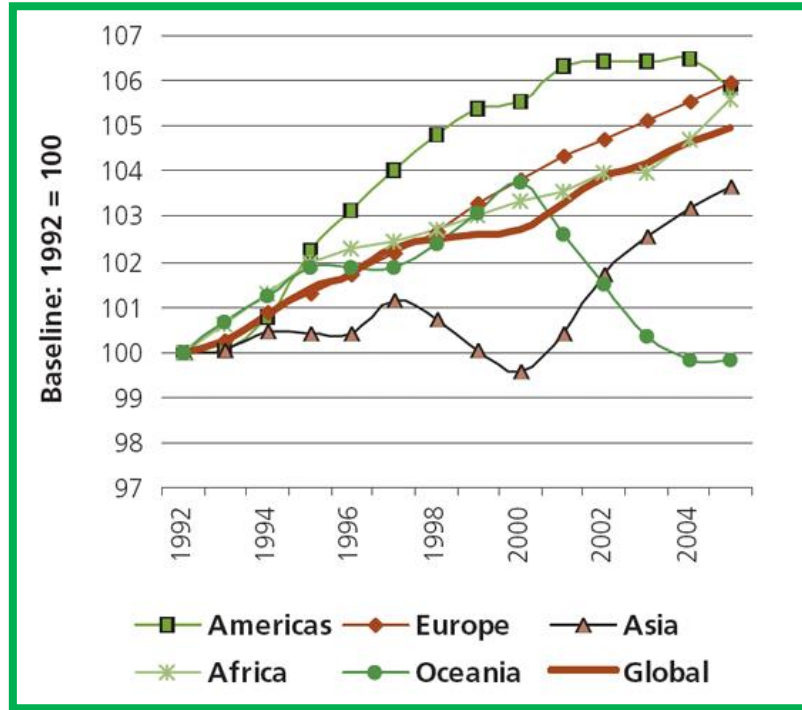
شكل 05: يوضح نسب استهلاك القنب في عام 2005، التوزيع الإقليمي (عدد السكان = 158.8 مليون)



المصدر: p.15، "Cannabis in Africa"، United Nations Office on Drugs and Crime

¹United Nations Office on Drugs and Crime, "Cannabis in Africa", p.15

شكل 06: يوضح اتجاهات استخدام القنب كما يراها الخبراء، والتغيرات الإقليمية، 1992 – 2005



المصدر: United Nations Office on Drugs and Crime, “Cannabis in Africa”, p.15

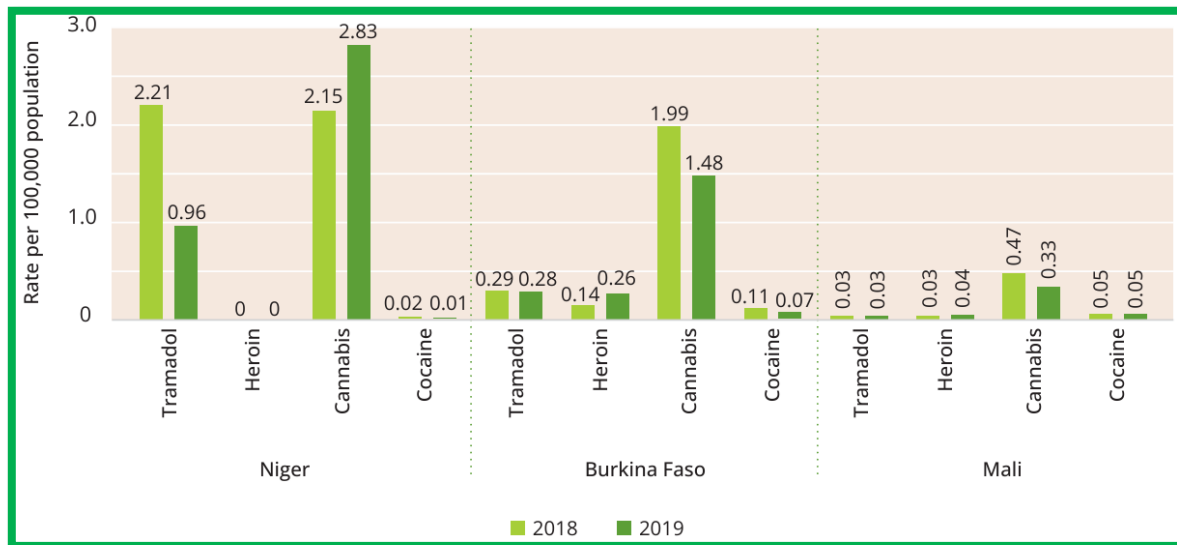
ويمكن توضيح خارطة انتشار المواد المخدرة في القارة على النحو الآتي:

- ✓ **المواد الأفيونية (الهيروين):** يبلغ معدل انتشارها 0.3% بين السكان، وتستحوذ القارة على 2% من التجارة العالمية لهذه المادة. يتركز الاستهلاك بشكل أساسي على طول ساحل شرق إفريقيا (كينيا، موريشيوس، سيشيل، وجمهورية تنزانيا المتحدة)، حيث تظل المنطقة نقطة دخول رئيسية للهيروين كممنطقة مقصد وترانزيت في آن واحد. ويُعزى انتشار الهيروين إلى رخص ثمنه وقدرته العالية على التسبب في الإدمان، مع رصد زيادة في معدلات التعاطي عن طريق الحقن.
- ✓ **المسكنات الأفيونية (بما فيها الترامادول):** تصل نسبة انتشارها إلى 0.3%، إلا أن أفريقيا تتأثر بنسبة ضخمة بلغت 79% من المضبوطات العالمية لهذه الفئة. ويُقدر عدد مستخدميها في مناطق غرب ووسط وشمال أفريقيا بنحو 4.6 مليون شخص. ويمثل الاستخدام غير الطبي

- للترامادول (أفيون مخلق) تهديداً ناشئاً ومصدراً للقلق، حيث يسود تصور لدى المستخدمين لأغراض ترفيهية بأنه يسهم في تعزيز الطاقة وتحسين الحالة المزاجية.
- ✓ **الكوكايين:** تبلغ نسبة الاستهلاك 0.4% من السكان. وقد سجلت منطقة غرب ووسط أفريقيا أكبر عمليات ضبط للكوكايين في القارة خلال العقدين الماضيين بنسبة 66%، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 80% من إجمالي الكميات المضبوطة في أفريقيا عام 2019.
- ✓ **المنشطات الأمفيتامينية (ATS):** باستثناء مادة "الإكستاسي"، سجلت هذه المنشطات معدل إنتشار قدره 0.9%. وتصدرت كل من مصر والسودان ونيجيريا وجنوب أفريقيا قائمة الدول التي سجلت أكبر كميات مضبوطة من هذه المنشطات في إفريقيا بين عامي 2014 و2018.
- ✓ **القنب الهندي:** يسجل القنب معدل إنتشار مرتفعاً يصل إلى 12.45%، وهو ما يتجاوز بكثير المتوسط العالمي البالغ 3.8%. وقد استحوذت إفريقيا على قرابة 60% من راتنج القنب (Hashish) المضبوط عالمياً في عام 2018. وداخل القارة، إستأثرت منطقة شمال أفريقيا وحدها ب 98% من إجمالي كميات راتنج القنب و57% من عشب القنب المضبوط في نفس العام.¹

¹African Union, “**An Overview of Drug Use in Africa – a Continental Perspective**”, Virtual Conference on Drug Demand Reduction in Africa,(06 September – 11 November 2020), P.6-10,
https://www.icati.org/files/2020-09/Overview%20of%20Drug%20Use%20in%20Africa%20-%20JMO-AU_15.9.20.pdf

شكل 07: الأشخاص الذين يتلقون العلاج من اضطرابات تعاطي المخدرات في دول الساحل، 2018-2019



المصدر: Transnational Organized Crime Threat Assessment —Sahel, 'Drug Trafficking in the Sahel', UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME, Vienna, 2024, p.23

المطلب الثاني: الخطوط الدولية للتهريب

- المسارات الأطلسية لتهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية عبر غرب إفريقيا نحو أوروبا:

يُعد الكوكايين مادة إستهلاكية عالمية، حيث يُقدَّر عدد مستهلكيه بنحو 16 مليون شخص سنوياً، مع إنتاج عالمي يقل عن 1000 طن من الكوكايين النقي سنوياً. ورغم نجاح الأجهزة الأمنية في ضبط جزء مهم من هذه الكميات، فإن القيمة الاقتصادية للسوق غير المشروع تبقى مرتفعة للغاية، إذ تُقدَّر بحوالي 70 مليار دولار أمريكي سنوياً، ما يجعل هذا النشاط أحد أكثر أنشطة الجريمة المنظمة ربحاً على المستوى العالمي.

وعلى الرغم من أن غرب أفريقيا لا تُنتج الكوكايين ولا تستهلكه بكميات كبيرة، حيث يتركز الإنتاج العالمي في ثلاث دول بأمريكا الجنوبية (كولومبيا، وبيرو، وبوليفيا) ويتركز الاستهلاك في أمريكا الشمالية وأوروبا، إلا أن المنطقة تحولت مؤخرًا إلى منطقة "عبور" إستراتيجية. ويعود ذلك إلى استغلال المهربين لضعف سيادة القانون في المنطقة لتقليل مخاطر التهريب المباشر. وقد بدأت هذه الظاهرة تبرز بوضوح منذ عام 2005 مع توالي المضبوطات الكبيرة، تزامنًا مع تحول مركز النقل الاستهلاكي من أمريكا الشمالية إلى أوروبا، حيث انخفض إنتشار تعاطي الكوكايين في الولايات المتحدة بنسبة 50% عما كان عليه قبل عقدين، بينما تضاعفت أو تضاعفت ثلاث مرات في دول مثل إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة. وبحلول عام 2006، تساوت كمية المضبوطات في أوروبا الغربية مع نظيرتها في الولايات المتحدة، علما أن قيمة الكوكايين في أوروبا تبلغ ضعف قيمته في أمريكا تقريباً، مما رفع من أهمية مناطق العبور القريبة مثل غرب أفريقيا.¹

إلى جانب تطور مسارات التهريب عبر غرب إفريقيا، يشهد السوق الأوروبي للكوكايين توسعاً غير مسبوق، حيث تشير التقارير الأوروبية إلى أن توفر هذه المادة في أوروبا بلغ مستويات تاريخية، مع تطور مستمر في أنواع المواد وأساليب التوزيع، مقابل صعوبات متزايدة في تتبع الشبكات الإجرامية العابرة للحدود. ويُظهر هذا التوسع في الموانئ الأوروبية الكبرى، خاصة ميناءي أنتويرب في بلجيكا وروتردام في هولندا، اللذين أصبحا من أهم نقاط دخول الكوكايين إلى القارة الأوروبية. وقد أدى هذا الوضع إلى تمركز كميات ضخمة من المخدرات داخل هذه الموانئ، ما جعلها مراكز إستراتيجية داخل الشبكات العالمية للتهريب.

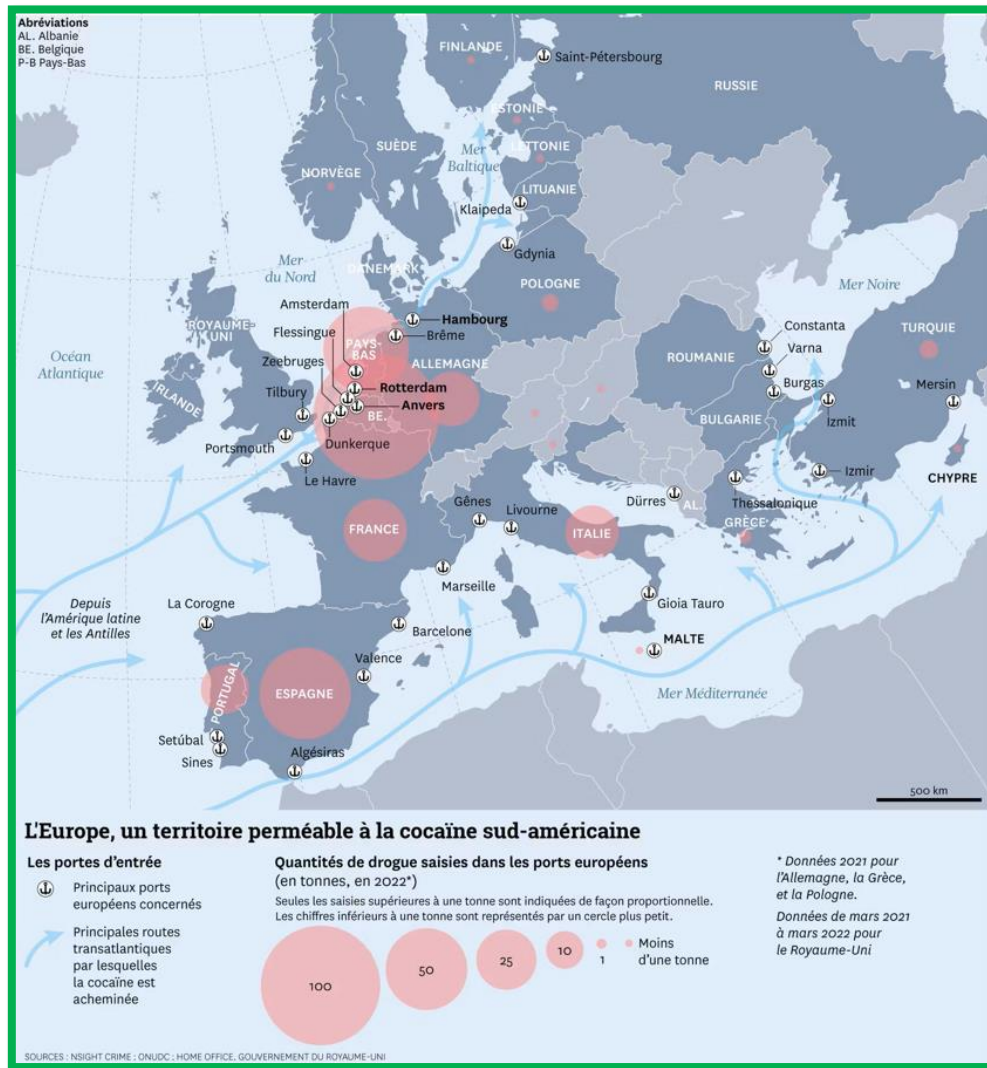
وأدى هذا التدفق الكبير إلى بروز تنظيمات إجرامية شديدة العنف داخل أوروبا، خاصة في هولندا وبلجيكا، حيث نشأت شبكات مافيوية عابرة للحدود، من أبرزها ما يُعرف بـ"الموكرو مافيا"، التي دخلت في صراعات عنيفة للسيطرة على سوق الكوكايين، وشملت هذه الصراعات عمليات اغتيال وتصفيات علنية حتى في الفضاءات الحضرية، ما يعكس درجة العنف المرتبطة بهذه الشبكات.

¹ United Nations Office on Drugs and Crime, "Transnational Trafficking and The Rule of Law in West Africa: Threat Assessment", Vienna, July 2009, p.14

الفصل الثاني..... جيوبوليتيك الإبتجار بالمخدرات في إفريقيا

في السياق نفسه، أصبحت بلجيكا تُصنف كأحد أهم نقاط دخول الكوكايين إلى أوروبا، نتيجة حجم التدفقات الكبيرة التي تمر عبر موانئها، وما يرافقها من تدفقات مالية ضخمة مرتبطة بغسل الأموال والاقتصاد غير المشروع.¹

خريطة 05: الموانئ الأوروبية الرئيسية المرتبطة بتدفقات الكوكايين القادمة عبر غرب إفريقيا



المصدر : Courier International, Economie– Trafic de Drogue, “Cartographie. Maree Blanche sur :

Les ports Europeens”, 13 Aout 2024, access en 11 Mai 2026,

https://www.courrierinternational.com/grand-format/maree-blanche-sur-les-ports-europeens_220252

¹Courier International, Economie- Trafic de Drogue, “Cartographie. Maree Blanche sur Les ports Europeens”, 13 Aout 2024, access en 11 Mai 2026, https://www.courrierinternational.com/grand-format/maree-blanche-sur-les-ports-europeens_220252

الفصل الثاني..... جيوبوليتيك الإتهار بالمخدرات في إفريقيا

وفي سياق التطورات الأخيرة، عرفت سنة 2026 تصاعداً في نشاط شبكات تهريب المخدرات عبر محور المغرب-إسبانيا، حسب التقارير الحديثة الصادرة عن الشرطة الإسبانية، باعتباره أحد أهم الممرات البحرية نحو السوق الأوروبية، حيث تم الكشف عن "نفق سري" بمدينة سبتة استغل كشریان حيوي لتهريب الحشيش. وبحسب نتائج التحقيقات، فإن هذا المنفذ شهد تنفيذ ست عمليات تهريب نوعية خلال الفترة الأخيرة.¹

أما عن آليات التهريب، فيتم عبور المحيط الأطلسي غالباً بواسطة "سفن أم" كبيرة معدلة لحمل أطنان من المخدرات، ليتم تفريغها لاحقاً في زوارق أصغر قبالة سواحل غرب أفريقيا، إضافة إلى استخدام طائرات صغيرة معدلة للرحلات العابرة للمحيطات بحمولات تقترب من الطن، تنطلق غالباً من فنزويلا. ومن هناك، يُنقل العقار شمالاً بوسائل متنوعة تشمل الزوارق الساحلية، والسيارات البرية، والرحلات الجوية التجارية؛ حيث تم اعتقال أكثر من 1,400 مهرب (بغال بشرية) على رحلات جوية تجارية منذ عام 2004. وتبرز في المنطقة نقطتا ارتكاز رئيسيتين:

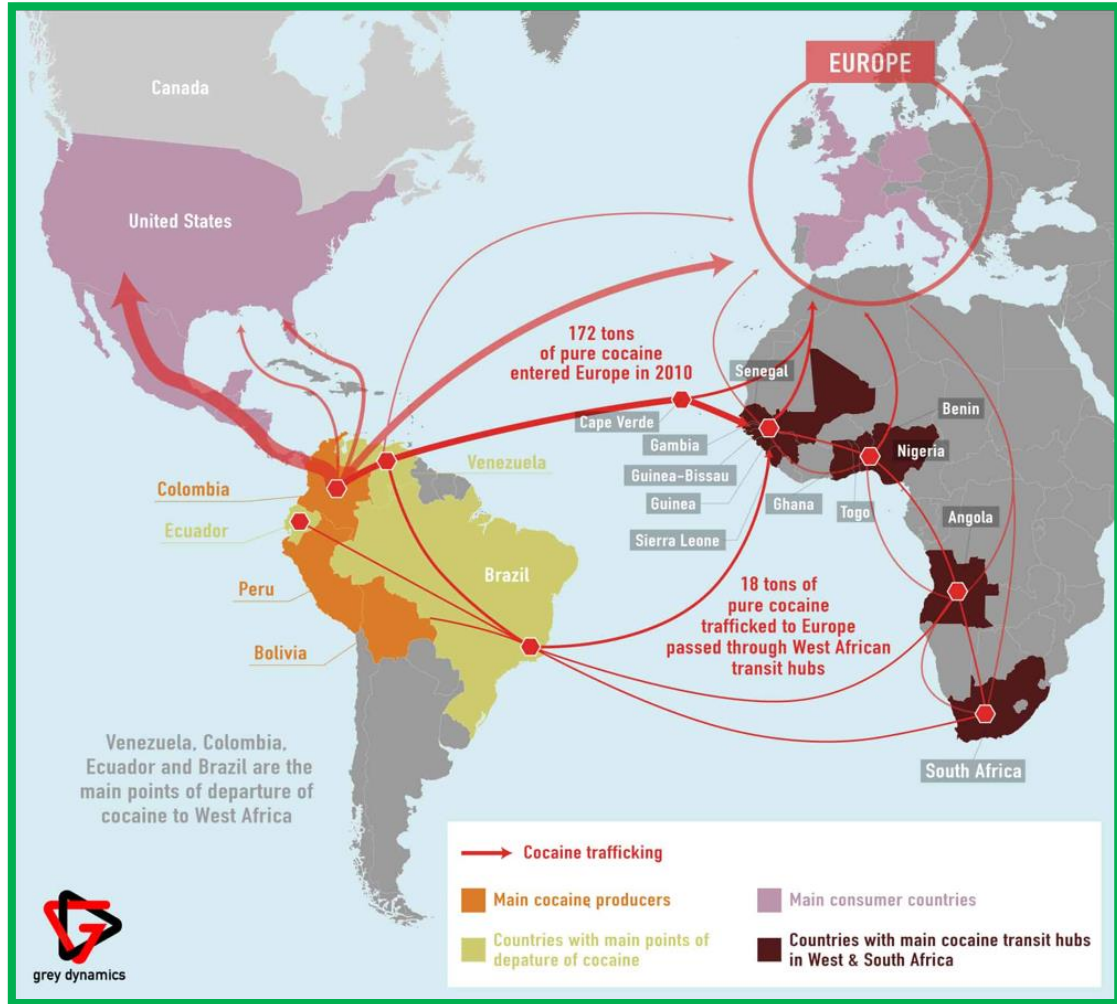
- ← المحور الجنوبي الذي يشمل خليج بنين وتوغو وغانا ونيجيريا،
- ← والمحور الشمالي الذي يضم غينيا بيساو وغينيا كوناكري كنقاط دخول، مع احتمال استخدام سيراليون وموريتانيا كوجهات جوية إضافية. كما لوحظ استخدام "باماكو" في مالي كمحور جوي رئيسي رغم بعدها 1,000 كيلومتر عن الساحل، ربما لأسباب تجارية تتعلق بمبادلة الكوكايين بالقنب الهندي.²

¹ "6 عمليات كبرى لتهريب المخدرات من المغرب عبر "نفق الحشيش" بسبتة"، وكالة الأنباء الجزائرية APS، 10 ماي 2026، تم التصفح يوم

11 ماي 2026، "6 عمليات كبرى لتهريب المخدرات من المغرب عبر "نفق الحشيش" بسبتة | وكالة الأنباء الجزائرية

²United Nations Office on Drugs and Crime, "Transnational Trafficking and The Rule of Law in West Africa: Threat Assessment", p.14

خريطة 06: مسارات تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية عبر غرب إفريقيا نحو أوروبا



المصدر: Grey Dynamics, "Cocaine& Cashew: Status Quo in Africa's First Narco-State", April 15, 2021, accessed on May 11, 2026, <https://greydynamics.com/cocaine-cashew-/status-quo-in-africas-first-narco-state>

وفيما يتعلق بهوية المهربين، يسيطر اللاتينيون (خاصة الكولومبيين الذين ينتجون أكثر من نصف الإنتاج العالمي) على الشحنات الضخمة، حيث شكلوا 40% من الأجانب المعتقلين في إسبانيا عام 2007. إلا أن الأفارقة، لاسيما النيجيريون، يلعبون دوراً حيوياً في نقل المخدرات من المنطقة وتوزيعها داخل أوروبا. وتُظهر البيانات أن النيجيريين (الذين يمثلون 53% من سكان المنطقة) شكلوا

57% من المعتقلين على الرحلات الجوية التجارية بين عامي 2006 ومنتصف 2008، حيث ضبط معهم 2.7 طن من الكوكايين في شحنات صغيرة تبلغ كيلو غرامين أو أقل غالباً. وتتراوح نسبة النيجيريين بين المهربين الأجانب المعتقلين في الأسواق الأوروبية بين 10% و31%، وهي نسبة جد مرتفعة قياساً بحجم جاليتهم.¹

• مسارات تهريب الهيروين من آسيا عبر شرق وجنوب إفريقيا إلى أوروبا:

يتم نقل الهيروين إلى الاتحاد الأوروبي عبر فروع متعددة للطريق الجنوبي التي تنطلق من إيران أو باكستان، حيث يعبر الفرع الأول بحر العرب والبحر الأحمر وقناة السويس ليصل إلى الموانئ الأوروبية أو التركية عبر حاويات الشحن، بينما يعتمد الفرع الثاني على موانئ المنطقة الحرة في شبه الجزيرة العربية، لاسيما الإمارات، كحلقة وصل لإعادة الشحن براً أو بحراً. أما الفرع الثالث فينطلق من ساحل مكران نحو موانئ شرق أفريقيا (كينيا، تنزانيا، موزمبيق) وجنوب أفريقيا، حيث يُهرب للاستهلاك المحلي أو للأسواق الدولية.²

وقد برز مؤخراً تطور يتمثل في التهريب المشترك للميثامفيتامين مع الهيروين، تزامناً مع طفرة إنتاج الميثامفيتامين في أفغانستان. وبينما تُستخدم السفن الشراعية التقليدية عادةً لتفريغ الشحنات في شرق إفريقيا، تزايد استخدام سفن الحاويات للإبحار مباشرة من ساحل مكران إلى جنوب أفريقيا، والتي تُستغل روابطها الدولية الواسعة لتهريب المخدرات إلى أوروبا. وتؤكد البيانات المتعلقة بضبطيات الهيروين في الاتحاد الأوروبي بين عامي 2018 و2021 أن إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا تعد دول ترانزيت رئيسية، مع تسجيل ضبطيات بحرية ضخمة مثل ضبط 2.6 طن من الهيروين في ميناء روتردام في مايو 2022 كانت مخبأة في شحنة صابون قادمة من سيرااليون.

وعلى صعيد التهريب الجوي والبريدي، تظل جنوب إفريقيا الموزع الرئيسي في القارة، تليها كينيا ونيجيريا وأوغندا وتنزانيا وموزمبيق، وفقاً لبيانات المكتب الإقليمي لتبادل المعلومات في غرب أوروبا للفترة

¹ United Nations Office on Drugs and Crime, “**Transnational Trafficking and The Rule of Law in West Africa: Threat Assessment**”, p.15-17

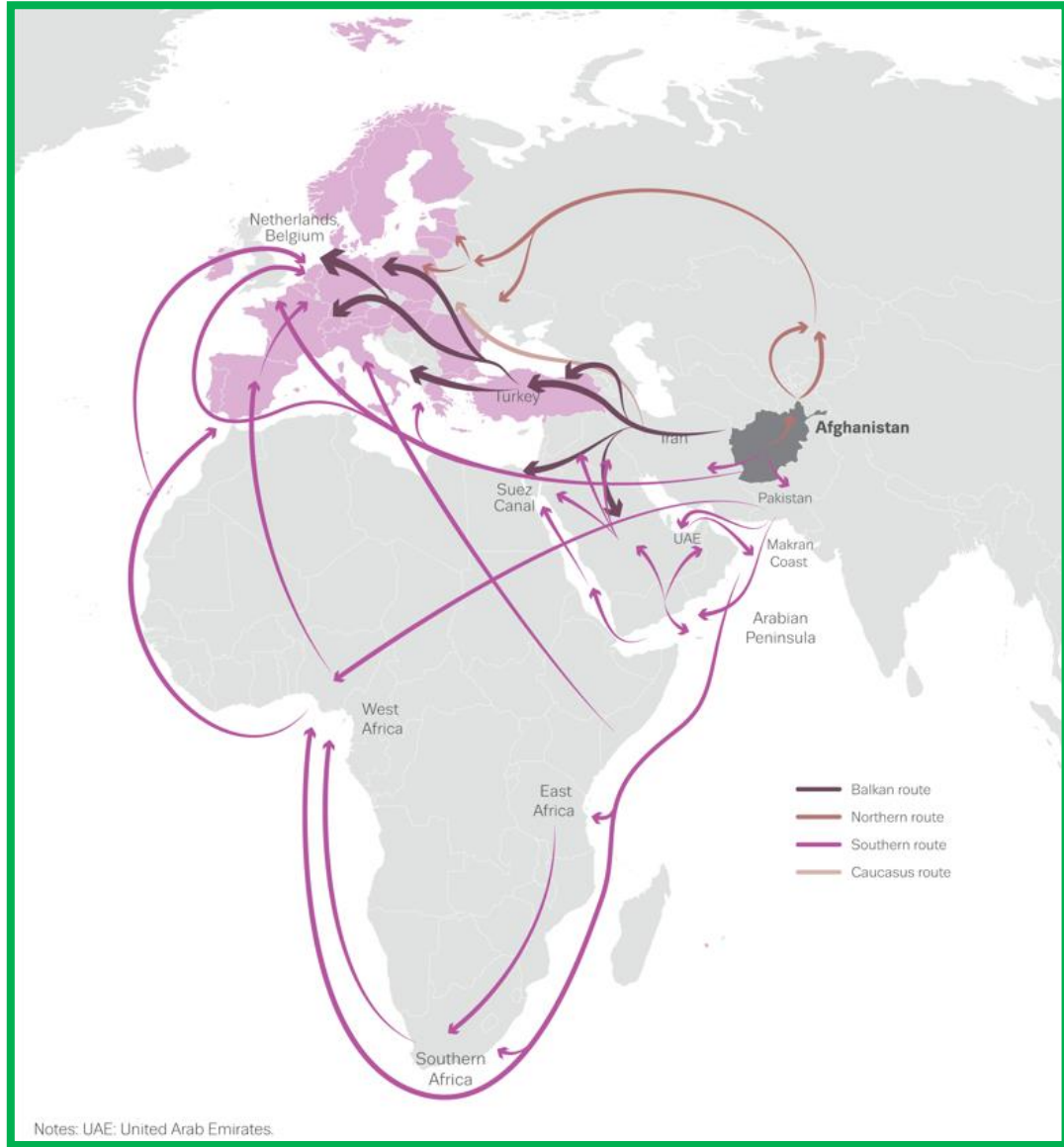
²European Union Drugs Agency EUDA, “**EU Drug Market: Heroin and other opioids — Trafficking and supply**”, accessed on May 10, 2026, https://www.euda.europa.eu/publications/eu-drug-markets/heroin-and-other-opioids/trafficking-and-supply_en

2018-2021. وبالرغم من تراجع التهريب عبر المسافرين في الأشهر الأولى من عام 2020 بسبب قيود جائحة كورونا، إلا أن الإحصاءات للفترة من 2018 إلى 2021 سجلت 234 ضبطية عبر الجو بلغت كميتها 869 كيلو غراماً. وتصدرت جنوب إفريقيا هذه الضبطيات بنسبة 22% (52 ضبطية) وبكمية بلغت 311 كيلو غراماً (36% من الإجمالي)، تليها نيجيريا بـ 37 ضبطية (54 كجم)، وكينيا بـ 20 ضبطية (62 كجم)، وموزمبيق بـ 9 ضبطيات (92 كجم). كما ظهرت دول أخرى في قاعدة البيانات مثل إثيوبيا (15 ضبطية، 30 كجم)، وبنين (15 ضبطية، 23 كجم)، وملاوي (10 ضبطيات، 27 كجم)، وأوغندا (10 ضبطيات، 21 كجم). ومن بين 212 ضبطية تم تحديد طريقة الإخفاء فيها، كان الإخفاء في الأمتعة هو الأكثر شيوعاً بـ 115 حالة، يليه الإخفاء داخل الجسم أو على الشخص بـ 97 حالة. وفي عام 2022، رُصدت حالتان لتهريب الهيروين من جنوب إفريقيا إلى بولندا في شهري أغسطس وسبتمبر بكميات بلغت 5 كجم و4 كجم على التوالي، كانت مخبأة في مقصورات سرية داخل الأمتعة.

وفيما يخص قطاع البريد والطرود، تمت الإشارة إلى استغلال مكثف لهذا المسار لتمويل شبكات التوزيع في الاتحاد الأوروبي، حيث كانت جنوب أفريقيا بلد المنشأ لـ 55% من الضبطيات القادمة من خارج الاتحاد الأوروبي (142 ضبطية)، واستحوذت وحدها على 71% من إجمالي الكميات المضبوطة بريدياً بين عامي 2018 و2021 بواقع 231 كيلو غراماً. كما شملت قائمة الدول المصدرة للهيروين عبر الطرود والرسائل كلاً من كينيا (21 ضبطية، 18 كجم)، وأوغندا (9 ضبطيات، 4.6 كجم)، وتنزانيا (9 ضبطيات، 2.2 كجم)، وهذا ما يوضح تنوع الوسائل والمسارات التي تتبعها الشبكات الإجرامية عبر القارة الأفريقية.¹

¹ European Union Drugs Agency EUDA, “EU Drug Market: Heroin and other opioids — Trafficking and supply”, accessed on May 10, 2026, https://www.euda.europa.eu/publications/eu-drug-markets/heroin-and-other-opioids/trafficking-and-supply_en

خريطة 07: توضيح مسارات تهريب الهيروين

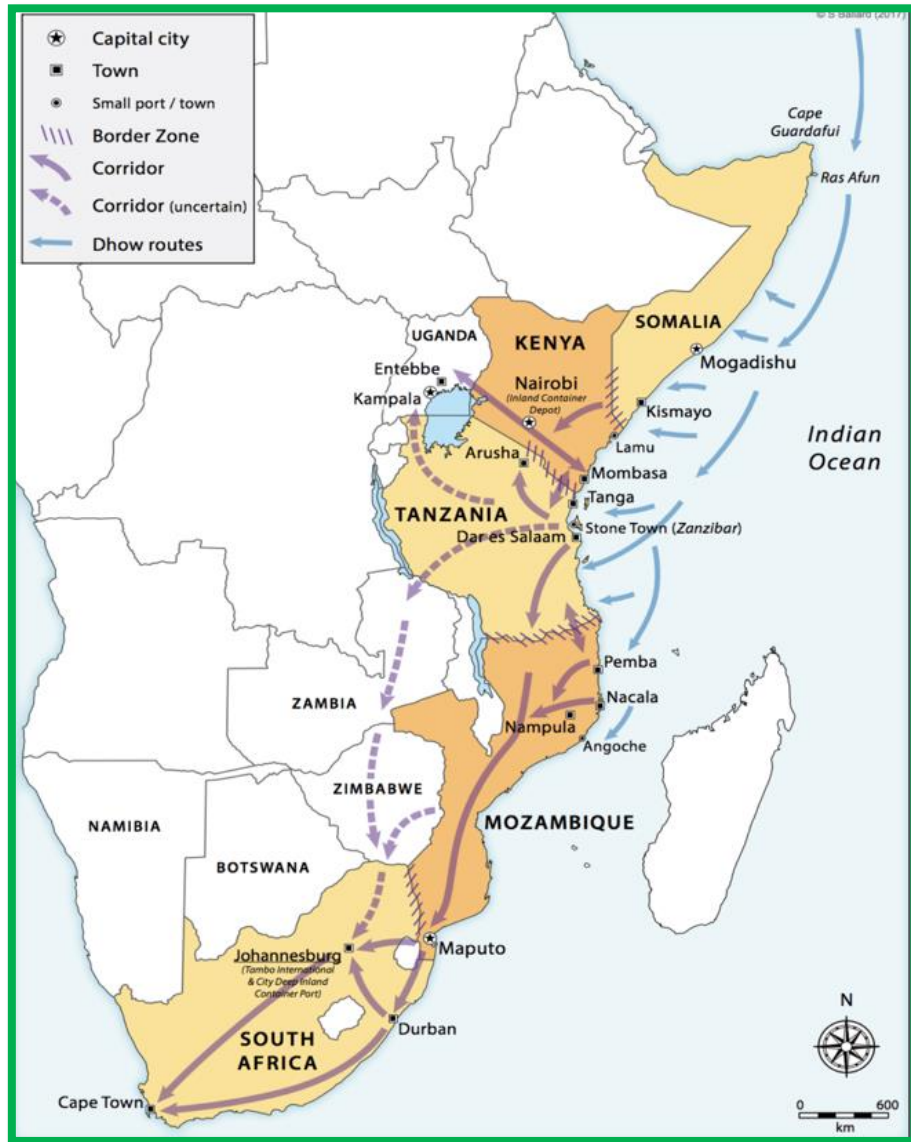


المصدر : European Union Drugs Agency EUDA, “EU Drug Market: Heroin and other opioids —

Trafficking and supply”, accessed on May 10, 2026,

https://www.euda.europa.eu/publications/eu-drug-markets/heroin-and-other-opioids/trafficking-and-supply_en

خريطة 08: توضح طرق تهريب الهيروين البحرية والبرية عبر الدول الساحلية في شرق أفريقيا



المصدر: Global Initiative Against Transnational Organized Crime, “The Heroin Coast: A Political Economy Along Eastern African Seaboard”, accessed on May 11, 2026, <https://globalinitiative.net/analysis/the-heroin-coast-a-political-economy-along-the-eastern-african-seaboard/>

• مسارات وجهات الكوكايين المهربة عبر منطقة الساحل الإفريقي

تُشير البيانات المتعلقة بحركة الكوكايين في منطقة الساحل الإفريقي إلى أن معظم الشحنات التي تدخل دول المنطقة تُنقل براً نحو دول شمال أفريقيا، بما في ذلك الجزائر وليبيا والمغرب، تمهيداً لوصولها إلى أسواق المقصد النهائية في أوروبا غالباً. ومع ذلك، سجلت الجزائر حالات محدودة كانت فيها الوجهة النهائية للمخدرات هي قارة أوقيانوسيا (أستراليا ونيوزيلندا).

وفيما يخص طرق الدخول إلى دول شمال أفريقيا، تُظهر الإحصائيات تمايزاً في الأنماط؛ فبينما يصل معظم الكوكايين المهرب إلى المغرب مباشرة عبر البحر، قدرت السلطات المغربية أن 23% من كميات الكوكايين المضبوطة في عام 2021 قد دخلت البلاد عبر الحدود البرية. أما في الجزائر، فقد أشارت الضبطيات الكبيرة الأخيرة في الموانئ إلى أن البحر هو المسار الرئيسي لدخول الكوكايين، رغم تقرير الحكومة الجزائرية بأن جزءاً من هذه الشحنات يمر عبر نيجيريا ومالي والنيجر قبل دخول الجزائر في طريقها إلى أوروبا. وفي عام 2021، أوضحت التقارير الرسمية الجزائرية أن 4.5% فقط من الكوكايين المضبوط (ما يقارب 23 كجم) قد دخل البلاد عبر المسالك البرية.

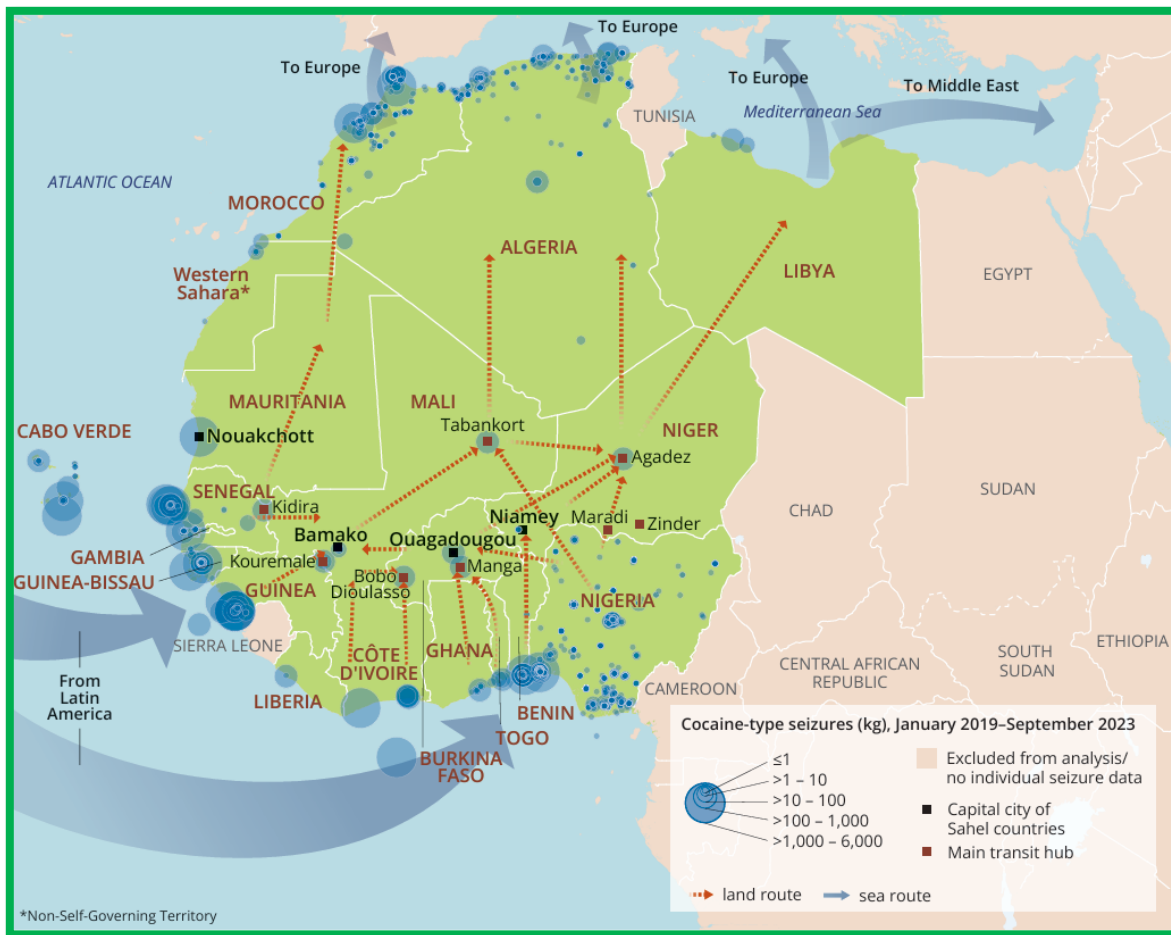
أما بالنسبة لتحديد وجهات الاستهلاك النهائية، فإن الصورة تبدو معقدة أحياناً بسبب تداخل الأسواق التي قد تعمل كمحطات عبور إضافية. وبناءً على الاستبيانات السنوية للفترة ما بين 2020 و2021، برزت فرنسا كوجهة نهائية رئيسية للكوكايين المضبوط في دول الساحل. كما أكدت بيانات الضبطيات الفردية المسجلة بين عام 2020 وأكتوبر 2023 أن فرنسا هي المقصد الأوروبي الأول، تليها بلجيكا، في حين برزت ليبيا كوجهة المقصد الرئيسية داخل القارة الأفريقية.

ومن منظور دول أوروبا الغربية، تشير التقارير إلى أن معظم ضبوطات الكوكايين التي تصل إلى أراضيها من أفريقيا ترتبط بدول شمال أفريقيا كمنطقة عبور أخيرة. إلا أنه تم رصد كميات صغيرة من

الفصل الثاني..... جيوبوليتيك الإتهار بالمخدرات في إفريقيا

الكوكايين المهرب كانت في طريقها من السنغال (أبلغت عنها المملكة المتحدة وبلجيكا)، ومن مالي (أبلغت عنها فرنسا والبرتغال وإسبانيا)، ومن بوركينا فاسو (أبلغت عنها إيطاليا).¹

خريطة 09: الطرق الرئيسية لتهريب الكوكايين من وإلى دول وأقاليم الساحل، مع تسجيلات فردية لضبطيات الكوكايين في غرب ووسط أفريقيا، يناير 2019 – سبتمبر 2023



المصدر: Transnational Organized Crime Threat Assessment —Sahel, 'Drug Trafficking in the Sahel', UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME, p.18

¹ Transnational Organized Crime Threat Assessment —Sahel, 'Drug Trafficking in the Sahel', UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME, p.17

• ديناميكيات تهريب الترامادول في دول الساحل الإفريقي

برزت منطقة غرب إفريقيا، بفضل موانئها التجارية الكبرى وشبكات الطرق الممتدة عبر دول الساحل، كوجهة رئيسية للأفيونات الصيدلانية، وعلى رأسها مادة "الترامادول"، فضلاً عن كونها منطقة عبور لأنواع أخرى من المخدرات المتجهة إلى شمال ووسط القارة. وتكشف الإحصائيات أن أفريقيا استأثرت بنصف إجمالي كميات الأفيونات الصيدلانية المضبوطة عالمياً خلال الخماسية الممتدة بين عامي (2017-2021)، بينما سجلت منطقتا غرب ووسط أفريقيا وحدهما 97% من إجمالي كميات الترامادول المضبوطة عالمياً في عام 2021.

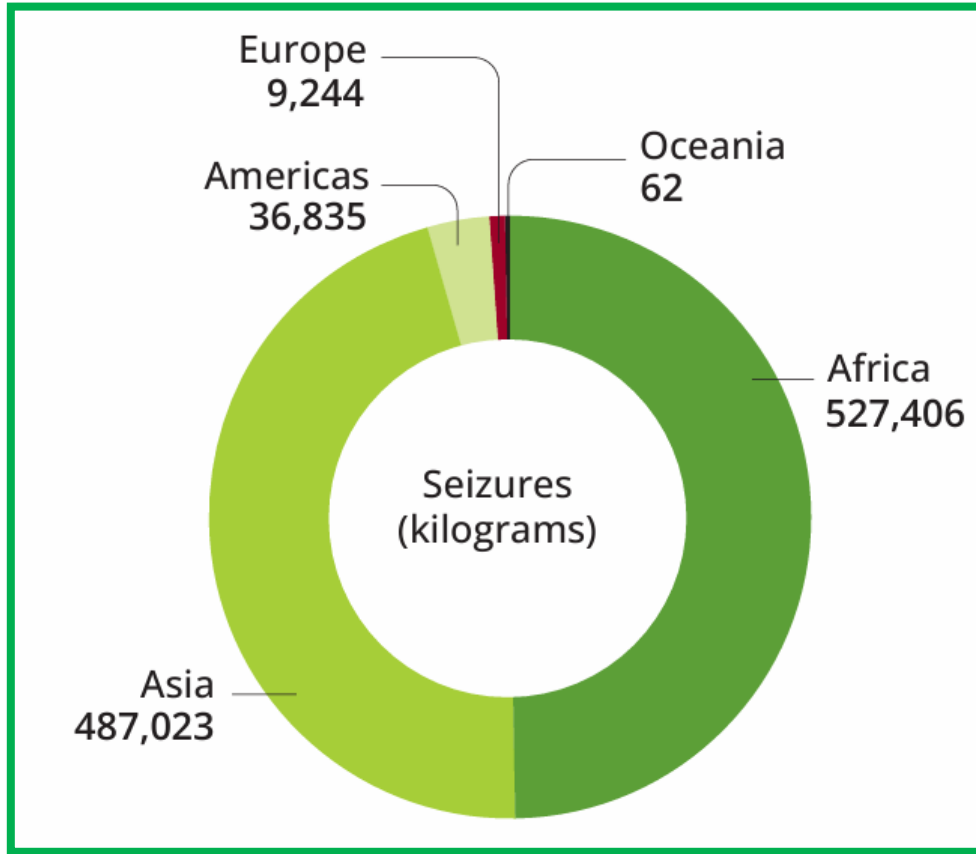
وتشير المسارات اللوجستية إلى أن شحنات الترامادول التي يتم تفريغها في موانئ غرب أفريقيا وتحديداً في نيجيريا، وبنين، وتوغو تُنقل نحو دول الساحل باستخدام الحافلات والشاحنات والدراجات النارية، عبر الطرق الرئيسية والمسالك الفرعية. وفي هذا السياق، سجلت بنين ضبط أكثر من 10 أطنان من الترامادول في عام 2022، وحددت كلاً من الهند ونيجيريا كدول انطلاق رئيسية للشحنات، بينما تم تحديد النيجر وبوركينا فاسو كدول مقصد نهائية. وبدورها، صنفت النيجر دولة الهند كمنشأ رئيسي للترامادول المضبوط داخل حدودها، مع تحديد مالي وبوركينا فاسو كدولتين للعبور.

وتؤكد العمليات الأمنية الكبرى إستمرارية تدفق هذه المواد من خليج غينيا باتجاه دول الساحل، ففي الثاني من مايو 2023، تمكنت أجهزة إنفاذ القانون في النيجر من ضبط 100,000 قرص من ترامادول (Royal 250 mg) و 105,000 كبسولة من مادة "بريغابالين"، بالإضافة إلى مصادرة خمس مركبات، منها ثلاث سيارات ضبطت في قرية "تساميا غارين بوري" على بُعد 15 كم من مارادي، كما أسفرت العملية عن توقيف تسعة أشخاص من الجنسية النيجرية في منطقة "أرليت".¹

¹ Transnational Organized Crime Threat Assessment —Sahel, 'Drug Trafficking in the Sahel', p.24

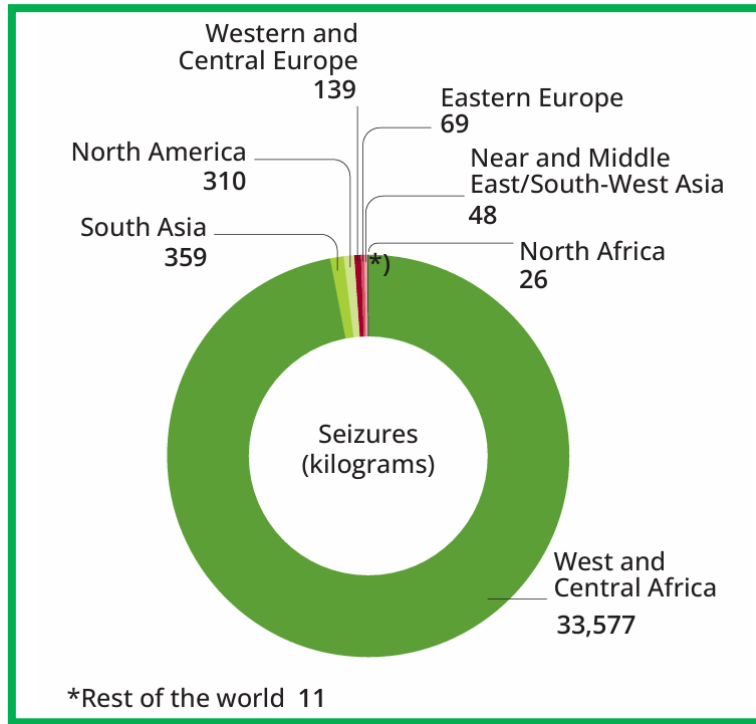
شكل 08: توزيع الكميات العالمية من المواد الأفيونية الصيدلانية المصادرة، حسب المنطقة،

2021-2017



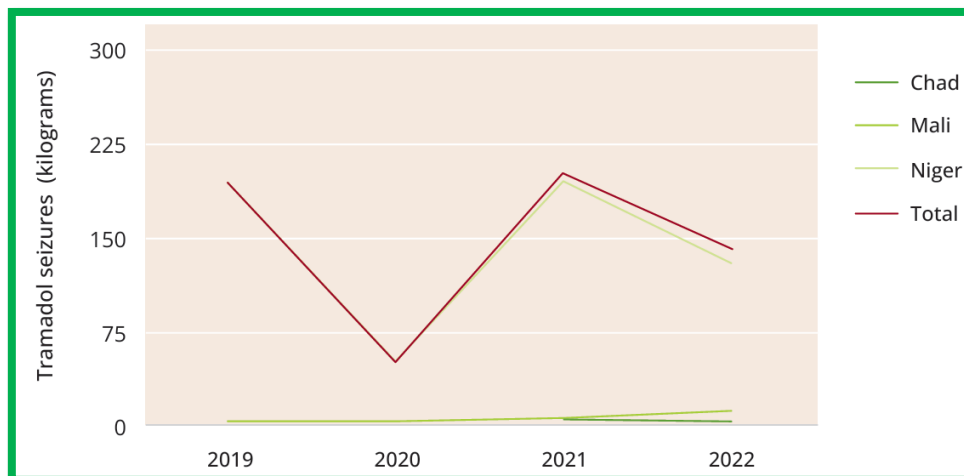
المصدر: Transnational Organized Crime Threat Assessment —Sahel, 'Drug Trafficking in the Sahel', UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME, p.24

الشكل 09 : توزيع كميات الترامادول المضبوطة حسب المنطقة، 2021



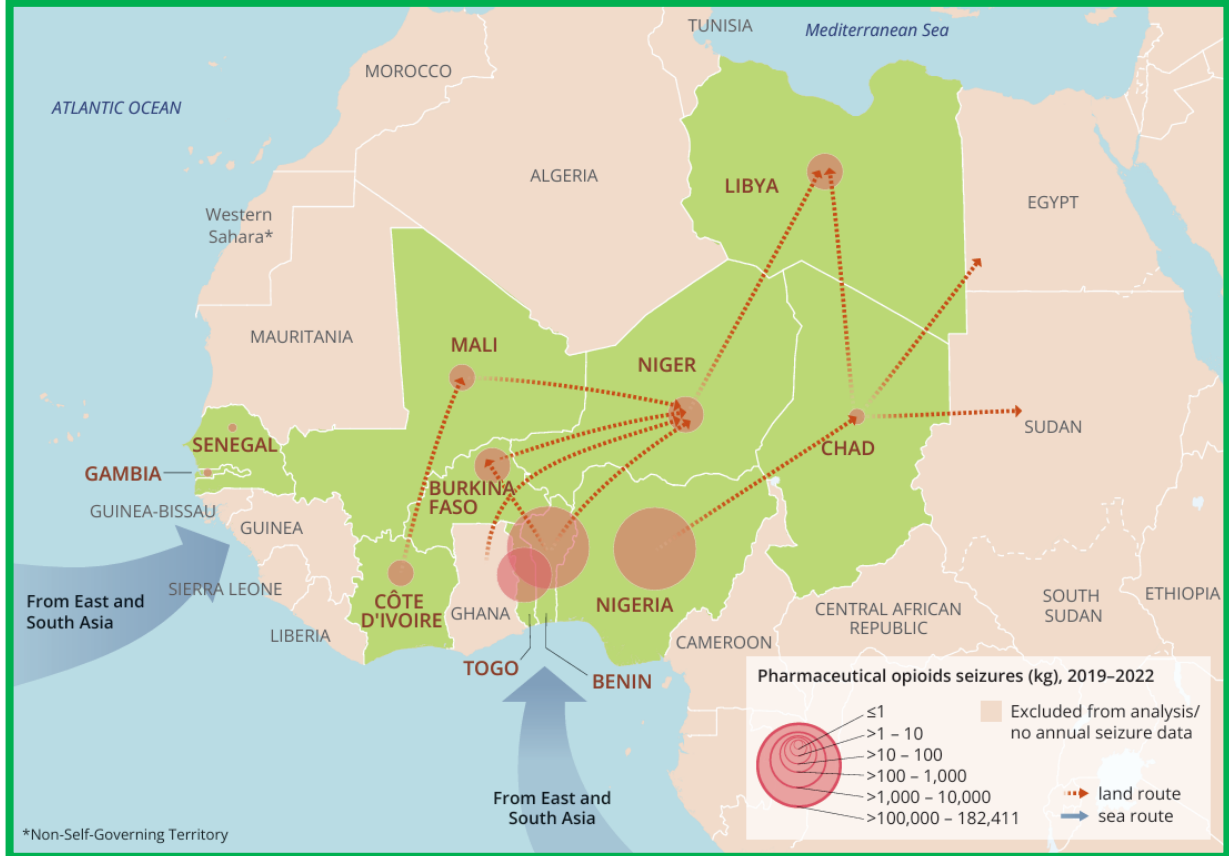
المصدر: Transnational Organized Crime Threat Assessment —Sahel, 'Drug Trafficking in the Sahel', UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME, p.2

الشكل 10: اتجاهات ضبط الترامادول في تشاد ومالي والنيجر 2019-2022



المصدر: Transnational Organized Crime Threat Assessment —Sahel, 'Drug Trafficking in the Sahel', UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME, p.25

الخريطة 10: الطرق الرئيسية لتهريب المواد الأفيونية الصيدلانية من وإلى دول الساحل، والضبطيات السنوية للمواد الأفيونية الصيدلانية في غرب ووسط أفريقيا، 2019-2022



المصدر: Transnational Organized Crime Threat Assessment —Sahel, 'Drug Trafficking in the Sahel', UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME, p.25

المطلب الثالث: تنامي المخدرات الجديدة في السوق الإفريقية

تمثل المخدرات الإصطناعية تهديداً مركباً ومتصاعداً أدى إلى إعادة تشكيل مشهد المخدرات غير المشروعة في غرب أفريقيا وعلى الصعيد العالمي بشكل جوهري، نتيجة الطفرة في تصنيع وتهريب واستهلاك المركبات النفسية المصنعة بشرياً. وقد تميز هذا المسار بتنوع سريع وانتشار واسع للمواد، حيث

الفصل الثاني..... جيوبوليتيك الإتجار بالمخدرات في إفريقيا

تشعب الترامادول إلى مشتقات أكثر سمية مثل المنتجات القائمة على "التابينتادول" (Tapentadol)، وتجاوزته أنواع أخرى في عدة بلدان. وفي ذات الوقت، تدفقت إلى أسواق التجزئة في غرب أفريقيا مواد إصطناعية لم تكن معهودة سابقاً، شملت القنبيات الإصطناعية (Synthetic cannabinoids)، والنيتازين (Nitazenes)، ومركبات أخرى مجهولة التركيب.

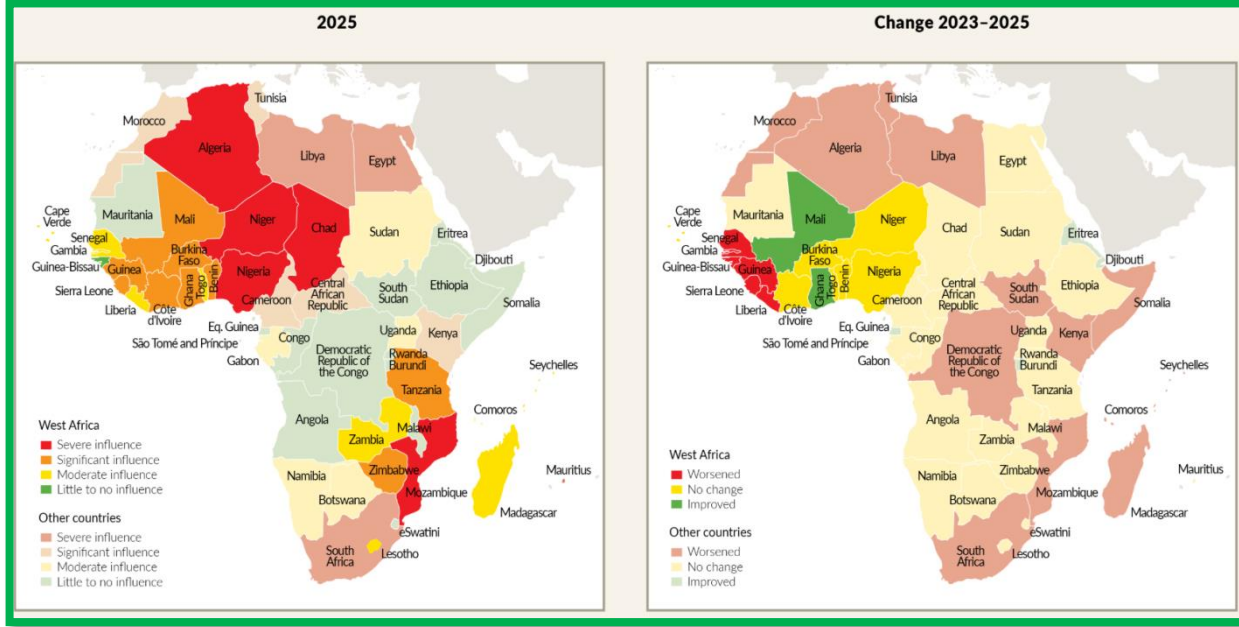
وتلعب تكاليف الإنتاج المنخفضة دوراً محورياً في تخليق مركبات قوية بأسعار ميسورة تضمن هوامش ربح مرتفعة تجذب الجهات الإجرامية، مما دفع المهربين على المستويين الإقليمي والدولي إلى استهداف المستهلكين في غرب أفريقيا بشكل مكثف، مستغلين ظروف الضغوط الاقتصادية الواسعة وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في العديد من الدول.

والمقلق هو الانتشار المتنامي للأفيونات الاصطناعية القوية والرخيصة، مثل "النيتازين"، التي غالباً ما تؤدي إلى الوفاة؛ إذ يمثل مفعولها القوي وسهولة الحصول عليها تحديات غير مسبقة لأنظمة الصحة العامة ووكالات إنفاذ القانون على حد سواء.¹

¹Global Initiative Against Transnational Organized Crime, "**Mapping the future of drug markets in West Africa Synthetics, cocaine, criminal money, and strategic responses**", International Conference, Ghana, November 27–28, 2025, accessed on May 12, 2026, https://page.globalinitiative.net/mapping-future-drug-markets-west-africa-high-level-dialogue-accra-2025/index.html?utm_

الخريطة 11: توضح التغير في مدى انتشار السوق الإجرامية للمخدرات الاصطناعية، 2023-

2025



المصدر: *Global Initiative Against Transnational Organized Crime, "Mapping the future of drug markets in West Africa Synthetics, cocaine, criminal money, and strategic responses"*,

International Conference, Ghana, November 27-28, 2025, accessed on May 12,

2026, <https://page.globalinitiative.net/mapping-future-drug-markets-west-africa-high-level-dialogue-accra-2025/index.html?utm>

فقد برزت المخدرات الاصطناعية كتهديد وجودي يتجاوز دور القارة التقليدي كنقطة عبور إلى سوق استهلاك محلي متنامٍ. ويعد عقار "كوش" (Kush) في سيراليون نموذجاً لهذا التهديد، إذ كشفت التحليلات المدعومة حكومياً أنه مركب اصطناعي يحتوي على "النيتازينات" (Nitazenes)، وهي أفيونات اصطناعية تفوق قوة الهيروين بـ 100 مرة، وتتجاوز قوة الفنتانيل بـ 10 مرات، مما يرفع احتمالات الجرعات الزائدة والوفاة المفاجئة حتى عند استهلاك كميات ضئيلة.

الفصل الثاني..... جيوبوليتيك الإتيار بالمخدرات في إفريقيا

كما أدى الانتشار الواسع لعقار "كوش" إلى إعلان الرئيس السيراليوني "جوليوس مادا بيو" حالة طوارئ وطنية في أبريل 2024، واصفاً العقار بأنه "تهديد وجودي" يتسبب في معدلات وفيات مقلقة بين الشباب. وتُظهر الإحصاءات الرسمية تضاعف حالات الدخول إلى المستشفيات النفسية المرتبطة بهذا العقار بنسبة تقارب 4,000 بين عامي 2020 و2023. ولم يعد الخطر محصوراً داخل الحدود الوطنية، بل امتد ليشمل دول الجوار مثل غينيا، وغينيا بيساو، وليبيريا.

وقد رصد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) في تقريره السنوي لعام 2024 توجهها متزايداً نحو خلط الأدوية والمواد الكيميائية والمذيبات، ما خلق أسواقاً محلية بخصائص إقليمية متباينة:

← **ساحل العاج:** انتشر عقار "القذافي" (Khadafi)، وهو مزيج من الترامادول ومشروبات الطاقة الكحولية، مما دفع الحكومة لحظر استيراد وتصدير هذه المشروبات في 2023.

← **نيجيريا:** يبرز مشروب "ذيل القرد" (Monkey Tail) المكون من مشروب "الجين" المحلي وبذور وأوراق القنب. كما يستمر سوء استخدام الترامادول، حيث استأثرت أفريقيا بنسبة تفوق 90% من الضبطيات العالمية للترامادول خلال السنوات الخمس الماضية.

← **جنوب أفريقيا:** ينتشر عقار "نياوبي" (Nyaope)، وهو مزيج من الهيروين منخفض الجودة، والماريجوانا، والمواد الكيميائية التنظيفية، وسموم الفئران.

← **ملاوي:** برز كوكتيل محلي يعرف بـ "ليأخذني الله" (God take me) كأحد أخطر المزيجات المبتكرة محلياً.¹

تتميز المخدرات الاصطناعية بانخفاض متطلبات رأس المال الأولى وعدم حاجتها الضرورية لارتباطات دولية واسعة؛ إذ يمكن للجهات الفاعلة اقتناء السلائف الكيميائية أو المواد الجاهزة للبيع عبر الإنترنت مباشرة. وبسبب الربحية العالية جداً لهذه التجارة، انخفضت عوائق الدخول إلى هذا القطاع، مما

¹ADF African Defense Forum, "Potent New Drugs a Growing Concern Across Africa", July 16, 2024, accessed on May 12, 2026, <https://adf-magazine.com/2024/07/potent-new-drugs-a-growing-concern-across-africa/>

الفصل الثاني..... جيوبوليتيك الإتهار بالمخدرات في إفريقيا

سمح ببروز موجة من الفاعلين الإجراميين الجدد، وهو ما أدى بدوره إلى تحول السوق الإجرامية إلى نموذج أكثر تشرذماً وتشتتاً.

وقد أسفرت هذه التطورات عن مضاعفة الأضرار الاجتماعية والصحية؛ فمنذ عام 2024، تفاقمت التداعيات في عدة دول بغرب أفريقيا إلى حد دفع دولتين (ليبيريا وسيراليون) لإعلان حالات الطوارئ الوطنية، وهي استجابة استثنائية لم تكن تُعتمد سابقاً إلا في مواجهة الأوبئة والجوائح الفتاكة. وتتجسد هذه التداعيات في تصاعد حالات الجرعات الزائدة، والإعتلالات الصحية والعقلية المزمنة، وتفكك الروابط المجتمعية، وهي آثار تتركز بشكل حاد بين فئة الشباب، مما يشكل خطراً جسيماً على مستقبل التنمية في تلك الدول.

تتأثر أسواق المخدرات الاصطناعية في غرب أفريقيا بشكل رئيسي بالواردات القادمة من منطقتين أساسيتين: آسيا (لاسيما الصين والهند) وأوروبا. وتعتمد شبكات التهريب في غرب أفريقيا على نمطين للاستيراد، فبينما تمتلك بعضها روابط مباشرة مع أفراد في آسيا وأوروبا لتسهيل عمليات التصدير، تكتفي شبكات أخرى باقتناء احتياجاتها عبر الإنترنت. وفي هذا السياق، تشهد المواقع الإلكترونية المخصصة للإعلانات المبوبة ومنصات تبادل الأعمال (B2B) في غرب أفريقيا تدفقاً هائلاً لإعلانات المخدرات الاصطناعية القوية وسلائفها الكيميائية، والتي يعود مصدرها غالباً لموردين يتخذون من هونغ كونغ والبر الرئيسي للصين مقراً لهم.

وعلى الصعيد اللوجستي، تُنقل هذه الواردات عبر مسارات الشحن بالحاويات وخدمات البريد السريع، وهي وسائط تشهد أحجاماً متزايدة من البضائع المشروعة، مما يجعل من الصعب جداً مراقبتها بفعالية. وقد برزت خدمات البريد السريع كأكثر الوسائل تفضيلاً لتهريب العديد من أنواع المخدرات الاصطناعية، نظراً لأن كميات ضئيلة جداً من المادة الخام كافية لإنتاج كميات ضخمة من المنتج النهائي. وتفقر معظم الدول في المنطقة إلى أنظمة فحص تقنية قادرة على مراقبة الواردات البريدية التي تنطوي على هذه المخاطر.¹

¹Global Initiative Against Transnational Organized Crime, “**Mapping the future of drug markets in West**

AfricaSynthetics, cocaine, criminal money, and strategic responses”, , accessed on May 12,

2026,https://page.globalinitiative.net/mapping-future-drug-markets-west-africa-high-level-dialogue-accra-2025/index.html?utm_

الفصل الثاني..... جيوبوليتيك الإبتجار بالمخدرات في إفريقيا

وفي هذا السياق، حذر رئيس المؤسسة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث (FOREM)، مصطفى خياطي، من الانتشار المتزايد لهذه المواد داخل إفريقيا ومنطقة الساحل، مشيراً إلى وجود مختبرات سرية منتشرة في عدة مناطق إفريقية تقوم بإنتاج وخلط مواد كيميائية مع القنب الهندي ومؤثرات عقلية أخرى، قبل تسويقها داخل الأسواق المحلية والإقليمية.

ويبرز هذا التطور انتقال جزء من النشاط الإجرامي المرتبط بالمخدرات من الاتجار التقليدي بالمواد النباتية إلى تصنيع مركبات كيميائية أكثر خطورة وتعقيداً. وتستفيد هذه الشبكات من هشاشة الرقابة على المواد الكيميائية، وضعف التنسيق الأمني بين بعض دول المنطقة، إضافة إلى الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي تعرفها بعض مناطق الساحل، ما يسمح بانتشار المختبرات غير الشرعية وتوسع قنوات التوزيع والتهرب. كما أصبحت هذه المواد تُصنع أحياناً بطرق بدائية داخل فضاءات معزولة يصعب مراقبتها، الأمر الذي يزيد من مخاطرها الصحية بسبب غياب أي معايير أو رقابة على المكونات المستعملة.¹

وأعلنت السلطات الأمنية في جنوب أفريقيا، سنة 2024، عن نجاحها في كشف مختبر مخصص لإنتاج مادة "الميثامفيتامين" المخدرة، في عملية وصفت بأنها واحدة من أضخم عمليات ضبط المخدرات في تاريخ البلاد، وأسفرت عن توقيف أربعة أشخاص مشتبه بهم.

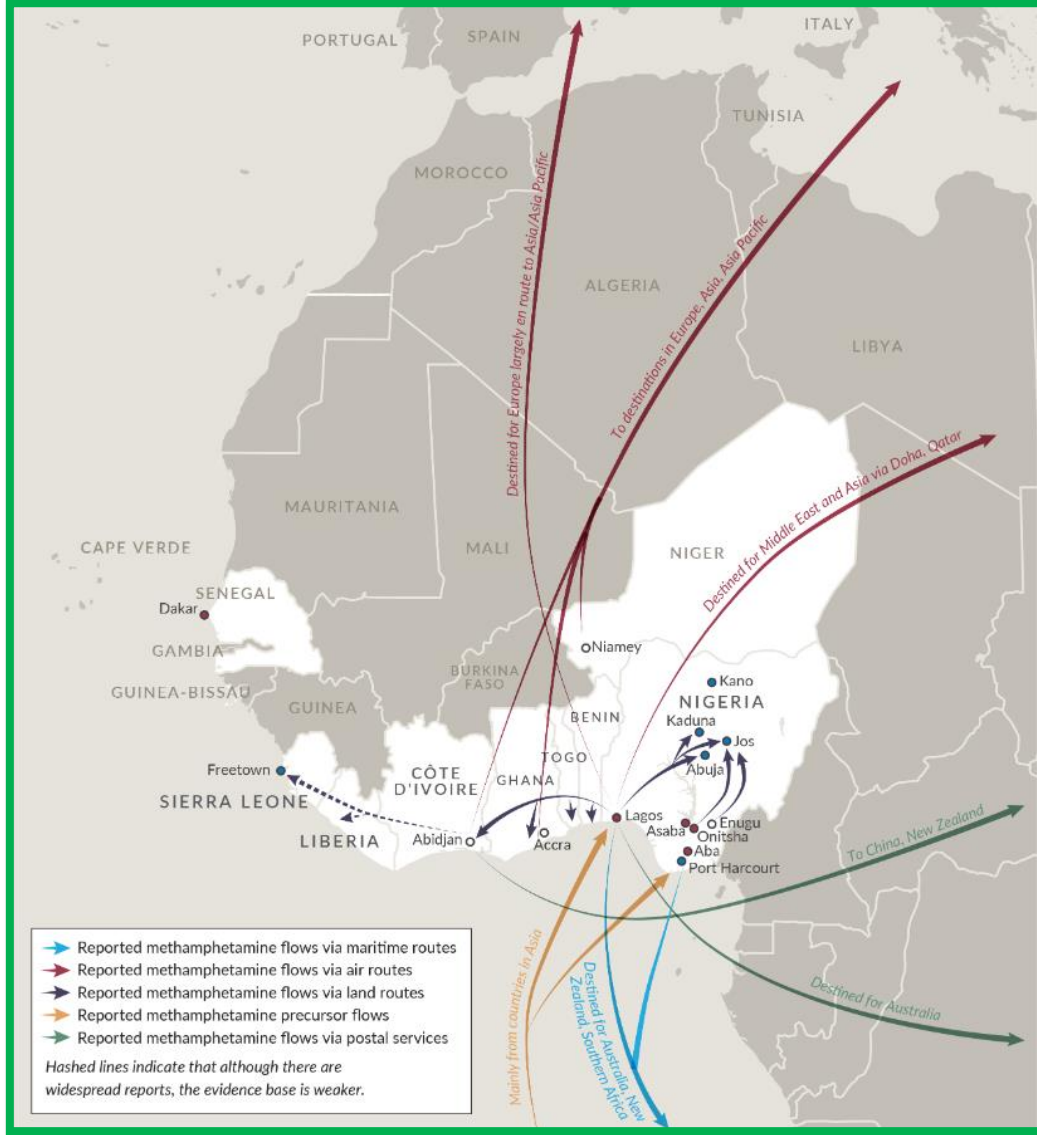
وأفادت الشرطة، عبر بيان رسمي، بأن المداهمة تمت داخل مزرعة تقع في بلدة "جروبلرسدال" الصغيرة التابعة لإقليم ليمبوبو، حيث تم التحفظ على كميات هائلة من المواد الكيميائية التي تدخل في تخليق المخدرات، وقدرت قيمتها السوقية بنحو ملياري راند، ما يعادل قرابة 109.5 مليون دولار أمريكي.

وفي تصريح لـ "كاتليجو موجالي"، المتحدث باسم وحدة شرطة النخبة (هوكس)، أشارت إلى أن ما يمنح هذه العملية طابعاً خاصاً ومختلفاً عن الضبطيات السابقة هو تورط اثنين من الرعايا الأجانب فيها، معتبرة أن هذا التطور يضع تحديات إضافية وصعوبات بالغة أمام مهام الأجهزة الأمنية.

¹ Radio Algérienne, 'Le président de la FOREM alerte : de nouvelles drogues provenant de laboratoires clandestins en Afrique commercialisées en Algérie', 2016, access en 16 Mai 2026, <https://radioalgerie.dz/news/fr/article/20160627/81863.html>

كما ذكرت موجالي أن التحقيقات لا تزال جارية لتحديد ما إذا كانت تلك المواد المخدرة تُصنع لغرض التوزيع والاستهلاك المحلي داخل جنوب أفريقيا، أم أنها كانت معدة للتهريب إلى وجهات خارجية.¹

خريطة 12: تدفقات الميثامفيتامين المبلغ عنها في غرب أفريقيا



المصدر: Global Initiative Against Transnational Organized Crime, "Mapping the future of drug markets in West Africa Synthetics, cocaine, criminal money, and strategic responses", accessed on May 12, 2026, https://page.globalinitiative.net/mapping-future-drug-markets-west-africa-high-level-dialogue-accra-2025/index.html?utm_

¹ مركز الإتحاد للأخبار، "شرطة جنوب أفريقيا تكتشف مختبرا لتصنيع المخدرات"، 2024، تم الاطلاع في 13 ماي 2026، جنوب أفريقيا تعثر على مختبر لتصنيع المخدرات - الإتحاد للأخبار

المبحث الثاني: شبكات الاتجار بالمخدرات، الإرهاب، الجريمة المنظمة والفساد

المطلب الأول: الكارتلات الدولية ونقل معركة التهريب إلى إفريقيا

تُشكّل منظمات تهريب المخدرات المكسيكية العابرة للحدود أكبر تهديد إجرامي للمخدرات في الولايات المتحدة؛ إذ لا توجد أي جهة أخرى قادرة على منافستها حاليًا. تُهَرَّب هذه المنظمات المكسيكية، التي تُتاجر بأنواع متعددة من المخدرات، الهيروين والميثامفيتامين والكوكايين والماريجوانا في جميع أنحاء الولايات المتحدة، مستخدمةً طرق نقل وشبكات توزيع راسخة. وتُسيطر هذه المنظمات على تهريب المخدرات عبر الحدود الجنوبية الغربية، وتسعى إلى توسيع نطاق وجودها في الولايات المتحدة، لا سيما في أسواق الهيروين.¹

¹ U.S. Department of Justice–Drug Enforcement Administration, “**National Drug Threat Assessment Summary**”, 2015, p.1

خريطة 13: توضح مناطق سيطرة الكارتلات المكسيكية وأهم مناطق النزاع



المصدر: U.S. Department of Justice–Drug Enforcement Administration, “National Drug Threat Assessment Summary” , 2015, p.1

وتُظهر حواجز المخدرات التي شهدتها عدة ولايات ومدن مكسيكية رئيسية مؤخراً، مثل تيخوانا وغوادالاخارا وسيوداد خواريز، استمرارية الحرب ثنائية القطب بين أكبر تنظيمين إجراميين في المكسيك كارتل سينالوا وكارتل جيل جاليسكو الجديد (CJNG) وحلفائهما المحليين دون أي تراجع. وقد تمدد هذا التنافس القطبي ليغطي أنحاء العالم؛ ففي أمريكا اللاتينية، أدى التنافس إلى تصعيد العنف وزيادة معدلات الصراع والوفيات بشكل حاد في أماكن مثل كولومبيا والإكوادور، كما حفز زيادات كبيرة في جرائم القتل في دول مثل تشيلي، التي طالما ساد الاعتقاد بأن لديها قوات شرطة فعالة قادرة على ردع الجريمة

الفصل الثاني..... جيوبوليتيك الإبتجار بالمخدرات في إفريقيا

العنيفة. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث تسيطر "الترياد" الصينية على تهريب الميثامفيتامين وسط تعدد الجماعات الإجرامية، أصبحت السياسات الخارجية لكارتلي سينالوا و(CJNG) أكثر عدوانية في السنوات الأخيرة، مما خلق تهديدات جديدة للأمن العام رغم أن وكالات إنفاذ القانون في تلك المنطقة تميل لكونها أكثر فاعلية من مثيلاتها في أمريكا اللاتينية، ونجحت في إبقاء عنف تهريب المخدرات عند مستويات دنيا.¹

أما الوجود المكسيكي في أفريقيا، فقد حظي باهتمام أقل رغم نموه المستمر، حيث بدأت عمليات الاتجار بالمخدرات تتقاطع مع الإرهاب الجهادي وحركات التمرد المحلية المعقدة. وقد وضعت أفريقيا على رادار جماعات التهريب المكسيكية بعدما أصبحت أوروبا وجهة رئيسية للكوكايين في أواخر التسعينيات، مستفيدة من القرب الجغرافي لدول غرب أفريقيا من البرازيل وفنزويلا اللتين تعدان منصات انطلاق رئيسية نحو أوروبا.

وبالإضافة إلى الجغرافيا، امتلكت غرب أفريقيا مزايا أخرى تمثلت في مسارات تهريب وشبكات تمتد لقرون عبر القارة، وأراضٍ شاسعة تحكمها قبائل متمردة وجماعات متشددة جعلت التهريب أمراً ميسوراً، فضلاً عن ضعف وفساد قوات الأمن التي تفتقر للقدرات البحرية وغالباً ما يكون لها مصلحة في الاقتصاديات غير المشروعة. وقد كان هذا الضعف الأمني يتناقض بحدة مع طريق الكاريبي الذي تشعب بجهود الاعتراض الأمريكية والأوروبية.²

كما وفرت أساطيل الصيد غير القانوني غطاءً لعمليات شحن المخدرات وساهمت في تدمير أرزاق السكان الفقراء مما زاد من قابليتهم للمشاركة في التهريب، وصولاً إلى وجود شبكات نيجيرية قوية تمتلك روابط واسعة مع أوروبا وجنوب آسيا.

وفي مطلع الألفية الثانية، شرع كارتل سينالوا، وتبعه في ذلك كارتل زيتا الذي كان يتمتع بنفوذ قوي آنذاك، في ترسيخ وجوده في نيجيريا وغانا ومالي والسنغال لنقل الكوكايين، مما أدى إلى تدفق هائل لهذه المادة عبر خطوط إمداد ممتدة من المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية وصولاً إلى أوروبا، وفي

¹"How South American Drug Cartels Penetrated Africa", The African Crime & Conflict Journal", January 26, 2023, accessed on May 07, 2016 , How South American Drug Cartels Penetrated Africa – The African Crime & Conflict Journal

²"How South American Drug Cartels Penetrated Africa", The African Crime & Conflict Journal"

غضون عشر سنوات، أصبحت تسع على الأقل من أكبر منظمات تهريب المخدرات اللاتينية تعمل داخل القارة الأفريقية. وقد برزت غينيا بيساو كنموذج للدولة القائمة على اقتصاد المخدرات في غرب أفريقيا نتيجة التواطؤ السياسي والحكومي المعقد، لتلحق بها مالي كمعبر حيوي آخر للكوكايين تحت وطأة هجمات الجماعات الجهادية وتمرد قبائل الطوارق، حيث انخرطت هذه الشبكات والقبائل في حصص من عوائد التجارة عند عبورها لمناطق نفوذها. كما ساهم الانهيار الذي أعقب سقوط نظام القذافي في ليبيا عام 2011 وما تلاه من حرب أهلية وبروز للمليشيات في توفير الأسلحة والأصول اللوجستية للنشاط الإجرامي والعنف السياسي عبر منطقة الساحل.

وقد نجح كارتل سينالوا، بصفته رائداً في تطوير أسواق ومسارات جديدة، في الهيمنة على طريق الكوكايين العابر لأفريقيا، معتمداً على نهج تفويضي غير مباشر، كما هو الحال في آسيا، عبر ترك المهام التنفيذية للشبكات الإجرامية والمجترأة محلياً مع الحفاظ على وجود بشري محدود في الساحل. وبدلاً من الإدارة التفصيلية للعمليات داخل أفريقيا، ركز الكارتل على إيصال الكوكايين إلى القارة ثم تأمين نقله من السواحل الشمالية نحو أوروبا. وفي المقابل، تلاشت أنشطة كارتل "زيتا" الخارجية بحلول عام 2017 إثر تراجع الحاد في المكسيك، ليحل محله كارتل جيل جاليسكو الجديد (CJNG) ذو النزعة التوسعية العنيفة، ورغم تورط كلاهما في تجارة الكوكايين حالياً، يظل كارتل سينالوا الفاعل الخارجي الأبرز والمحرك الأساسي لهذه التجارة العابرة للمحيط الأطلسي.

أما في شمال أفريقيا، وتحديداً في المغرب، فقد عمل الوجود المكسيكي على تسهيل تهريب الكوكايين إلى أوروبا، ولوحظ أن شبكات تهريب الكوكايين المغربية الناشئة ظلت منفصلة إلى حد كبير عن شبكات تهريب الحشيش القديمة؛ إذ يرى مهربو الحشيش التقليديون أن تجارة الكوكايين تتطوي على مخاطر أمنية عالية وتجذب اهتمام السلطات الدولية، فضلاً عن تعقيدات ارتباطها بالإرهاب الجهادي، مما يجعلهم يميلون لتقليل المخاطر بدلاً من مجرد تعظيم الأرباح، ومع ذلك، استطاع كارتل سينالوا بناء شبكة فاعلة من الوسطاء المحليين في المنطقة. ويمتد هذا النفوذ المكتوم إلى وسط وجنوب القارة، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزمبيق، حيث أقام كارتل سينالوا موطئ قدم استراتيجي ليس لنقل الكوكايين، بل لتسهيل تهريب السلائف الكيميائية للميثامفيتامين من الصين إلى المكسيك، مستفيداً من توسع التجارة الصينية الأفريقية كغطاء لإخفاء هذه المواد داخل حاويات البضائع الاستهلاكية.

وتتجلى خصوصية العمليات المكسيكية في أفريقيا، كما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في الاكتفاء بوجود ميداني محدود للغاية وأقل بروزاً مقارنة بنفوذهم في أمريكا اللاتينية، أو حتى بمقارنتهم بشبكات تهريب الأحياء البرية الصينية والفيتنامية في أفريقيا، إذ يقتصر الوجود المكسيكي على أفراد معدودين يعتمدون على مهر بين أفارقة لتنظيم العمليات، ومن أبرزهم "برايم سيدي با" الذي برأته محاكم غينيا بيساو بشكل مفاجئ في عام 2022. وغالباً ما تُعقد اجتماعات التنسيق بين الكارتل وشركائه الأفارقة في دول ثالثة، لاسيما في أوروبا. ورغم تفوق كارتل سينالوا لوجستيا، إلا أنه يحرص على تجنب الصراعات المحلية أو فرض شروط حصرية على الوكلاء، وهو هدوء ناتج أيضاً عن محدودية قدرة كارتل (CJNG) على تقويض شبكات سينالوا في أفريقيا كما فعل في أمريكا اللاتينية، مما دفع بعض المسؤولين لوصف الوجود المكسيكي بأنه "شبح وراء الأفق" يدير التجارة العالمية ويترك التنفيذ الميداني للقوى المحلية. ومع ذلك، يُتوقع أن يزداد هذا النقل مع انخراط كارتل سينالوا في تهريب المهاجرين الأفارقة نحو الولايات المتحدة عبر المكسيك، ومحاولات تجنيدهم القسري في شبكات التهريب، بالتوازي مع التوسع المستمر للوجود المكسيكي في أوروبا، وما يفرضه ذلك من مخاطر وتساؤلات مستقبلية.¹

لا تقتصر تحركات كارتلات الكوكايين الدولية نحو أفريقيا على كونها مجرد عمليات تهريب عابرة، بل تمثل استراتيجية "إعادة تموضع" كبرى فرضتها التحولات الجيوسياسية والأمنية في القارة الأمريكية؛ حيث أدى اشتداد لخنق الأمني نتيجة سياسات الضغط التي تبنتها الإدارة الأمريكية (إدارة دونالد ترمب) إلى دفع شبكات الجريمة المنظمة نحو الزحف لعمق القارة الأفريقية. وتستند هذه الشبكات في توسعها إلى استغلال ما يُعرف بـ "سيفساء الضعف"، حيث لا تكتفي الجريمة بخلق مسارات مستحدثة، بل تنمو عضواً في بيئات "الدول الهشة" التي تتحول فيها البنى التحتية القانونية، من موانئ ومستودعات جمركية غير مراقبة، إلى أدوات لوجستية في يد الكارتلات. ويشير "مؤشر الجريمة المنظمة في أفريقيا لعام 2025" إلى معطى بنيوي يتمثل في هيمنة جهات مرتبطة بالدولة في قرابة نصف الدول الأفريقية على تسهيل الجريمة المنظمة، مما يجعل المواجهة المؤسسية معضلة حقيقية في ظل افتقار 92.5% من دول القارة للمرونة اللازمة للصمود أمام نفوذ هذه المافيات.

وفي هذا الإطار، تبرز جنوب أفريقيا كنموذج لالتقاء العنف الداخلي بالمصالح الإجرامية العابرة للحدود؛ إذ أدى اختراق الجريمة المنظمة للمجال السياسي إلى حالة من الفوضى الأمنية تجلت في

¹"How South American Drug Cartels Penetrated Africa", *The African Crime & Conflict Journal*

وصول معدلات القتل إلى مستويات قياسية. وموازة لذلك، تحولت نيجيريا إلى مركز لوجستي محوري يربط تدفقات الهيروين القادمة من شرق أفريقيا بالأسواق العالمية، مستفيدة من تداخل المصالح مع الجماعات المسلحة مثل "بوكو حرام" التي انخرطت في دور مزدوج كمستهلك وتاجر للسلاح والمخدرات، مستغلة هشاشة الحدود البرية والتمويلات الإجرامية التي باتت تغذي العمل السياسي. أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد اتخذ النشاط الإجرامي طابعاً اقتصادياً دامياً من خلال دمج المعادن الثمينة المستخرجة غير قانونياً مثل الكوبالت والذهب مع الإنتاج الرسمي وتصديرها عبر شركات وهمية. بالتالي هذه الشبكات الإجرامية التي واجهت انكماشاً في مساحات عملها بالأميركتين قد وجدت في أفريقيا بيئة مثالية توفر عوائد غامضة ومخاطر ملاحقة دولية أقل، مما يندر بتحول القارة من مجرد محطة ترانزيت إلى قاعدة عملياتية كبرى تهدد الاستقرار الإقليمي، خاصة في ظل السيطرة المتزايدة للجهات الفاعلة المرتبطة بالدولة على الأسواق غير المشروعة.¹

المطلب الثاني: تشابكات الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا

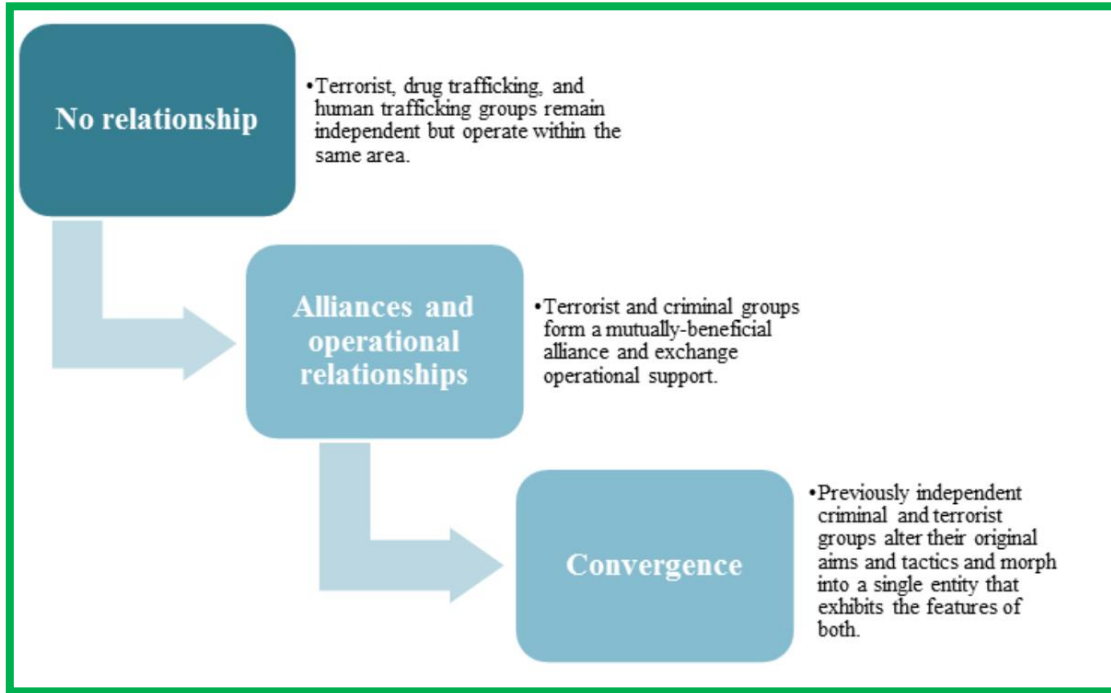
تستفيد التنظيمات الإرهابية من الجريمة المنظمة، سواء على المستوى المحلي أو العابر للحدود، عبر أنشطة الاتجار بالأسلحة والبشر والمخدرات والممتلكات الثقافية، بالإضافة إلى التجارة غير المشروعة في الموارد الطبيعية كالفحم والأخشاب والذهب والنفط. كما تعمل هذه التنظيمات على إساءة استخدام المشروعات التجارية القانونية، والمنظمات غير الربحية، والتبرعات، ومنصات التمويل الجماعي، فضلاً عن استغلال عوائد الأنشطة الإجرامية التي تشمل الاختطاف مقابل فدية، والابتزاز، والسطو على البنوك، والجريمة المنظمة في عرض البحر. وأكثر من هذا، تبرز تهديدات وتوجهات ناشئة تتمثل في الجرائم التي تُنفذ أو تُسهل عبر الأنشطة والمعاملات الإلكترونية. وفي الوقت الذي تتخذ فيه المنظمات الإرهابية من الجريمة المنظمة مصدراً للتمويل وتستثمر الخبرات الإجرامية للعناصر التي تجندها، فإن

¹ تحت ضغط ترهب.. كارتلات الكوكايين تنقل معركتها إلى أفريقيا"، الجزيرة نت، 2 فيفري 2026، تم الاطلاع عليه يوم 07 ماي 2026 ،

<https://www.aljazeera.net/news/2026/2/2/%D9%87%D9%84-%D8>

المنظمات الإجرامية قد تتبنى بدورها الأساليب والمهارات التكتيكية الإرهابية، وتستغل سلاسل التوريد التي أسستها الفصائل الإرهابية.¹

الشكل 11: يوضح ترابط الجريمة مع الإرهاب



المصدر : UNODC United Nations Office on Drugs and Crime, "Similarities and differences between organized crime and other forms of crime", accessed on May 11, 2026, <https://www.unodc.org/e4j/en/organized-crime/module-1/key-issues/similarities-and-differences.html?utm>

تزايد الاهتمام الدولي بتمويل الإرهاب عبر عائدات المخدرات كمعضلة أمنية كبرى في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001. وقد برزت هذه العلاقة بوضوح بعد تحول أفغانستان في التسعينيات تحت حكم

¹UNICRI United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute, "Assessing and Addressing the Nexus Between Organized Crime and Terrorism in Africa", accessed on May 11, 2026, <https://unicri.org/topics/Nexus-Organized-Crime-Terrorism-Africa>

"طالبان" إلى مركز عالمي لإنتاج الأفيون، حيث سجل الإنتاج ذروته عام 1999 بنحو 4581 طنًا. وفي تلك البيئة، وجد تنظيم "القاعدة" ملاذًا آمنًا، مما حوّل الدولة إلى راعٍ مزدوج للإرهاب والمخدرات. وهو ما دفع "أنطونيو ماريو كوستا" (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة) بأن: الأدلة تتزايد بشأن استخدام عائدات المخدرات في تمويل النشاطات الإجرامية بما في ذلك الإرهابية منها"، وأضاف أن: "محاربة تعريب المخدرات معناها محاربة الإرهاب".

وقد برز توجه قائل إنه لا يمكن ربح حرب مكافحة الإرهاب من دون ربح معركة القضاء على تهريب المخدرات والاتجار بها. وقد فتح التوجه الأميركي لتوظيف الخبرة المكتسبة من الحرب على الإرهاب في محاربة المخدرات، المجال للحديث عن العلاقة بين الحربين، فالحزام الجغرافي للنشاط المتطرف الممتد من أفغانستان إلى أوروبا يقابله حزام لشبكات المخدرات يمتد من المكسيك إلى غرب أفريقيا. وكما طورت التنظيمات الإرهابية أدواتها التكنولوجية، أظهرت كارتيلات المخدرات مرونة فائقة في تنويع أنشطتها، مما أثبت وجود علاقة عضوية بين التمويل الناتج عن السموم والعمل الإرهابي المنفذ ميدانيًا.¹

وعلى مدى السنوات الماضية، كانت هناك روابط عديدة بين المخدرات والإرهاب، فمن بين المنظمات الثلاث والأربعين المعروفة رسميًا منظمات إرهابية أجنبية، وجدت إدارة مكافحة المخدرات الأميركية أن تسع عشرة منها ترتبط بشكل أو بآخر بتجارة المخدرات العالمية. وترتبط 60% من التنظيمات المسلحة عمومًا بهذا النشاط غير المشروع. وقد أدى هذا الاندماج إلى ظهور "المنظمات الهجينة" التي تجمع بين الأيديولوجيا الإرهابية وهيكلية "الكارتل" العالمي، كما في حالي "طالبان" وحركة "قارك" الكولومبية.

ويورد مارك كليمان خمس طرق على الأقل يمكن من خلالها لتجارة المخدرات - سواء في الدول المنتجة أو المستهلكة أو مناطق العبور - أن تقود لمساعدة الإرهاب، وهي:

- ✓ إيجاد السيولة النقدية لتمويل عملياتها.
- ✓ خلق الفوضى في الدول التي تنتج فيها المخدرات، أو تمرّ عبرها، أو تُستهلك فيها، ما يتيح بيئة ملائمة للنشاط الإرهابي.

¹ عبد القادر دندن، "خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة: العلاقة بين التنظيمات المسلحة و شبكات الإبتجار بالمخدرات شمال افريقيا نموذجًا"، مجلة سياسات عربية، ع.8، (2014)، ص. 87-88

✓ توليد الفساد في المؤسسات القانونية والعسكرية ومؤسسات حكومية أخرى، وحتى في أوساط المجتمع المدني، بحيث يجري بناء دعم شعبي للإرهاب، وإضعاف قدرة المجتمع على محاربة التنظيمات المسلحة وأنشطتها

✓ إيجاد خدمات مفيدة لنشاط تلك الجماعات المسلحة، في شكل سلعة، وتبييض أموال، وهويات مزورة، ووثائق أخرى تخدم تهريب المخدرات والأغراض الإرهابية أيضًا.

✓ تشتيت جهد المنظومة القانونية والاستخباراتية.

كما أن الجماعات الإرهابية باتت تؤمن مسالك التهريب مقابل مبالغ طائلة، مما جعل الاتجار بالمخدرات "عصب الحياة" لهذه التنظيمات. وتتجلى هذه العلاقة في أحداث ميدانية، مثل اشتباكات الجيش الموريتاني في 2010 مع مهربين مرتبطين بالقاعدة، وتفكيك السلطات المغربية لخلية تابعة للتنظيم متورطة في نقل نحو 600 كجم من الكوكايين من مالي إلى أوروبا عبر الجزائر والمغرب.

ثمة أربعة متغيرات رئيسة عززت من هذا النشاط المسلح والإجرامي في المنطقة:

✓ انضواء الجماعة السلفية للدعوة والقتال تحت لواء القاعدة (تحولها إلى AQMI عام 2007).

✓ تداعيات "حراك الربيع العربي" وما تلاه من هشاشة أمنية في ليبيا ومصر وتونس.

✓ سيطرة الجماعات المتشددة على شمال مالي.

✓ تزايد نشاط كارتيلات الكوكايين اللاتينية في غرب أفريقيا.

وقد ساهم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في توفير ركيزة أيديولوجية ولوجستية لخلايا أخرى مثل "أنصار الدين"، "بوكو حرام"، و"حركة التوحيد والجهاد"، والتي تطورت قدراتها القتالية بشكل ملحوظ. وقد تعاضم هذا الخطر بعد تدفق الأسلحة الليبية عقب سقوط النظام هناك، حيث تم تهريب كميات ضخمة من الأسلحة الثقيلة والخفيفة لصالح هذه الجماعات وحلفائها من المهربين.

أدى سقوط شمال مالي عام 2012 بيد مزيج من القوى الإسلامية (أنصار الدين، التوحيد والجهاد، القاعدة) عقب انقلاب عسكري في باماكو، إلى منح امتيازات إستراتيجية لبارونات المخدرات؛ حيث توفرت ممرات آمنة عبر الصحراء الكبرى وصولاً إلى أوروبا عبر المغرب والجزائر. وتؤكد تقارير صحفية (مثل صنداي تليغراف 2013) أن التنظيم يجني الملايين سنوياً مقابل توفير "الحماية المسلحة" لقوافل الكوكايين. وتشير تقديرات الموفد الأممي "رومانو برودي" إلى أن 18 طنًا من الكوكايين (بقيمة

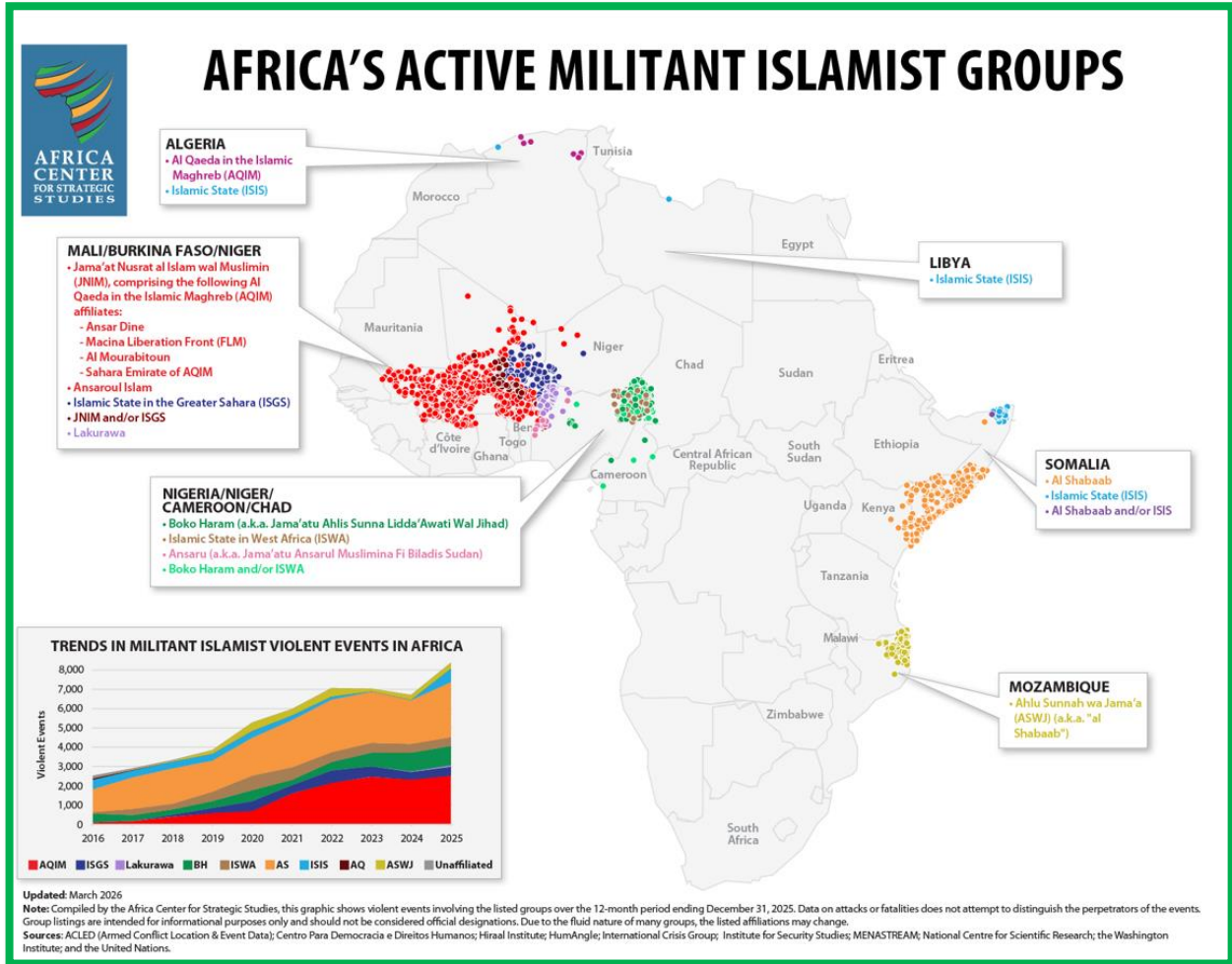
1.25 مليار دولار) عبرت الساحل في (2012). وبحسب الأمم المتحدة، فإن حجم الكوكايين الذي يمر عبر غرب أفريقيا سنوياً يصل إلى 35 طناً، مما يدر أرباحاً تقارب 900 مليون دولار.

تستغل المنظمات الإرهابية ضعف الحدود البرية والبحرية والجوية في غرب أفريقيا، وانتشار الفساد المؤسسي لضمان تدفق المخدرات. وفي عام 2007، بلغت مضبوطات الكوكايين ذروتها بـ 47 طناً، مع بروز غينيا بيساو كـ "دولة مخدرات" ومركز رئيس للشحن نحو أوروبا.

ولقد اتجهت عصابات أمريكا اللاتينية لهذا المسار البديل بسبب تشبع السوق الأمريكية وتزايد الرقابة في حوض الكاريبي، مستغلة غياب الاستقرار في غرب أفريقيا، لدرجة استقرار تجار لاتينيين في المنطقة لإدارة عملياتهم، وسط مخاوف من تحول المنطقة مستقبلاً من منطقة عبور إلى منطقة إنتاج.¹

¹ نفس المرجع، ص. 88-92

خريطة 14: توضح الجماعات المسلحة النشطة في إفريقيا



المصدر : Africa Center for Strategic Studies, “The Widening Scope of Africa’s Militant Islamist Threat”, April 6, 2026, accessed on May 11, 2026, <https://africacenter.org/spotlight/2026a-/mig-widening-militant-islamist-threat>

المطلب الثالث: الفساد والهياكل الأمنية وعرقلة الاستجابات الوطنية في مكافحة الاتجار بالمخدرات

يُشكل الفساد والجريمة المنظمة ثنائياً متداخلاً بصفة عضوية، إذ يلعب الفساد دوراً محورياً في تمكين الشبكات الإجرامية من توسيع أنشطتها وضمان الإفلات من العقاب. فمن خلال الفساد، تستطيع هذه الجماعات تهريب المخدرات والأسلحة والأحياء البرية، وحتى البشر، عبر الحدود الوطنية مع تجاوز آليات الرقابة وإنفاذ القانون. ولا يقتصر أثر الفساد على تسهيل الجرائم العابرة للحدود فحسب، بل يمتد ليسمح للمنظمات الإجرامية باختراق الإدارة العامة وإضعافها، مما يؤدي إلى تقويض هياكل الحوكمة وزعزعة استقرار المؤسسات، وهو ما يشكل تهديداً مباشراً للنظام العام والأمن القومي.¹

وتتجلى آليات عمل هذا التداخل في عدة صور؛ أولها الفساد كأداة تمكين وظيفية، حيث تُستخدم التصاريح المزورة والتأشيرات والوثائق الرسمية التي يتم الحصول عليها عبر مسؤولين فاسدين كأدوات لوجستية لتنفيذ الأنشطة غير المشروعة. وقد وثق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حالات لتهريب الوقود تمت عبر رشوة موظفي الجمارك لتجاوز نقاط التفتيش، حيث انتهى المطاف ببعض هذا الوقود في يد جماعات إرهابية، مما يوضح كيف يتحول الفساد من مجرد أداة إجرامية إلى محفز للعنف المهدد للأمن القومي. أما الصورة الثانية فهي الفساد الهادف إلى حجب الرؤية عن الجريمة، حيث يُستخدم لعرقله التحقيقات ومنع اكتشاف الأنشطة الإجرامية؛ ففي قطاع الاتجار بالبشر على سبيل المثال، قد يُجبر الضحايا على استغلالهم لتأمين تدفق المعلومات المسربة من جهات إنفاذ القانون حول المداهمات أو لضمان إسقاط القضايا وتبرئة المتهمين. كما يرتبط هذا النمط بغسل الأموال، حيث يتم ضخ الأرباح غير المشروعة في استثمارات عقارية وتجارية لإخفاء أصولها، مما يلحق ضرراً جسيماً بالنظم المالية والاقتصاد العالمي.

كما يظهر الفساد المرتبط بالرعاية السياسية كأحد أخطر الأبعاد، حيث يُستخدم للتأثير على القيادات السياسية أو لتعطيل عمليات صنع القرار، كأن يقبل برلماني تمويلاً من جماعة إجرامية مقابل التصويت في اتجاه معين، أو محاولة التأثير على تعيين المسؤولين العموميين لبناء حالة من التبعية.

¹United Nations : Office on Drugs and Crime, "Explainer: How Corruption Facilitates Organized Crime", accessed on May 8, 2026, https://www.unodc.org/unodc/frontpage/2024/November/explainer_-_how-corruption-facilitates-organized-crime.html

وبمرور الوقت، يجد المسؤولون أنفسهم مضطرين لخدمة مصالح الجهات التي دعمت صعودهم إلى السلطة، مما يعزز حلقة مفرغة من الاستغلال والتبعية. وتزداد هذه المعضلة تعقيداً بالنظر إلى الطبيعة السرية لهذه الشبكات التي تتطور وتتكيف باستمرار مع البيئة الأمنية المتغيرة، مستخدمة تقنيات متطورة للتواصل وتغطية أنشطتها، مما يجعل من الصعب على أجهزة إنفاذ القانون ملاحقتها بفعالية، خاصة في ظل الخوف من الانتقام الذي يمنع التبليغ عن هذه الجرائم.¹

في السياق الإفريقي، تعتبر الدول الساحلية المطلة على المحيط الأطلسي الأكثر استثناء للفساد في غرب أفريقيا، فلا يمكن فهم ديناميكيات تهريب الكوكايين عبر غرب أفريقيا بمعزل عن الدور المحوري الذي يلعبه كبار المسؤولين في هرم السلطة، حيث يتجاوز الفساد هنا مجرد تسهيلات إجرامية ليصل إلى مرحلة الضلوع المباشر وغير المباشر في إدارة هذه التجارة. فنظراً لطابع السرية والتعقيد الذي يغلف هذه العمليات، برزت النخب السياسية والعسكرية كفاعل أساسي يضمن تدفق الشحنات مقابل عوائد مالية ضخمة، مما حول بعض أجهزة الدولة إلى "أروقة خاصة" تعبر من خلالها الممنوعات بعيداً عن أعين الرقابة.

ويؤكد المبعوث الأممي السابق لغرب أفريقيا، احمد ولد عبد الله، إن اختراق الكارتلات اللاتينية شمل قيادات عليا وظفت علاقاتها الأسرية ومرووسيتها لتسهيل أنشطة المجموعات الإجرامية مما يشير إلى حالة من الفساد التام الذي تعيشه الأنظمة السياسية في المنطقة.

وتتجلى خطورة هذا التغلغل في اختراق أعلى هرم السلطة وتحويل المرافق الإستراتيجية إلى منصات لوجستية للتهريب؛ حيث تبرز التجربة الموريتانية منذ حقبة الرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطايع كنموذج لهذا الاختراق، إذ تورط مسؤولون مدنيون وعسكريون في إدارة مسارات الكوكايين عبر الموانئ والمطارات. ففي شهر أبريل 2004، ضبطت في ميناء نواديبيو حاوية تضمنت 1,19 طن من القنب الهندي و53 كغ من الكوكايين عالي النقاوة، بقيمة سوقية قُدرت بـ 30 مليون دولار، وكان خلفها ضابط أمن (ابن عم الرئيس) وشريكه الذي يشغل منصب ممثل "الإنتربول" في موريتانيا، حيث اعتمدت العمليات على خلق أروقة خاصة معفاة من التفتيش. وفي غينيا كوناكري، كشفت التحقيقات عقب وفاة الرئيس

¹United Nations : Office on Drugs and Crime, "Explainer: How Corruption Facilitates Organized Crime"

لأنسانا كونتي عن تورط نخب عسكرية وأفراد من عائلته، على رأسهم ابنه "عصمان كونتي"، في عمليات استخدمت فيها الجوازات والحقائب الدبلوماسية والطائرات الرأسية.

وتكرر هذا النمط في دول أخرى؛ ففي بنين ضُبطت في شهر جويلية 2006 حوالي 100 كلغ من الكوكايين في منزل وزير المالية، وفي سيراليون تم اعتراض طائرة في جويلية 2008 تحمل 700 كلغ من الكوكايين تعود لوزير النقل إبراهيم سيساي وشقيقه، وهي قضايا شهدت لاحقاً طمس الأدلة وتبرئة المدانين. وفي حالات أخرى، اتخذ الفساد طابعاً مؤسسياً دفع بالدولة لإجراء "تطهير أمني" شامل، كما حدث في غامبيا عام 2012 حين أُقيل وحُقق مع قادة الأجهزة الأمنية كافة، بمن فيهم رئيس الشرطة الوطنية وقائد أركان البحرية ومدير وكالة مكافحة المخدرات، بتهمة الضلوع في الاتجار العابر للحدود.

يرتبط الضلوع غير المباشر للمسؤولين بديناميكيات الصراع الهوياتي؛ حيث يتم استغلال عوائد المخدرات لتمويل شبكات الولاء القبلي. ففي مالي، تداخل الصراع في الشمال مع السعي للسيطرة على مسالك التهريب، حيث عملت القيادات المرتبطة بالرئيس "أما دو توماني توري" على تمكين قبائل موالية (مثل البرابيش والمهرة وإمغاد) من السيطرة على مناطق العبور الإستراتيجية لضمان تدفق "حقوق العبور" (Les Droits de Passage)، والتي توفر وحدها أكثر من 100 مليون دولار سنوياً في غرب أفريقيا، يستفيد منها المسؤولون والجماعات المسلحة التي تحمي القوافل. هذا التحالف النفعي ظهر أيضاً في موريتانيا عبر منح قبائل "السماسيد" و"أولاد بوالسبع" و"الرقيبات" حق السيطرة على المطارات والموانئ، وفي غينيا بيساو التي شهدت ضبط شحنتين كبيرتين عام 2019؛ الأولى في مارس بوزن 789 كلغ، والثانية في سبتمبر بوزن 1800 كلغ، حيث أثبتت التحقيقات ضلوع فاعلين محليين (مثل برايما سيدي با) يمتلكون شبكة علاقات مع كبار المسؤولين وبالتنسيق مع كارتلات مكسيكية وكولومبية.¹

كما تُسلط أيضاً الأمثلة التالية لعمليات الضبط والاعتقال والاحتجاز الأخيرة في دول الساحل الضوء على كيفية تسهيل تهريب المخدرات من قبل طيف واسع من الأفراد، كالسياسيين وأفراد قوات الأمن والقضاء، بما في ذلك التحايل على إجراءات التفتيش وتجنّب الاعتقال والإجراءات القضائية:

¹ زكرياء بون، التوفيق بوقاعدة، "التهريب الدولي للكوكايين عبر غرب إفريقيا لعبة المصالح بين عصابات الجريمة المنظمة و كبار المسؤولين في الدولة: دراسة في طبيعة العلاقة"، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، م.10، ع.2، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، ديسمبر 2024)، ص. 220-222

← النيجر: ضبط 215 كيلوغراماً من الكوكايين في يناير 2022 داخل السيارة الرسمية لرئيس بلدية فاتشي، وهي مُستوطنة نائية شمال شرق أغاديز. وفي قضية أخرى ضبط 17 طناً من رانتج القنب في مارس 2021 عن تورط محافظ، وعنصر من الدرك، وموظف جمارك، يُشتبه في قيامهم بتسريب خبراتهم إلى الشبكة الإجرامية المتورطة. بالإضافة، تُظهر ملفات المحكمة المتعلقة بضبط 2.5 طن من رانتج القنب في يونيو 2018 تورط ثلاثة ضباط شرطة وعضو واحد من الحرس الوطني للنيجر، حيث يُشتبه في قيام أحد ضباط الشرطة بتحويل جزء من رانتج القنب بنفسه أثناء التحقيق. إلا أن الإجراءات المتخذة ضده أُلغيت لأسباب إجرائية.

← تشاد: في يوليو/تموز 2020، أصدرت محكمة في تشاد أحكاماً بحق عشرة أشخاص، بينهم مسؤولون أمنيون واستخباراتيون رفيعو المستوى، بتهمة تهريب الترامادول، وذلك على خلفية ضبط 47 كيلوغراماً من الترامادول مصدرها الهند، والتي عبرت الكامبيرون في طريقها إلى ليبيا. وفي يوليو/تموز 2019، أُلقي القبض على ثلاثة مسؤولين رفيعي المستوى في وزارة خارجية تشاد، عقب ضبط حاويات من الترامادول في ميناء كوتونو، بنين، في فبراير/شباط 2019. ووفقاً لتقارير إعلامية، فقد طالبوا بالإفراج عن مواطن تشادي أُلقي القبض عليه في كوتونو على خلفية عملية الضبط، بحجة أن الشحنة كانت متجهة إلى القوات المسلحة التشادية.

← موريتانيا: حُكم على ابني رئيس سابق لموريتانيا، تولى منصبه بين عامي 1980 و1984، بالسجن على خلفية ضبط 1.3 طن من رانتج القنب في يناير/كانون الثاني 2016 على الطريق بين نواكشوط ونواذيبو. وكان أحدهما قد حُكم عليه سابقاً بالسجن سبع سنوات بتهمة تهريب الكوكايين في المغرب في أكتوبر/تشرين الأول 2007.¹

غسيل الأموال:

تتضاعف التحديات الناجمة عن الاتجار بالمخدرات في دول الساحل نتيجة استغلال المهربين للمنطقة كمنصة لغسل عوائد جرائمهم. ويبرز "تبييض الأموال القائم على التجارة (Trade-based money laundering)" كأحد الوسائل المحورية، وهو مسار يهدف إلى تمويه المكاسب الإجرامية ونقل القيمة عبر المعاملات التجارية لإضفاء صبغة شرعية على أصولها غير المشروعة. وتسهم هذه الممارسات في تعقيد تتبع العمليات المالية، وتمنح المهربين نفوذاً اقتصادياً وغطاءً من المشروعية الزائفة.

¹ Transnational Organized Crime Threat Assessment — Sahel, 'Drug Trafficking in the Sahel', , p.28-29

كما يمتلك كبار الفاعلين في تهريب المخدرات شركات مسجلة رسمياً، أو يشاركون في إدارتها، وغالباً ما تمتد أنشطتها عبر عدة دول. ومن أبرز الحالات:

← امتلاك مواطن مالي (خاضع لعقوبات الأمم المتحدة) لشركة مسجلة في النيجر متخصصة في النقل وتجارة الموارد الاستخراجية، كالمعادن النفيسة والوقود. وقد أفاد فريق الخبراء المعني بمالي أن الشركة مسجلة أيضاً في الجزائر باسم مشابه طفيف، حيث يظهر المهرب وأحد أقاربه كمديرين في السجل التجاري.

← استغلال هذه الشركات لتسهيل حركة المهربين؛ حيث حصل مواطنان جزائريان (أدينا في قضية ضبط 2.5 طن من راتنج القنب بنيامي عام 2018) على تأشيرات دخول للنيجر بذريعة العمل في تلك الشركة للتوجه إلى مدينة "غاو" عبر نيامي.

بالإضافة، تُعد شركات الوقود غطاءً مثالياً لإخفاء أنشطة التهريب وغسل الأموال، كما في حالة ضبط 17 طن من راتنج القنب في النيجر (مارس 2021) داخل مجمع يضم شاحنة صهريج وقود. وأفادت تحقيقات أجهزة إنفاذ القانون أن لمتهم الرئيسي يمتلك محطة وقود شمال "أغاديز"، وكان يغسل أرباح المخدرات عبر شركته، حيث حُطت لإخفاء القنب في حجرات سرية داخل صهاريج الوقود لنقلها من "زيندر" إلى "أغاديز"، تمهيداً لإرسالها نحو ليبيا عبر سيارات رباعية الدفع.

كما يتجه المهربون للاستثمار في قطاعات العقارات والذهب، مستفيدين من الطبيعة النقدية للاقتصاد غير الرسمي في غرب أفريقيا:

← العقارات: أصدرت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في إنفاذ القانون (يوروبول) في 2021 إشعاراً بشأن مواطن فرنسي (يحمل جوازات مالية وسنغالية) متورط في تبييض أموال المخدرات عبر مشاريع عقارية ضخمة في غرب أفريقيا، من خلال شركات مسجلة في أوروبا.

← المعادن الثمينة (الذهب): وثقت مجموعة العمل الحكومية الدولية لمكافحة غسل الأموال (GIABA) اعتقال مهرب في مالي عام 2017، اعترف باستخدام أموال المخدرات لشراء الذهب

من تجار غير مرخصين في أسواق باماكو بأسعار تتجاوز سعر السوق، وذلك بهدف إعادة بيعه في دولة آسيوية لتسييل الأرباح وتبييضها.¹

¹ Transnational Organized Crime Threat Assessment — Sahel, 'Drug Trafficking in the Sahel', p.30

الفصل الثالث: الاستجابة الأمنية
الجزائية في مواجهة تهديد
المخدرات

تمهيد:

يكتسي موضوع الاستجابة الأمنية الجزائرية لمواجهة تهديد المخدرات أهمية بالغة، بالنظر إلى التحولات المتسارعة التي شهدتها هذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة، سواء من حيث طبيعة المواد المخدرة المتداولة، أو من حيث أساليب التهريب والشبكات الإجرامية العابرة للحدود. وقد أصبحت الجزائر، بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي واتساع حدودها البرية، معنية بشكل مباشر بتداعيات تنامي الاتجار غير المشروع بالمخدرات في الفضاءين المغربي والساحلي، وما يرافق ذلك من تهديدات تمس الأمن الوطني بمختلف أبعاده الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية.

وفي مواجهة هذا التهديد، إعتمدت الجزائر جملة من الآليات والتدابير الأمنية والقانونية والمؤسسية، مدعّمة بتعاون إقليمي ودولي، بهدف الحد من انتشار الظاهرة ومكافحة شبكات التهريب والاتجار غير المشروع بالمخدرات. كما سعت إلى تطوير استراتيجيات وطنية تجمع بين المقاربة الوقائية والعلاجية والردعية، مع تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين الأمنيين والمؤسسيين.

وعليه، ستتطرق الباحثة في هذا الفصل الى مختلف أبعاد الاستجابة الأمنية الجزائرية في مكافحة المخدرات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، كما ستقدم تقييماً لفعالية هذه الاستجابة في ظل التحولات الراهنة، إضافة إلى استشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتطور تهديد المخدرات وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري.

المبحث الأول: الأبعاد الوطنية، الإقليمية والدولية للإستجابة الأمنية الجزائرية في مكافحة المخدرات

المطلب الأول: على الصعيد الوطني

تعد ظاهرة المخدرات في الجزائر حديثة بالمقارنة مع الكثير من البلدان التي عرفت الظاهرة منذ القدم الأمر الذي انعكس على المجهود الجزائري الذي ترجم إلى آليات مجسدة وطنيا من خلال إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات سنة 1972 ثم إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات وإدماجها سنة 1992 الذي أوكل لها مهمة دراسة الإتفاقيات الدولية واقتراح طرق التطبيق الملائمة للظروف الخاصة بالدولة الجزائرية هذه الأخيرة التي قامت بإعداد تقرير شامل في شهر جوان 1993 حددت فيه المحاور الأساسية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات ودور كل قطاع في مكافحة هذه الآفة.¹

❖ اللجنة الوطنية الأولى لمكافحة المخدرات 15 جويلية 1971

لقد تواصل إصرار الجزائر في مكافحة المخدرات ويظهر هذا من خلال إنشاء أول هيئة وطنية سنة 1997 تعني بمكافحة المخدرات وإدماجها ممثلة في الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها إن هاته الآلية تعتبر تجسيدا لتوجه الدولة الجزائرية بشأن المخدرات كتهديد للأمن الوطني وكعائق يقف في مسار التنمية الوطنية وتحد للصحة العمومية ،وتأكيدا لذلك زود الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها بمنظومة قانونية وتشريعية تكون في مستوى التحدي الذي فرضته المخدرات على الدولة والمجتمع كما أن الحكومة الجزائرية أظهرت حزما كبيرا في مواجهة عمليات التهريب عبر الحدود الجزائرية.

باعتبار ظاهرة الإدمان على المخدرات من أخطر الآفات التي تواجه المجتمع، لاسيما فئة الشباب، وللتصدي لها اعتمدت معظم الدول على استراتيجيات لمكافحة الظاهرة، بما فيها الجزائر التي بعد أن صادقت على جل المعاهدات الدولية التي تقضي بمحاربة هذه الآفة عمدت على سن قوانين داخلية من شأنها معالجة ومكافحة هذه الظاهرة ،وهذا بإنشاء اللجان الوطنية واللجان الوزارية المشتركة المكلفة باقتراح

¹ د.محمد صغير نقاش، مداخلة "الاطار المؤسسي والقانوني لمكافحة المخدرات"، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدماجها" ، (الجزائر :

المستشفى المركزي للجيش ، 04 جوان 2015)، ص.03

حلول لمشكل المخدرات، إلا أنه أمام التوسع الخطير لهذه الآفة اتخذت السلطات العمومية إجراء هاماً يتمثل في إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدmanها.

1. الإطار المؤسسي.

-الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدmanها

أنشئ الديوان الوطني لمكافحة المخدرات بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97/212 المؤرخ في: 09 جوان 1997، وتم تنصيبه فعليا بتاريخ: 02 أكتوبر 2002، حيث كان في بداية الأمر تابعا لمصالح رئاسة الحكومة، وبمقتضى المرسوم رقم 181/06 المؤرخ في: 31 ماي 2006، وضع الديوان تحت وصاية وزارة العدل.

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدmanها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

رسم سياسة وطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها، ومتابعة تنفيذها بالتعاون والتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية والهيئات والجمعيات العاملة في ميدان مكافحة المخدرات والإدman عليها.

تتلخص مهام الديوان الوطني على وجه الخصوص فيما يلي:

- التنسيق ومتابعة النشاطات التي تقوم بها القطاعات المعنية.
- تقديم تقارير للوزارة عن النتائج المسجلة في ميدان مكافحة المخدرات.
- انتقاء وجمع المعلومات التي تسهل عمليات البحث والوقاية ومكافحة الاتجار بالمخدرات.
- تقديم النتائج المحصل عليها من أجل مساعدة السلطات العمومية في اتخاذ القرار.
- اقتراح التدابير الضرورية في مجال التشريع الخاص بمكافحة المخدرات والإدman عليها.
- ترقية وتدعيم التعاون الجهوي والدولي في مجال مكافحة المخدرات والإدman عليها.¹

لجنة التقييم والمتابعة

¹ المرجع نفسه، ص.5-14

قصد ضمان التعاضد بين القطاعات المختلفة أنشئت لجنة التقييم والمتابعة وهي مكونة من ممثلي القطاعات المختلفة والمجتمع المدني، لدى الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها ويمكن أن يتم تشبيهها برئيس جوق يقوم بمهمة تنسيق نشاطات مكافحة هذه الظاهرة وتحليلها وبعث الحيوية في نشاط المكافحة.

لجنة التقييم والمتابعة، تتكون من القطاعات الوزارية والهيئات والجمعيات التالية:

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية
- وزارة الدفاع الوطني
- وزارة العدل
- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
- وزارة المالية
- وزارة الاتصال
- وزارة الثقافة
- وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
- وزارة السياحة والبيئة
- وزارة العمل والضمان الاجتماعي
- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة والجالية الوطنية في الخارج
- وزارة الشبيبة والرياضة
- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف
- وزارة التربية الوطنية

• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

• المديرية العامة للأمن الوطني

• قيادة الدرك الوطني

• المديرية العامة للجمارك

• أربع (04) جمعيات ذات طابع وطني.

مهام لجنة التقييم والمتابعة

✓ دراسة العناصر الرئيسية للسياسة الوطنية وتحديد لها في مجال مكافحة المخدرات وإدماجها.

✓ دراسة البرامج السنوية لتطبيق السياسة الوطنية لتطوير مكافحة المخدرات.

✓ تقييم جميع الأعمال التي تم القيام بها في إطار الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج وقمع استهلاك المخدرات وتداولها غير الشرعي.¹

2. الإطار التشريعي

القانون 04/18 المؤرخ في 25 / 12 / 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها:

• يتعلق هذا القانون بالوقاية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، والذي تلتها نصوص تطبيقية. ويتضمن العديد من المميزات بالنسبة للقوانين التي سبقته.

• يدخل مفهوما جديدا في الجزائر، هو اعتبار المدمن مريض وليس متهما، حيث انه يؤسس الأمر بالعلاج بالنسبة لمستهلكي المخدرات وسقوط المتابعة القضائية في حق الأشخاص الذين امتثلوا للعلاج الطبي لنزع التسمم.

• يشدد العقوبة بالنسبة للمروجين (لا سيما في أوساط الأحداث) الذين يروجون المخدرات في محيط المؤسسات التعليمية.

¹ المرجع نفسه، ص. 15-17

- تكمن الفائدة الأخرى لهذا القانون في كونه يتماشى مع المعاهدات الدولية، حيث انه متعدد الأبعاد ويشمل الوقاية والقمع والعلاج.
- يوسع العقوبات إلى الأشخاص المعنويين.
- الاحكام الوقائية المتضمنة في المواد 06 الى 11 هي واقع الامر تخل عن المتابعة الجزائية لفائدة المدمنين الذين يخضعون للعلاج من قبل خبراء طبيين، وبناء على أمر القاضي المختص على الخضوع لعلاج نزع التسمم في مؤسسات مختصة.
- وبطبيعة الحال، فإن الامر لا يتعلق بالوقاية بالمعنى الضيق، بل بالرعاية، لان المتهمين ملزمون بالعلاج كي لا يتم سجنهم.¹

❖ المصالح العملية:

وتشمل القطاعات المعنية بمكافحة المخدرات وهي على التوالي:

- وزارة الدفاع (المصالح الشرطة القضائية)
- قيادة الدرك الوطني
- المديرية العامة للأمن الوطني

تهدف العمليات والأنشطة المسطرة عموماً، إلى تعزيز المنظومة الأمنية والقانونية وأساليب كشف الجريمة والتحقيق فيها ومعالجة القضايا، بالإضافة الى تعزيز أساليب التنسيق والتواصل من أجل ضمان مكافحة أكثر فعالية لظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية لاسيما التهريب والاتجار غير المشروع بهما وذلك عن طريق:

- تطوير المنظومة القانونية لمواكبة المستجدات المتعلقة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية من خلال:

- ✓ دراسة وتحليل التوصيات والبحوث ذات الصلة واقتراح التعديلات القانونية المناسبة.
- ✓ تعزيز الجهود الأمنية والقضائية من خلال:

¹ المرجع نفسه، ص. 18- 22

الفصل الثالث..... الاستجابة الأمنية الجرائية ومستقبل التهديد

- تطوير أساليب وتقنيات كشف الجريمة سواء المتورطين فيها أو الطرق والمسالك المنتهجة وتفكيك الشبكات الاجرامية.
- عصنة وتطوير التجهيزات المستعملة للكشف عن الجرائم المتعلقة بالمخدرات.
- تكثيف المكافحة الميدانية لشبكات التهريب.
- تفكيك الشبكات الإجرامية المتخصصة في تهريب المخدرات.
- تطوير وسائل التنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة فيما بينها وفيما بين القطاعات المعنية الأمن
- التطوير المتواصل لتقنيات حماية الحدود الوطنية.
- استخدام الكواشف السريعة (مثل أجهزة السكانيين) للكشف عن المخدرات.
- ضمان التخصص في التعامل مع أنواع مختلفة من المخدرات القنب الهندي الكوكايين المؤثرات العقلية.
- تطوير أساليب التحري والتحقيق في الجريمة وتفعيل التحقيقات المالية الموازية.
- تفعيل سبل وآليات كشف العائدات الإجرامية واسترجاعها داخل وخارج الوطن مع ضمان تسييرها أمثلا لها.
- تعزيز قدرات مختلف المتدخلين من أعوان جمارك وضباط شرطة قضائية وقضاة وغيرهم من خلال:
 - ✓ إدراج جرائم المخدرات ضمن البرامج الدراسية القاعدية المدارس التكوين الخاصة بالمتدخلين.
 - ✓ تسطير برامج ودورات تكوينية متخصصة متواصلة لفائدة ضباط الشرطة القضائية.
 - ✓ تسطير برامج ودورات تكوينية متخصصة متواصلة لفائدة القضاة وأعوان القضاء وضباط الشرطة القضائية وأعوان الجمارك.
 - ✓ المشاركة في النشاطات التكوينية المنظمة خارج الوطن لغرض اكتساب الخبرات وتبادل التجارب والاستعانة بالخبرة الدولية في النشاطات المنظمة داخل الوطن.
- تعزيز التنسيق بين الأجهزة المعنية من خلال:
 - ✓ تطوير التحليل الاستخباراتي والتخطيط العملياتي لاستهداف شبكات التهريب بشكل استباقي.
 - ✓ إنشاء خريطة عملياتية لمسار التهريب عبر تحليل البيانات اليومية من الفرق الميدانية.
 - ✓ تحديد بؤر التهريب وتوجيه العمليات الأمنية بناءً عليها.

✓ إنشاء خلية استعلام محلية مشتركة لجمع المعلومات الاستخباراتية.¹

المطلب الثاني: على الصعيد الدولي والإقليمي

أول تعاون في مجال مكافحة المخدرات كان سنة 1909 بمؤتمر شنغهاي ضم 13 دولة رعته الولايات المتحدة الأمريكية، وسعى إلى وضع تدابير للحد من انتشار الأفيون، بعد ذلك اتفاقية الأفيون المبرمة في لاهاي لعام 1919، تهدف إلى فرض رقابة دولية على تصنيع المواد المخدرة. ثم اتفاقية جنيف الصادرة في 19 فيفري 1925، حيث تعهد الموقعون عليها بإصدار تشريعات داخلية لمكافحة المخدرات. لتليها اتفاقية جنيف لسنة 1931 لتبادل المعلومات بواسطة الأمين العام لعصبة الأمم عن تحرك المخدرات بالإضافة إلى الاتفاقية المبرمة بجنيف سنة 1936 لوضع عقوبات مشددة فيما يتعلق بجرائم المخدرات.²

❖ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988:

سعى المجتمع الدولي إلى عقد اتفاقية دولية شاملة وفعالة وعملية، ترمي على وجه التحديد إلى مكافحة الإتجار غير المشروع وتأخذ في الاعتبار الجوانب المختلفة للمشكلة ككل، وخاصة تلك التي لم تتطرق إليها المعاهدات السارية في مضمار مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية.

اتفاقية الأمم المتحدة التي اعتمدها المؤتمر في جلسته العامة السادسة، التي فتح باب التوقيع عليها في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، في الفترة من 20 ديسمبر 1988 إلى 28 فبراير 1989، وبعد ذلك في مقر الأمم المتحدة في نيويورك حتى تاريخ 20 ديسمبر 1989، من طرف جميع الدول، ناميبيا، ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية التي لها اختصاص في التفاوض بشأن الاتفاقيات الدولية في المسائل التي تشملها هذه الإتفاقية، وقد نصت على 34 مادة، وقد انضمت إليها 144 دولة.

¹ الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها، "الاستراتيجية الوطنية للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية للفترة 2025-2029"، (وزارة

العدل، 2025)، ص. 67-69

² د. عماد الدين بركات، د. صابر بن صالحية، "الآليات القانونية الوطنية والدولية لمكافحة آفة المخدرات"، مجلة القانون والتنمية المحلية،

(أدرار، الجزائر، جوان 2020)، ص. 163.

وقد جاءت هذه الاتفاقية لاستكمال التدابير المنصوص عليها بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، لمعدلة في صيغة البروتوكول لسنة 1972، وكذا الاتفاقية الأمنية حول المؤثرات العقلية لسنة 1971.¹

وتهدف هذه الاتفاقية إلى النهوض بالتعاون فيما بين الأطراف حتى تتمكن من التصدي بأكثر فعالية مختلف مظاهر مشكلة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ذات الأبعاد الدولية بحيث تتخذ الأطراف بمقتضى هذه الاتفاقية مختلف التدابير الضرورية وأيضا التشريعية والإدارية وفقا لما تقتضيه نظمها الداخلية التشريعية من أحكام، وأيضا لابد من مراعاة مبدأ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

يمكن تلخيص أهم ما جاءت به الإتفاقية في النقاط التالية:

- ✓ إعطاء مجموعة من المصطلحات والتعاريف الخاصة بالمخدرات.
- ✓ تقديم مفاهيم حول تنفيذ نظام المصادرة.
- ✓ دعم التعاون في المجال القضائي خاصة فيما يتعلق بكشف وقمع جرائم المخدرات.
- ✓ تطوير وتحسين برامج التكوين ومساعدة دول العبور.
- ✓ تعميم تقنيات وأساليب التسليم المراقب.
- ✓ تطوير أساليب الرقابة على وسائل نقل المخدرات.

كما أن الاتفاقية في المادة الأولى في فقرتها (ز) نصت على إجراء التسليم المراقب والذي هو أسلوب لسماح للشحنات غير المشروعة من المخدرات أو المؤثرات العقلية أو المواد المدرجة في الجدول الأول و لجدول الثاني المرفقين بهذه الإتفاقية أو المواد التي أحلت محلها بمواصلة طريقها إلى خارج إقليم بلد أو أكثر أو عبره أو إلى داخله، بعلم سلطاته المختصة و تحت مراقبتها، بغية كشف هوية الأشخاص المتورطين في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 3 من الإتفاقية، وقد أولت

¹ ليلي بلواعر، "مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات على الصعيدين الدولي والوطني"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، (كلية

الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، 2022)، ص. 71

الاتفاقية اهتماما بهذا الإجراء لما رأته فيه من أهمية في الكشف عن الشبكات الإجرامية المتورطة في جرائم المخدرات.¹

على الرغم من نيل الجزائر استقلالها في 5 جويلية 1962، إلا أنها بادرت في وقت مبكر بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة جرائم المخدرات؛ حيث انخرطت في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بموجب المرسوم رقم 343/63 الصادر في 11/09/1963.² كما صدّقت في مرحلة لاحقة على الاتفاقية المتعلقة بالمؤثرات العقلية لسنة 1971 بموجب المرسوم رقم 177-77 المؤرخ في 07-12-1977.³ وينطبق الأمر ذاته على بروتوكول سنة 1972 المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961، إذ تم التصديق عليه بموجب المرسوم رقم 61-02 المؤرخ في 05-02-2002.⁴

كما انضمت الجزائر إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية المبرمة سنة 1988، وذلك بموجب المرسوم رقم 95-41 المؤرخ في 01-28-1995.

5

❖ الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

في إطار مكافحة جرائم المخدرات والتصدي لما تخلفه من دمار على جميع الأصعدة سارعت أغلب الدول العربية إلى المصادقة على أغلب الاتفاقيات الدولية التي أبرمت تحت لواء الأمم المتحدة.

¹ المرجع نفسه، ص. 71-72

² Décret n° 63-343 du 11 septembre 1963 portant adhésion avec réserves de la République algérienne

démocratique et populaire & la convention unique sur les stupéfiants du 30 mars 1961, Journal Officiel N 66

³ - مرسوم 177-77 المؤرخ في 11 ديسمبر 1977 المتضمن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالمواد العقلية النفسية و المبرمة في 21 فبراير 1971 بمدينة فيينا، جريدة رسمية عدد 80.

⁴ مرسوم رئاسي رقم 61-02 مؤرخ في 5 فيفري 2002 المتضمن التصديق على البروتوكول المتعلق بتعديل الاتفاقية الوحيدة لسنة 1961 حول المخدرات، المعتمد بجنيف في 25 مارس 1972، جريدة رسمية عدد 10

⁵ - مرسوم رئاسي رقم 95-41 المؤرخ في 15 فبراير 1995، المتضمن المصادقة مع التحفظ على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية الموافق عليها في فيينا بتاريخ 20 ديسمبر 1988، جريدة رسمية عدد 07.

وقد برز التعاون العربي المشترك من خلال توحيد الجهود وتكثيفها ثم ترجمتها في شكل معاهدات واتفاقيات تحت إشراف الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب الذي يقع مقره بالعاصمة التونسية وقد تم اعتماد مجلس وزراء الداخلية العرب نص الاتفاقية في دورة انعقاده الخامسة في تونس بموجب قراره رقم 72 الصادر بتاريخ 02-12-1986، بحيث يجوز لأي دولة المجلس الانضمام إليها بطلب ترسله إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية.

والتي ومن أهم المبادئ التي تضمنتها الاتفاقية تحديد الجرائم واتخاذ التدابير اللازمة ضد مرتكبيها، سعي الأطراف لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في مجال الجرائم التي تكون قد قررتها المادة 2 من هذه الاتفاقية حيث تتخذ كل دولة طرف في النظر في الجرائم التي تقع ضمن دائرة خصصها وكذلك تنظيم إجراء التسليم المراقب.

والى جانب ما سبق برزت أيضا الإستراتيجية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، حيث قامت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بإعداد مشروع هذه الاتفاقية و تعميمه على جميع الأجهزة المختصة في الدول الأعضاء لإبداء موقفهم و ملاحظاتهم، وتم عرض المشروع على المجلس في دورته الخامسة بموجب القرار رقم 57 بتاريخ 5-2-1986، بحيث تضمنت هذه الإستراتيجية عدة مقومات أهمها: المكافحة، الوقاية، العلاج و التأهيل، التدريب، البحث العلمي.¹

وقد رسمت الجزائر انضمامها إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (لعام 1994) بموجب المرسوم الرئاسي رقم 26-08 المؤرخ في 7 جانفي 2026.²

❖ المبادرات الإفريقية لمكافحة المخدرات:

تم عقد أول دورة سنة 2007 وكانت تضم للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات غير أن الدورة الخامسة كانت تعتبر أول مبادرة هامة في مجال بناء استجابة افريقية لمكافحة المخدرات وتم عقدها في مركز المؤتمرات بمفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا يومي 11 و12 أكتوبر 2012. ويكمن الهدف العام لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات في استعراض وتعزيز

¹ ليلي بلواعر، مرجع سابق، ص. 72-73

² مرسوم رئاسي رقم 26-08 المؤرخ في 7 جانفي 2026، يتضمن الانضمام إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، المعتمدة من طرف مجلس وزراء الداخلية العرب، بتاريخ 15 جانفي 1994، جريدة رسمية عدد 04

الآليات الخاصة بتشجيع تقاسم المسؤوليات لمكافحة المخدرات في أفريقيا، بغرض مواصلة تنفيذ الأهداف المتعلقة بمكافحة المخدرات وفي الوقت نفسه انتهاز الفرصة لمناقشة موضوع حقوق الإنسان الأساسية والممارسات القائمة على الأدلة في مجال الصحة العامة وإدراجها في التشريعات والسياسات والاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالمخدرات من خلال بحث خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات من 2013 إلى (2017) ، والحد الأدنى لمعايير الجودة المقترحة المعالجة لإدمان المخدرات، ومشروع الموقف الأفريقي الموحد إزاء المواد الخاضعة للمراقبة وتخفيف الألم.

وتمخضت عليها جملة من التوصيات تهدف الى تعزيز الجهود الأمنية والقضائية من خلال:

- ✓ اعتماد خطة عمل الاتحاد الأفريقي المنقحة حول مكافحة المخدرات (2013 - 2017)
- ✓ التأكيد على أن تصبح مكافحة المخدرات قضية قارية تتولاها القيادة السياسية من خلال طرح المخدرات كموضوع القمة القادمة لرؤساء الدول قبل عام 2015.
- ✓ يتعين على الدول الأعضاء إنشاء جهات مختصة فيما بين الإدارات بغرض تسهيل تدفق الاتصالات مع مفوضية الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل.
- ✓ يجب تضمين التبغ والكحول في استراتيجيات الوقاية من إدمان المخدرات، حيث تعتبر مدخل للمخدرات في القارة، خاصة وأن تعاطي الكحول يظل من أوجه القلق الرئيسية لأفريقيا.
- ✓ في ضوء التحديات الحالية التي تواجهها الدول الأعضاء في مجالات تمويل برامج الحد من الطلب وأنشطته، يجب على الدول الأعضاء النظر في اعتماد سياسات في مجال مواءمة وتعزيز عملية تحويل العائدات من الأحكام المتصلة بالمخدرات، إلى استخدامها كذلك في برامج الحد من الطلب.
- ✓ ينبغي موازنة التمويل العام لمكافحة المخدرات على مستوى الدول الأعضاء للتصدي كذلك
- ✓ للوقاية والعلاج من إدمان المخدرات ومراقبة الاتجار بالمخدرات.
- ✓ يتعين على الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء وضع استراتيجية واضحة للتمويل وخطة لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي حول مكافحة المخدرات (2013-2017).
- ✓ يتعين على الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء وضع استراتيجية قارية الاستئصال المحصول وإيجاد زراعة بديلة وتوفير سبل مستدامة للعيش.

✓ يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم بالتشاور مع الشركاء، بتجميع معايير الحد الأدنى للحد من المعروض على المستوى القاري، بما في ذلك تعزيز المتطلبات من الموارد البشرية والمعدات بغرض إنفاذ قانون مكافحة المخدرات في موانئ الدخول.¹

تجدر الإشارة الى ان هذه المبادرات لم ترقى الى مستوى المؤسسات العملية والمستقلة في مجال مكافحة المخدرات.

❖ الهيئات الدولية لمكافحة المخدرات:

بما أن الأمم المتحدة قد أخذت على عاتقها مهمة مراقبة المخدرات على المستوى الدولي، كان عليها أن تنشئ الهيئات والمنظمات التي توكل إليها المهام الخاصة بمتابعة تنفيذ الإتفاقيات والمعاهدات الدولية ووضع آليات التعاون المنشود.

وأهم الآليات التي أوجدت في هذا الإطار هي:

1. اللجنة الدولية للمخدرات:

تم إنشاء هذه اللجنة سنة 1946 من ضمن اللجان الستة التابعة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة وتتكون من 53 عضوا ينتخبهم المجلس.

ومن صلاحيات هذه اللجنة:

- ✓ النظر في كل ما يتعلق بنظام الرقابة الدولية للمخدرات.
- ✓ السهر على تطبيق الإتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات.
- ✓ تعديل جداول المواد الخاضعة للرقابة الدولية.
- ✓ إقتراح ما ينبغي عمله في مجال البحث العلمي وتبادل المعلومات بين الدول.

¹ الاتحاد الأفريقي، "تشجيع الممارسات الجيدة فيما يتعلق بوضع تنفيذ سياسات المخدرات"، الدورة الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات رقم الوثيقة (CAMDC/MIN/RpT(V)، (اديس أبابا، اثيوبيا، 8 إلى 12 أكتوبر 2012)

2. الهيئة الدولية لرقابة المخدرات (OICS).

أنشئت هذه الهيئة في سنة 1961 بمقتضى الإتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 وتختص فيما يلي:

- ✓ العمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للحد من زراعة وإنتاج وتصنيع واستعمال المخدرات وفقا للإتفاقيات الدولية.
- ✓ إعداد تقرير سنوي يتضمن تقييما شاملا لتطور ظاهرة المخدرات في العالم ومدى تطبيق المعاهدات الدولية.

3. برنامج الأمم المتحدة للرقابة الدولية على المخدرات (PNUCID).

تم إنشاء هذا البرنامج في شهر ديسمبر 1990 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة (توصية رقم 179).

يشرف على هذا البرنامج المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة ضد المخدرات والجريمة (ONUDC) ويقع مقره بفيينا عاصمة النمسا.

يتضمن الهيكل التنظيمي للبرنامج أقساما ودوائر عديدة نذكر منها:

- ✓ مصلحة المالية والموارد البشرية.
- ✓ مصلحة التخطيط وتقييم النشاطات.
- ✓ مصلحة العلاقات الدولية وجمع الأموال.
- ✓ مصلحة الوثائق والإعلام الآلي
- ✓ مصالح الشؤون التقنية.
- ✓ مصالح تنسيق الشؤون الداخلية والخارجية.

بالإضافة إلى المنظمات المذكورة أعلاه، هناك العديد من الهيئات والمؤسسات الأخرى الشريكة في دعم ومساندة التي لها علاقة بموضوع مراقبة المخدرات وهي:

❖ المنظمة الدولية للصحة (O.M.S).

❖ المنظمة الدولية للشرطة القضائية (Interpol).

❖ المنظمة الدولية للجمارك (O.M.D).¹

وقد تعاونت الجزائر مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال استعراض جهودها في مكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات في المنطقة وبحث وتيرة تجسيد البرامج المشتركة، بالإضافة إلى تنسيق المواقف بشأن إعداد اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الجريمة الإلكترونية.²

المبحث الثاني: تقييم فعالية الاستجابة الأمنية ومستقبل التهديد

المطلب الأول: تقييم الاستجابة الجزائرية

استهدف المخطط التوجيهي الوطني للوقاية من المخدرات ومكافحتها ثلاثة أهداف كبرى هي: التشريع والإعلام والتربية والاتصال التي تنفرع إلى أهداف خاصة مختلفة تتمثل في تحسين الترسانة القانونية في مجال المخدرات والإدمان، وتكوين الموظفين المتخصصين وتحسين التغطية بمراكز علاج المدمنين وكذا تطوير آليات مكافحة المخدرات والإدمان وقمعهما.

1. مكتسبات المخطط التوجيهي الوطني

يمكن المكسب الأساسي في وجود المخطط التوجيهي الوطني ذاته، والذي يمثل إرادة أكيدة للسلطات العمومية. هذه الإرادة التي تترجم بتنفيذ برنامج حكومي في ميدان التكفل بظاهرة استهلاك المخدرات ونتائجها، وتترجم كذلك في الجهد الرامي إلى جمع كل القطاعات تعمل في تعاضد كلي وجمع وسائله وخبرتها. عناصر النجاح موجودة في جميع القطاعات. استعملت بعض الوسائل، وعلى الخصوص في ميدان التكفل بالمدمنين والإعلام والتربية والاتصال.

¹ العميد عيسى القاسمي، مداخلة "التعاون الدولي القانوني في مجال مكافحة المخدرات" مداخلة مقدمة في الندوة العلمية حول التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالجزائر، الجزائر، 20-22 جوان 2005)، ص. 10-12

² وزارة الشؤون الخارجية، "الوزير عطايف يتلقى اتصالا هاتفيا من المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بفينا"، تم الاطلاع 16 ماي 2026 ، <https://www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information/news-and-press-releases/minister-ataf-receives-phone-call-from-undoc-executive-director?utm>

- على المستوى المالي، منحت ميزانية خاصة للمخطط التوجيهي الوطني
 - على المستوى القانوني، تسلحت الجزائر بالقوانين الأساسية في ميدان الوقاية والردع والعلاج.
 - على مستوى مكافحة، ظلت المصالح المكلفة نشيطة جدا
 - على مستوى الإعلام والتربية والاتصال، نظمت العديد من العمليات، لاسيما في الفضاء المدرسي.
 - في مجال البحث الأكاديمي، أنجزت دراسات ستفيد في إعداد المخطط القادم
 - كثف التعاون الدولي خلال فترة تنفيذ المخطط التوجيهي الوطني.
- لكن هذه الإنجازات يمكن أن تكون أكثر فعالية. ونجاح المخطط التوجيهي الوطني القادم سيكون مشروطا بإزالة العراقيل التالية والتي عقدت أو أعاققت أو قللت من سرعة إنجاز المخطط التوجيهي الوطني 2008 - 2004.¹
- حظي الفريق برعاية كبرى من قبل الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها ومن قبل الفاعلين في الهيئات والجمعيات. لكن على الرغم من الإرادة الحسنة، لقي المشروع صعوبات في جمع بيانات كاملة ومفصلة ودقيقة. ويكمن المشكل الأساسي في ضعف تقاليد تقييم نشاط المؤسسات على مستوى كل قطاع في إطار مكافحة المخدرات وإنجاز الحصيلة المفصلة لهذه العمليات المنجزة من طرف مجموع فروع الهيئات والأجهزة.
- فعلى سبيل المثال، ايجاد وحدات الكشف والمتابعة في الوسط المدرسي(UDS) ، والجمعيات الثقافية والاجتماعية التي تنشط في مجال مكافحة الآفات الاجتماعية عديدة جدا بالنظر للجدول المقدم من قبل وزارة التربية الوطنية، ووزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات ووزارة الشباب والرياضة. لكن عندما يتعلق الأمر بتقديم عرض حال عن العمليات المنجزة من طرف هذه الجمعيات والنوادي، لا يتم ايجاد إلا القليل من العناصر.

¹ المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية (CRASC)، "تقييم المخطط التوجيهي الوطني للوقاية من المخدرات و مكافحتها 2008/2004"، ملخص التقرير النهائي، دراسة انجزت لحساب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و ادماجها، (أفريل 2010)، ص.42.

وعلى الرغم من أن أهداف المخطط التوجيهي الوطني كانت محددة بدقة، فإن المشكل الأكثر تعقيدا والذي يكون قد أعاق إنجاز المخطط التوجيهي الوطني أكثر من غيره من العوامل القوم أن هذه الالاف لم تترجم إلى إجراءات متضمنة في أهداف خاصة معبر عنها بعمليات ينبغي القيام بها من قبل كل قطاع، بحيث تكون دقيقة ومحددة في الزمن. وتعود النقائص بصفة أساسية إلى خلل في التصميم وضعف في عملية التنسيق، وكذا في الطابع المتقطع الذي يميز التطبيق وغياب متابعة نشاطات المخطط التوجيهي الوطني.

عدم كفاية المراقبة الوبائية وغياب المتابعة والتقييم.

إن عدم كفاية نظام المراقبة الوبائية في الجزائر يعيق التقدير الدقيق للظاهرة واتخاذ إجراءات فعالة للتصدي لها. كما أن غياب متابعة تنفيذ نشاطات المخطط التوجيهي الوطني ينجم عن الصعوبات التي يلاقيها الديوان، بالنظر إلى وصايته المؤسساتية وإلى وضعه القانوني ومهمته الأساسية المتمثلة في التنسيق الحقيقي على المستوى المركزي وفي إدارة النشاطات المختلفة وتقييمها ومتابعتها فيما يتعلق بالبرامج القطاعية.

لا شك أن غياب تقييم نشاط كل القطاعات الوزارات والمجتمع المدني بسبب نقص التكوين المتعلق بهذا الميدان، يؤدي إلى صعوبة كبرى بالنسبة لإعداد مؤشرات تقييم والخطط العملية لكل قطاع تحقق عمليات متقطعة وغير منسقة ولا مقيمة على أرض الواقع، وبالتالي لا تسمح بتقدير مدى تأثير العمليات في الجماهير المستهدفة.

على الرغم من تكثيف نشاط الجمعيات في مجال مكافحة المخدرات والإدمان، فإنه لا يوجد أي تحليل لتأثيره. وبسبب قلة التحقيقات النوعية المعمقة، فإن المعلومات التي يتم جمعها لا تسمح ببعث عمليات وقائية خاصة.

ينبغي أن تصاغ رسائل التوعية والتربية تبعا للمستوى الدراسي للفئات المستهدفة ولجنسها ومستواها الاجتماعي. وما تم إنجازه إلى حد الساعة كان موجها على العموم إلى جماعات ذات المستوى الدراسي المتوسط أو العالي. وهو ما لا يشكل عادة الفئات المستهدفة التي تعاني من الظاهرة.

على مستوى التشريع:

لقد أصدرت الجزائر قوانين جديدة كافية جدا وتغطي مجموع المشاكل التي تطرحها المخدرات والإدمان وهي تقلص بذلك التباعد الموجود بين التشريع الجزائري وبين التشريع الدولي. وليس من السهل دائما الوصول إلى تطبيق مثالي لنظام قانوني في مثل هذا التعقيد، الأمر الذي يتطلب الكثير من الوقت، كما يتطلب وضع أنظمة ووسائل فعالة تمكن من تطبيق هذه القوانين. لا شك أن القانون ضروري، لكن تطبيقه يتطلب البصيرة والانسجام وإلا فإنه يمكن أن يكون مهدما.

علاج المدمنين:

خلال فترة تنفيذ المخطط التوجيهي الوطني لم يفتح سوى مركزان وسيطيان (مركز وسيطي المتابعة المدمن (CIST) مركز باب الوادي ومركز سطيف، تم فتحهما في 2004 ومن 2004 إلى 2008، لم يفتح أي مركز آخر، وهذا مؤشر على أن الفرق بين المشروع وإنجازه كبير. وتبدو وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات أحسن تسلحا بامتلاكها للوسائل المادية والبشرية والتشريعية للجنة الوطنية لمكافحة الإدمان القرارات الوزارية، الخ)، بالإضافة إلى الاتفاقات مع الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها. وليس أدل على ذلك من وجود لجنة لمكافحة الإدمان على مستوى الوزارة والتي تتمثل صلاحياتها بصفة أساسية في تقييم حدة الظاهرة وتحسين نظام التصريحا لإجباري السري لحالات الإدمان وتعزيزه منشور (1991)، وتقييم نشاط مراكز العلاج بإقامة حصيلة ثلاثية، وبتطوير المعارف والبحث حول جميع جوانب الإدمان.

تكوين الموظفين المختصين في ميدان مكافحة المخدرات والتكفل بالمدمنين:

يبدو أن تكوين الموظفين المختصين في ميدان مكافحة المخدرات والإدمان غير كاف. فالأشخاص الذين استفادوا من تكوين موجودون على مستوى الولايات الكبرى في الشمال بصفة خاصة، في حين أن هناك جهات جديدة للتأجير غير المشروع في المخدرات فتحت في ولايات أخرى، لاسيما في الجنوب.

في إطار تكوين المتدخلين في مراكز علاج مستهلكي المخدرات، شهدت سنة 2008 بروز نشاط تكوين المتدخلين في علاج مستهلكي المخدرات من جديد، حيث نظمت أربعة ملتقيات تكوين في عام واحد بفضل جهود الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وتعاونه مع شبكة MedNET.

الإعلام والتربية والاتصال:

يعتبر ميدان الإعلام والتربية والاتصال من أنشط المجالات، إلا أنه يبقى غير مهيكّل بما فيه الكفاية ونشاطاته غير مضبوطة وغير مقيمة. وهكذا فليس النشاطات واسعة المجال هي السائدة، لكن العمليات على مستوى البلديات والأحياء هي الأهم. وتشكّل وحدات الكشف الصحية الموجودة على المستوى الوطني عاملاً مفيداً للمتابعة على مستوى الفئات المدرسية. ويبقى العمل المنجز، على الرغم من كونه غير مرئي، في حاجة إلى الدعم والتشجيع.

الكفاح ضد المخدرات والإدمان.

لا شك أن الأجهزة المكلفة بمكافحة المخدرات نشيطة جداً. وموقعها المتصل مباشرة بالميدان يجعلها حذرة جداً. فالتقارير تقدم بصفة منتظمة، ونشاطات التحسيس عديدة نسبياً، ومتنوعة وتقام بصفة منتظمة. يبين ارتفاع المحجوزات على المستوى الوطني أن جهود مصالح مكافحة مثمرة. من المهم التأكيد على أنه لا ينبغي أن تحجب العراقيل والنقائص المشار إليها الطابع المثالي للسياسة العمومية ومساهماتها التي تجاوزت أبعاد المخطط التوجيهي الوطني. ولا يمثل تقييم المخطط التوجيهي الوطني تقدماً مسجلاً عكس تيار الثقافة الوطنية غير الملائمة للتقييم فحسب، لكن إضافة إلى ذلك، فإن الدروس المستخلصة من هذه العملية من شأنها أن تجنب بعض النقائص الناجمة عن تصميم المخطط ذاته.¹

- تقييم الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وإدمانها 2020-2024

لم يتم إخضاع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وإدمانها للفترة 2020-2024 لدراسة تقييمية على غرار الاستراتيجيات السابقة. إلا أن لجنة التقويم والمتابعة على مستوى الديوان الوطني وفي إطار مهامها عملت على متابعة تنفيذها وتقييمها بالتركيز على الجانب الوقائي التحسيسي والتوعوي والتكفل بالمدمنين لا سيما مع صدور القانون 23-05 مع مراعاة الإسهامات الواضحة للبحث الأكاديمي مع الحرص على الالتزام بأقصى قدر ممكن بالأهداف والمبادئ الواردة فيها.²

إن ظاهرة المخدرات، ظاهرة عالمية تمس دول مختلفة بأشكال ودرجات متفاوتة، ولعل أسبابها والظروف المساعدة على انتشارها مختلفة ومتنوعة بالإضافة إلى ما تذرّه من عائدات إجرامية الجزائر

¹ المرجع نفسه، ص. 42-44

² الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، "الإستراتيجية الوطنية للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية للفترة 2025-2029"، ص. 26.

الفصل الثالث..... الاستجابة الأمنية الجزائرية ومستقبل التهديد

وبالنظر لموقعها الجغرافي بشمال القارة الإفريقية وشساعة مساحتها وبسبب السياسات والظروف التي عرفتتها وتعرفها بعض دول الجوار، جعلها نقطة عبور ووصل بين القارة الإفريقية والقارة الأوروبية من جهة وبين المغرب العربي والشرق الأوسط من جهة أخرى، ما نجم عنه نقشي استهلاك وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية وتعطي الإحصائيات ذات الصلة نظرة عن حجم هذه الظاهرة وتطورها عبر السنوات بالجزائر.¹

جدول 03: تطور المحجوزات (القنب، الكوكايين، الهيروين، المؤثرات العقلية) بين سنة 2020-

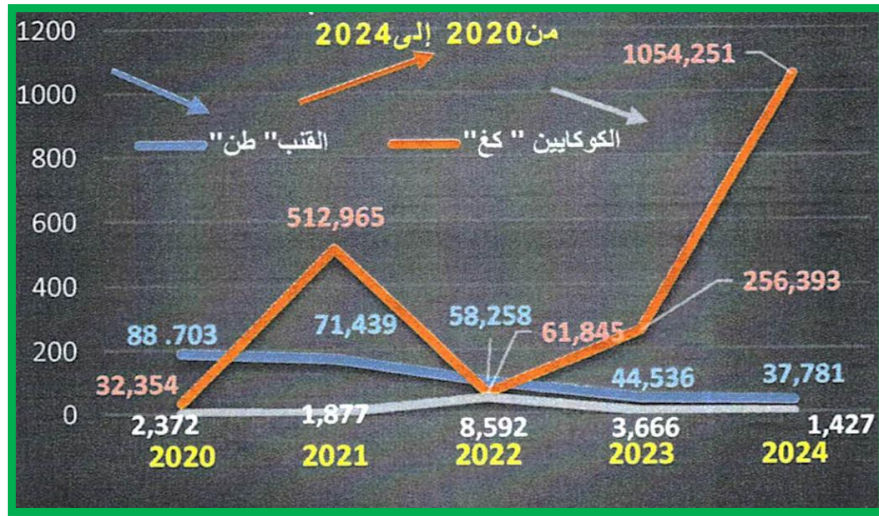
2024

المخدر/ السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
القنب "طن"	88,703	71,439	58,258	44,536	37,781
الكوكايين كغ"	32,354	512,965	61,845	256,393	1054,251
الهيروين كغ"	2,372	1,877	8,592	3,666	1,427
المؤثرات العقلية "قرص"	6 045 289	5 267 694	17 771 938	27 592 922	33 493 389

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدmanها، "الإستراتيجية الوطنية للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية للفترة 2025-2029"، (وزارة العدل: 2025)، ص.10

¹ المرجع نفسه، ص. 9

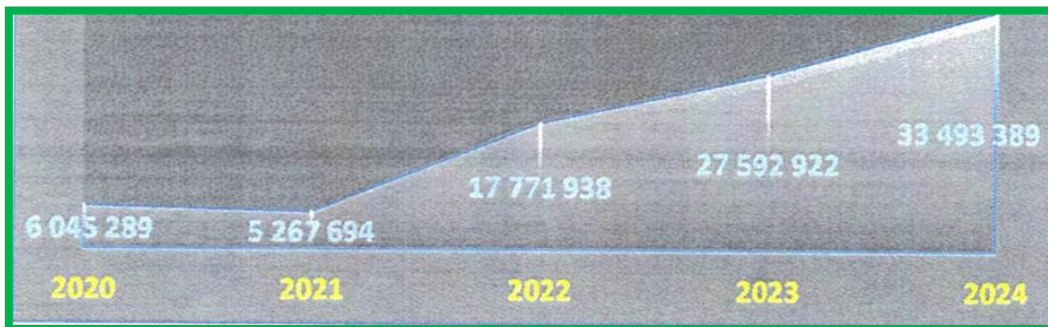
الشكل 12: تطور وضعية المحجوزات (الغنب، الكوكايين، الهيروين)



المصدر : الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها, "الإستراتيجية الوطنية للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية للفترة 2025-2029", (وزارة العدل: 2025), ص. 10

يبين الشكل ارتفاعا كبيرا في مادة الكوكايين أما بالنسبة للغنب فقد سجل انخفاضا متواصلا في الكميات المحجوزة بمعدل سنوي يقارب 20%، هذا لا يعني انخفاض استهلاك هذه المادة حسب المسح الوبائي الوطني الشامل لانتشار المخدرات في الجزائر (CENEAPED 2022).¹

الشكل 13: تطور وضعية المحجوزات (المؤثرات العقلية) "قرص" من 2020 إلى 2024

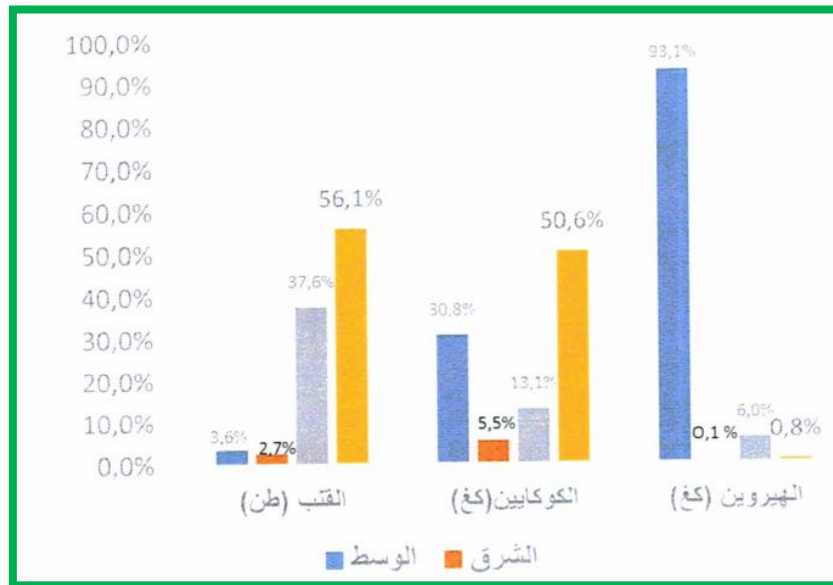


المصدر : الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها, "الإستراتيجية الوطنية للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية للفترة 2025-2029", (وزارة العدل: 2025), ص. 11

¹ المرجع نفسه، ص. 11.

- ✓ تم تسجيل ارتفاع في الكميات المحجوزة للمؤثرات العقلية الشكل رقم 02 حيث زادت الكمية بأكثر من خمسة أضعاف (5,5 مرة).
- ✓ تتفرد الجهة الغربية للوطن بأكبر عمليات حجز للقلب (أكثر من 56%) وتصل النسبة في الجهة الجنوبية بحوالي 37%.
- ✓ نصف محجوزات الكوكايين (50,60%) بالجهة الغربية، متبوعة بالجهة الوسطى (30,77%)
- ✓ تسجيل أكبر كمية هيروين سنة 2022 مع انخفاض خلال السنوات الموالية.
- ✓ ينتشر الهيروين بنسبة كبيرة في الجهة الوسطى.
- ✓ سجلت المنطقة الجنوبية أكبر نسبة (47,12%) من مجمل محجوزات المؤثرات العقلية بينما بلغت النسبة بمنطقة الوسط 20,29%¹.

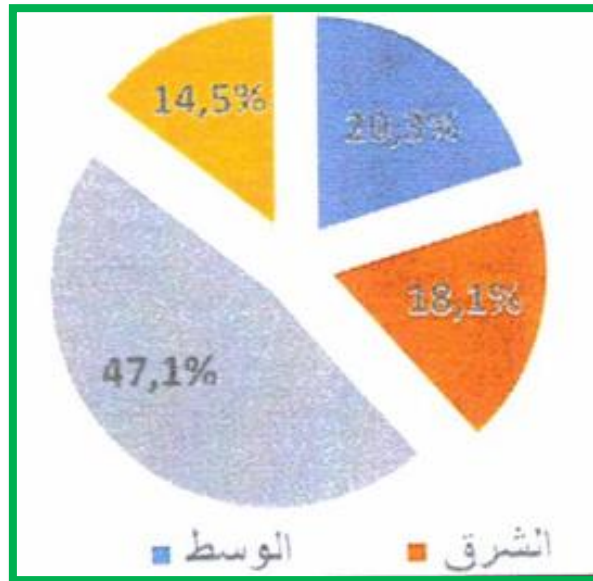
الشكل 14: الكميات المحجوزة خلال الفترة 2020-2024 حسب الجهات



المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها، "الإستراتيجية الوطنية للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية للفترة 2025-2029"، (وزارة العدل: 2025)، ص.12

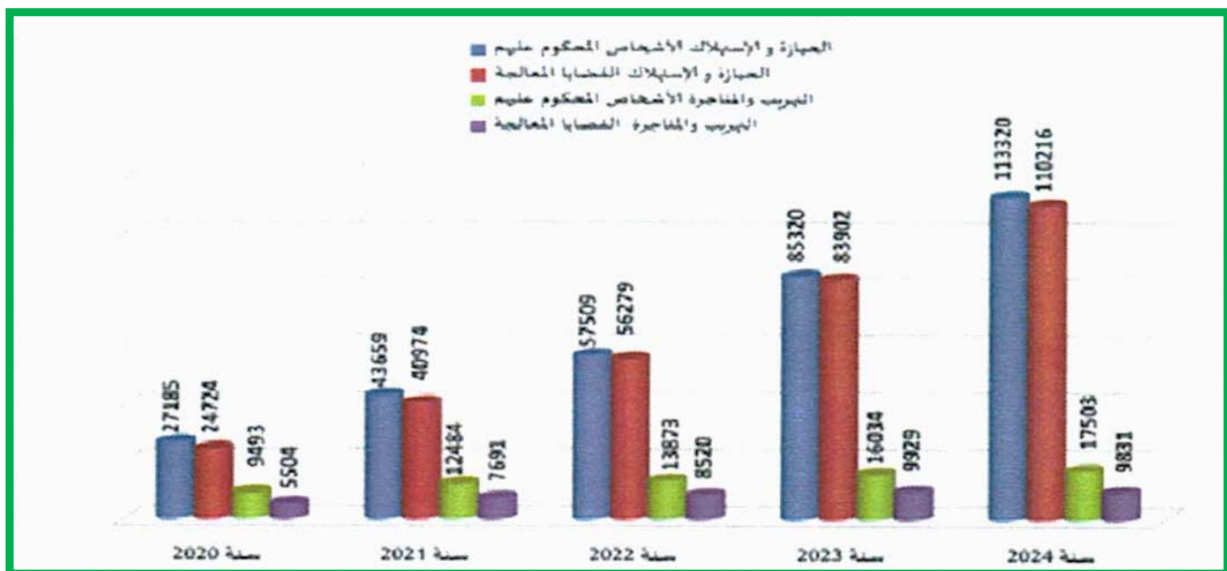
¹ المرجع نفسه، ص.11-12

الشكل 15: المؤثرات العقلية من 2020 إلى 2024 حسب مناطق الوطن



المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها، "الإستراتيجية الوطنية للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية للفترة 2025-2029"، ص.12

الشكل 16: القضايا المعالجة حسب طبيعتها



المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها، "الإستراتيجية الوطنية للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية للفترة 2025-2029"، ص.13

✓ يلاحظ أن عدد الأشخاص المدانين بتهمة الحيازة والاستهلاك في تزايد مستمر ويمثل العدد

الأكبر مقارنة مع عدد القضايا المتعلقة بالإتجار والتهريب. وسجلت سنة 2024 أكبر عدد.¹

نظرا للتحويلات التي تشهدها ظاهرة المخدرات في الجزائر، وفي سياق مواجهة هذه الآفة، تمثل الاستراتيجية الوطنية للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية 2025-2029، منعطفًا نوعيًا يهدف إلى ترسيخ رؤية الجزائر المرتكزة على سياسات متكاملة تجمع بين الجوانب الوقائية والردعية والعلاجية (التكفل بالمدمنين باعتبارهم ضحايا يحتاجون للرعاية والعلاج)، مع التركيز على دور التوعية المجتمعية في مواجهة هذه الآفة لبناء مجتمع آمنٍ خالٍ من مخاطر آفة المخدرات والمؤثرات العقلية من خلال الجمع بين التكنولوجيا الحديثة والابتكار الاجتماعي والتعاون الوطني والإقليمي والدولي.²

و تمثلت أهداف الاستراتيجية الوطنية للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية 2025-2029 على النحو التالي:

1. الأهداف العامة:

- ✓ تحصين كافة أطراف المجتمع من آفة المخدرات لاسيما الأطفال والشباب. والسعي لخفض معدل التعاطي بنسبة 50% بحلول عام 2030 من النسبة المسجلة عام 2022 المقدرة 3,27%.
- ✓ تعزيز الدور المؤسسي من خلال تنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين في المجال (زيادة عدد المبادرات/البرامج المنفذة بشكل مشترك بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، تحسين كفاءة تبادل المعلومات بين الجهات. زيادة عدد الكوادر المدربة على آليات العمل المشترك).
- ✓ تعزيز دور المجتمع المدني للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية (زيادة عدد برامج التوعية التي ينفذها المجتمع المدني بنسبة 50%. رفع عدد الشراكات بين المجتمع المدني والجهات الحكومية بنسبة 50%. زيادة الوعي لدى 100 ألف فردا بمخاطر المخدرات عبر برامج المجتمع المدني، تدريب 50 جمعية سنوياً على تصميم حملات توعية رقمية بحلول 2029. لضمان تغطية 80% من الولايات الأكثر تضرراً).

¹ المرجع نفسه، ص.13

² المرجع نفسه، ص.9

- ✓ رفع الوعي المجتمعي بمخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية عند كافة شرائح المجتمع لبلوغ نسبة إدراك لخطر هذه الآفة تتجاوز 80% مع التركيز على الفئات المستضعفة مثل الأطفال والنساء.
- ✓ بناء جيل واعي قادر على مجابهة تحديات الظاهرة من خلال تعزيز القيم الأخلاقية والدينية وتنمية مهارات الحياتية للشباب وتوفير الفضاءات البديلة.
- ✓ تصحيح المفاهيم الخاطئة عبر استثمار المؤسسات الدينية والثقافية لتوعية المجتمع حول مخاطر آفة المخدرات.

2. الأهداف الخاصة:

- ✓ تحصين المؤسسات التربوية والتعليمية والتكوينية من أفة المخدرات والمؤثرات العقلية (خفض نسبة انتشار تعاطي المخدرات داخل المؤسسات التربوية والتعليمية والتكوينية بنسبة 35% بحلول عام 2029. وتحصين 80% من هذه المؤسسات عبر برامج وقائية مُحددة وفق أداة علمية قابلة للقياس).
- ✓ تحصين المؤسسات العقابية عبر برامج وقائية محددة.
- ✓ ضمان التكفل الطبي والنفسي لمدمني المخدرات والمؤثرات العقلية وإعادة إدماجهم في المجتمع بما فيهم المحبوسين (ضمان توفير خدمات التكفل الطبي والنفسي ل 70% من المدمنين المُسجّلين بحلول عام 2029. وإعادة إدماج 50% منهم في سوق العمل أو المنظومة التعليمية خلال 3 سنوات من انتهاء العلاج).
- ✓ تعزيز منظومة الردع وزيادة فعاليتها في إطار سياسة جزائية كاملة وشاملة. تضم جميع المراحل بدء من التحريات والتحقيقات الابتدائية لكشف الجريمة والمتورطين وتجميع القرائن والأدلة الى تنفيذ العقوبات ضمن سياسة عقابية موازية والقضاء على شبكات ترويج المخدرات بما فيها الرقمية بنسبة 75%).
- ✓ تعزيز التعاون الدولي بمختلف اشكاله وضمان استرداد العائدات الاجرامية.
- ✓ تفعيل دور قطاع الاتصال عن طريق استغلال أكثر لوسائل الاعلام السمعية والمرئية في مجال الوقاية وفق برامج مدروسة (من خلال زيادة استخدام وسائل الإعلام السمعية والمرئية في حملات الوقاية من المخدرات بنسبة 60% بحلول عام 2029، عبر إطلاق 25 برنامجا توعويًا مُتخصصا وتغطية 80% من الفئات المستهدفة عبر منصات رقمية وتقليدية).

✓ - توسيع دور المساجد عن طريق اشراك أئمة المساجد والمرشدين في العمل الجوّاري في مجال الوقاية (عبر تفعيل مشاركة 80% من المساجد في برامج الوقاية من المخدرات بحلول عام 2029، من خلال تدريب 30 % من الائمة ومرشدة دينية على آليات التوعية الجوّارية، وتنفيذ فعاليات توعوية سنوياً تستهدف مليون فرد في المناطق عالية الخطورة.¹

المطلب الثالث: سيناريوهات تطور تهديد المخدرات

نظراً للطابع المتغير لظاهرة الإتجار بالمخدرات في منطقة الساحل الإفريقي، وتشابكها مع العديد من التهديدات الأمنية والسياسية والاقتصادية، أصبح من الضروري إستشراف الإتجاهات المستقبلية لهذه الظاهرة وانعكاساتها المحتملة على الأمن الوطني الجزائري. ويُعد أسلوب السيناريوهات من أهم المناهج الإستشرافية التي تسمح بتصور المسارات المحتملة لتطور الظاهرة، انطلاقاً من المعطيات الحالية والتحوللات الإقليمية والدولية المرتبطة بالجريمة المنظمة، وعدم الاستقرار الأمني، وشبكات التهريب العابرة للحدود. وعليه، سيتم التطرق إلى ثلاثة سيناريوهات محتملة تتمثل في السيناريو الإتجاهي، والسيناريو الإصلاحي، والسيناريو التشاؤمي، بهدف تحليل مختلف الإحتمالات المستقبلية لتهديد المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الجزائر.

1. السيناريو الإتجاهي

سيتم من خلاله تتبع ظاهرة الإتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي وانعكاسها على الأمن الوطني الجزائري وهذا في ظل بقائها على نفس الوتيرة وهذا عبر تصور وصف سلسلة من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل التي تشكل فيما بينها مؤشرات للمشهد الأول للاتجاهات المستقبلية للإتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي، ألا وهو المشهد الخطي أو الإتجاهي الذي يعبر على امتداد للأوضاع القائمة دون تغيير كيفي يذكر.

وهذا الأخير يقوم على فكرة جوهرية مفادها أن تبقى الظاهرة تراوح مكانها بمعنى إلا يحدث تغير ذو أهمية سواء كان ايجابيا أو سلبا ومن خلال عملية إسقاطية يمكن القول أن هذا السيناريو يقوم على مجموع النتائج الحينية التي توصلت إليها الدراسة واستمرارها بشكل دائم أي أنه ستعرف الإستجابات الوطنية حيال الاتجار بالمخدرات وتيرة غير متسارعة كما أن الشبكات الدولية للإتجار بالمخدرات

¹ المرجع نفسه، ص.26-29

وتهريبها ستبقى على وتيرة التهريب بنفس الوتيرة كما أن التعاون مع دول الجوار سيبقى يراوح مكانه بالإضافة إلى أن المجهودات الدولية و التي إن الأحداث والوقائع انعكاس للثوابت التي ترسخت خلال التاريخ في تفاعلها مع الحاضر ليعاد إنتاجها وفق الأحداث الجارية وأن المستقبل ليس إلا علاقة بين الثوابت التاريخية في جاليتها الجارية في صراعها مع تطورات الواقع الجديد بما يصنع مستقبلا محددا.

وبالتالي فإن المشهد الخطي يقوم على ركيزة أساسية مفادها أن عالم الغد هو امتداد لعالم اليوم الذي هو امتداد لعالم الأمس وأن اختلاف المستقبل عن الحاضر وعن الماضي القريب هو اختلاف في الدرجة لا اختلاف في النوع فالتغيير الذي سيحدث بالنسبة للمستقبل هو تغيير كمي أساسا أكثر مما هو تغييرا كينيا، أي أنه تغيير في الكم أو في الحجم، أو في السرعة فالتنبؤ بالمستقبل بناءا على السيناريو الخطي، يتم على أساس استقرار الماضي والحاضر وهذا بدوره ما يعني استمرار الانسياق في الشكل دون تعرضها إلى تغييرات جذرية كما بتصوره الاتجاه الراديكالي (الثوري) ، وبما أن مستقبل الاتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي لن يتم إلا في ظل جملة من المحددات الرئيسية التي تشكل ملامح هذه الظاهرة وهذه الظاهرة يتبلور ملامحها في إطار ثلاث محددات رئيسية بشكل المنحى العام للإتجار بالمخدرات.

فيما يتعلق بالمنظومة الوطنية داخليا ومدى قدرتها على مواجهة استفحال الظاهرة وهذه من خلال بناء جملة الاستجابات التي تؤدي إلى خفض الطلب على المخدرات وهذا من خلال الوقاية من استهلاك المخدرات وتقليل المخاطر المرتبطة باستهلاك المخدرات ومعالجة حالات الإدمان وتقليل من استهلاك المخدرات لدى أفراد المجتمع الأكثر من 12 سنة ودفع قدرة مراكز العلاج وهذا ما ينعكس على مدى العرض على المخدرات وهذا يؤدي إلى التقليل على العرض ومن هذا يؤدي إلى خسائر ناجمة عن عدم تسويق المهربين لموادهم المخدرة ومع هذا يرتبط هذا المشهد مع قدرة أجهزة مكافحة الثلاثة (الدرك الوطني، الأمن الوطني، الجمارك الجزائرية) في إفشال كل المحاولات الساعية لتهريب المخدرات نحو السوق غير المشروع الوطني سواء بغرض الاستهلاك أو المرور نحو الأسواق الأخرى وبخاصة أوروبا ومستوى أداء المصالح الأمنية فيما يتعلق بالإتجار بالمخدرات كان محل إشادة لا سيما من خلال تصريح مسؤول مكتب مكافحة المخدرات بوزارة الخارجية الأمريكية الذي أشاد بدور مصالح الأمن في مكافحة المخدرات فهي حسب تعرف كيف تقوم بالتحقيقات لهذا ليس لدينا ما تقدمه للجزائر بين على صعيد التكوين.

أما المحدد الثاني والذي يتعلق بالشبكات الدولية للإتجار بالمخدرات ومدى قدرتها على التحكم في خطوط التهريب لا سيما عبر الجزائر التي تعتبرها مناطق عبور تحوّل أوروبا والشرق الأوسط عبر ليبيا أي معدلات التهريب ستبقى ضمن المعدلات الراهنة دون تغيير واضح أي حسب احتياجات الأسواق غير الشرعية في أوروبا والشرق الأوسط الأمر الذي ينعكس على استقرار الظاهرة.

أما المحدد الثالث فهو يتعلق بمنطقة الساحل الإفريقي، ومدى تأثرها بحالة عدم الاستقرار، جراء عمليات إعادة السيطرة على شمال مالي، بالإضافة إلى التواجد الكثيف للقوات الجزائرية، عبر جميع المنافذ التي كان يستخدمها المهربون، الأمر الذي يؤدي إلى بحث عن بدائل وتغيير استراتيجيات المهربين وفي ظل تصاعد النشاط الإجرامي المنظم في شمال مالي وفي ظل التواطؤ بين الدولة وهذه الشبكات فإن دفعات ستبقى على نحو مستقر مستفيدة من أوضاع المنطقة بأكملها وعليه يتفاعل المحددات السابقة سواء المتعلقة بالجبهة الداخلية للأمن الوطني أو الشبكات الدولية للتجار بالمخدرات أو بيئة الساحل الإفريقي غير المستقرة فإن ظاهرة الاتجار بالمخدرات سوف تستمر على نحو مستقر وإن كان هناك ارتياب طفيف سواء إيجابي أو سلبي وستبقى عمليات الاتجار بالمخدرات ومصالح مكافحة في كرفل وفرد وشد وجذب.¹

2. السيناريو الإصلاحي

يقوم بناء هذا السيناريو على فكرة جوهرية مفادها أن تتطور الظاهرة تطورا ايجابيا بشكل عام بمعنى أن تسير اغلب جوانبها في الاتجاه الذي ترغبه الوحدة السياسية التي تقوم بدراستها وهنا يمكن القول أن درجة تأثير الاتجار بالمخدرات على الأمن الوطني ستعرف زيادة لصالح العوامل المساعدة على تقليص هذا الخطر حيث يمكن أن تؤدي السياسات التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية سواء ذلك المتعلق بالمشاريع و القوانين الضابطة لمراقبة المخدرات وكذا المراقبة الدائمة للأجهزة المكافحة ويضاف إلى ذلك زيادة التعاون الدولي خصوصا مع دول الجوار ويضاف إلى ذلك زيادة فاعلية المجهودات الدولية من اجل للحد من خطر المخدرات، و ما هو يؤثر على تراجع الظاهرة و ما لذلك من تأثيرات على الأمن الوطني وعليه

¹ ناصر عامر، "الإتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي و انعكاساتها على مستقبل الأمن الوطني الجزائري"، رسالة ماجستير في

قسم العلوم السياسية و العلاقات تخصص الدراسات الإفريقية، (جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية

والعلاقات الدولية، 2012/2013)، ص. 194-197

فان هذا السيناريو التفاؤلي يقوم على عملية تداخلية ترتبط بعوامل داخلية وأخرى خارجية يمكن أن تحقق لحظة ما .

من خلال هذا سيتم محاولة استشراف ظاهرة الاتجار بالمخدرات وذلك من خلال الانعكاس بالإيجاب على منظومة الأمن الوطني الجزائري وينطلق هذا السيناريو من ركيزة أساسية وهي أن الجزائر وعبر تعزيز تواجدها العسكري عبر الحدود وعودة السيادة إلى كامل التراب المالي وفي ظل تنامي الإدراك الدولي على مدى خطورة الإجرام المنظم و الإرهاب والاتجار بالمخدرات لاسيما أوروبا فان كل هاته الاعتبارات ستقلل من تنامي الظاهرة وفي ظل تضيق الخناق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على شبكات الكوكايين الدولية الأمر الذي سيضعف قدرتها على النشاط عبر الساحل الإفريقي كما أن هناك جملة من الأسباب تعمل مشتركة على دعم الافتراض :

الآليات الإفريقية من خلال الاتحاد الإفريقي للحد من الظاهرة الاتجار بالمخدرات لاسيما في غرب القارة الإفريقية، وهذا من خلال تعميق التعاون مع الهيئات الدولية مثل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة **UNODC**.

قدرة دول الساحل الإفريقي، على بناء مبادرات أمنية واستخبارية، وتفعيل التعاون السياسي والأمني والتنسيق الاستعلاماتي، ضد شبكات الاتجار بالمخدرات، الأمر الذي يحد من حركتها عبر الساحل الإفريقي.

تشديد الرقابة على الموانئ البحرية والجوية والمنافذ البرية للاتحاد الأوربي الأمر الذي يؤدي بشبكات الاتجار الدولي بالمخدرات، إلى البحث عن منافذ جديدة وعن وسائل وبدائل لعمليات التهريب الدولي نحو أوروبا.

وفي حالة تدهور الوضع بذا الاتحاد الأوربي بالترويج لحملة كبيرة لتوسيع الوجود الإداري والأمني للدولة في شمال مالي عرفت باسم البرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في شمال مالي وعلى غرار مساعدات المانحين الأخرى في المجال الأمني فإن هذه الخطة تهدف في المقام الأول إلى تعزيز قدرة الدولة.

أما على صعيد القدرات الداخلية للجزائر بوصفها بلد عبور للمخدرات فان ذلك يعتمد على نجاح قوات مكافحة إفسال تهريب كميات هامة من المخدرات، مخصصة للتهريب.¹

¹ المرجع نفسه، ص.197-200

3. السيناريو التشاؤمي.

بعدما تم التطرق الى السيناريوهين الأولين المحتملين لمستقبل ظاهرة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل الإفريقي سيتم محاولة توقع مستقبل هذه الظاهرة وذلك من خلال تصور السيناريو الثالث والمتمثل في السيناريو الثوري.

يقوم هذا الأخير على فكرة جوهرية مفادها أن تطور الظاهرة تطورا سلبيا بشكل عام أي تسير في الاتجاه الذي تسعى الوحدة السياسية التي يتم دراستها إلى تجنبها و بعملية إسقاطيه يمكن أن يتجه إلى تأثير المخدرات على الأمن الوطني الجزائري إلى تأثيرات متزايدة بشكل قد يكون متسارع و له آثار سلبية و اقتصادية و اجتماعية و صحية و حتى ثقافية بل الأمر ينتقل إلى تأثيرات أخرى جيوإستراتيجية قد تمس البناء المجتمعي الجزائري حيث أن العوامل المساعدة على تقليص درجة تأثير الاتجار بالمخدرات ستعرف فشلا كبيرا خاصة في ظل ضعف قدرات دول الجوار في مراقبة حدودها و هو ما سيلقي بالعبء على الدولة الجزائرية في ضل تنامي قوة شبكات الاتجار بالمخدرات وتحالفها المعلن مع الجماعات الإرهابية، فقد كشفت تحقيقات أمريكية عن وجود صلة بين هذه الشبكات و الجماعات الإرهابية .

لا شك في أن تهريب الكوكايين، يغذي الاضطراب السياسي ويقوض ثقة المستثمرين في غرب إفريقيا والساحل الإفريقي، حيث يقول خبراء في المخدرات إن عصابات من أمريكا اللاتينية تهدد بتحويل دول صغيرة إلى دول للمخدرات.

ينطلق بناء هذا المشهد من فكرة رئيسية مفادها تجميع الاتجاهات الموجودة في الحاضر واتخاذ مسار معاكس لها بمعنى حدوث تغير كفي من شأنه ألا يصبح المستقبل مجرد امتداد للحاضر بل يجب أن يتم النظر إليه على انه يمثل نقيضا للحاضر وان لم يكن نقيضه في كافة جوانبه فهي على الأقل . و بالعودة إلى التحذيرات المقدمة من قبل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة المنظمة **UNCDOC** وخصوصا في الفترة الأخيرة منذ 2008 بالإضافة إلى نشرات الانتربول (الشرطة الجنائية الدولية) التي تفيد بأن شبكات الاتجار بالمخدرات ستعمل على ضرب استقرار المنطقة خصوصا في ظل العائدات الهامة التي تفوق عائدات جميع دول القارة الأمر الذي يضعنا أما هذا السيناريو المخيف ففي ظل التفسخ الذي تعرفه الدولة في الساحل الإفريقي وعدم قدرتها على ضبط الأمني و النظام

العام فالانقلاب نتيجة مباشرة للهزيمة التي منيت بها القوات المالية على أيدي المتمردين الطوارق بيد أن الاستياء بين الرتب الدنيا في القوات المسلحة المالية كان يعتل قبل بداية التمرد وكان التواطؤ والفساد هما الشاغلان الأساسيان .

كما أن شبكات التهريب المرتبطة بالتنظيمات الإجرامية والإرهابية أضحت أطرافا مهيمنة في العديد من دول الساحل الإفريقي و بالخصوص في شمال مالي حيث أصبح بإمكانها تعطيل أي حل سياسي أو امني بالإضافة إلى قدرتها على إدارة الوضع لصالحها وهذا من خلال قدرتها على خلق مصالح خاصة جديدة تدفعها بذلك التحالفات التكتيكية و دعم الجماعات الإرهابية و جماعات الجريمة المنظمة الأمر الذي أسهم في اندلاع الصراع في مالي في المقام الأول كما أن هذه التطورات أدت إلى تعقيد البحث عن حل سلمي للامنة لان مجموعات مختلفة ومتنافسة تتزاحم كي تؤمن لنفسها دورا بارزا في اتفاق لتقاسم السلطة مع باماكو.

الأمر الذي سينسحب على موريتانيا وتشاد والنيجر كل هذا يفتح الباب على مصراعيه أمام حالة جديدة يمكن تسميتها " دولة الجريمة المنظمة " حيث أن الدولة تخضع لمنطق هذه الجماعات المنظمة التي تهيمن عليها وفق آليات الفساد والرشوة الأمر الذي يساعد على إيجاد نشاط هام لاتجار بالمخدرات في المنطقة وجميع الأنشطة الأخرى المرتبطة به كل هذا سيكون له انعكاسات على منظومة الأمن الوطني الجزائري.

إن العامل الذي يعد من أهم محددات هذا المشهد هو وجود الجزائر بجوار أهم بلد منتج للقنب انه المملكة المغربية فعملية التهريب الدولي للمخدرات تتم عبر الجزائر او نحوه بوصفها تشكل سوقا مثاليا للاستهلاك القنب وما يزيد من المخاطر هو ان المغرب لم يبد اي نية للتقليل من المساحات الهامة للحشيش رغم تلقيه الكثير من المساعدات في هذا الشأن.

من خلال هذا المعطيات فان منطقة الساحل الإفريقي مرشحة لان تكون إدورادو جديد للممارسة نشاط التهريب و الاتجار بالمخدرات وهنا يمكن أن تكون الحالة مشابهة للحالة الكولومبية التي أصبحت تحت رحمة بارونات المخدرات التي باتت تهيمن على جميع مناحي الحياة السياسية ،إن تنامي القوة المالية و القوة المسلحة لهذه الشبكات يعد بمثابة التهديد الأخطر على امن واستقرار المنطقة وهذا من خلال التطور النوعي الذي أصبح يطبع نشاط هذه الشبكات عبر الحدود الجزائرية ، فهي أصبحت تعتمد

على المواجهة المباشرة مع قوات حرس الحدود و مصالح الدرك الوطني حيث تم تسجيل 19 اشتباكا عامي 2008 و 2009 استخدمت فيها أسلحة حربية ثقيلة أوتوماتكية ورشاشة حجزت منها 08 قطع. وهذا يعكس مدى قوة هذه الشبكات الإجرامية الأمر الذي يؤكد الطرح الذي ينطلق منه بناء المشهد التشاؤمي في دراستنا هذه و الذي ينتهي بمستنقع تتحالف فيه شبكات الجريمة المنظمة و الاتجار بالمخدرات و الجماعات الإرهابية بالإضافة إلى أهم عامل و هو فشل الدولة وغياب الاستقرار الأمر الذي يفتح المجال أمام اختراق المنطقة إستخبارتيا ثم فتح المجال أمام نوع من التدخل من قبل القوى الدولية وهذا بحجة مواجهة الإرهاب و مكافحة المخدرات و الجريمة المنظمة و هذا في سياق الهيمنة على المنطقة خصوصا وإنها تزخر بكثير من الموارد الأولية أن هذا هو المشهد الأخطر على الأمن الوطني الجزائري.¹

¹ المرجع نفسه، ص. 200-203

الخاتمة

الخاتمة

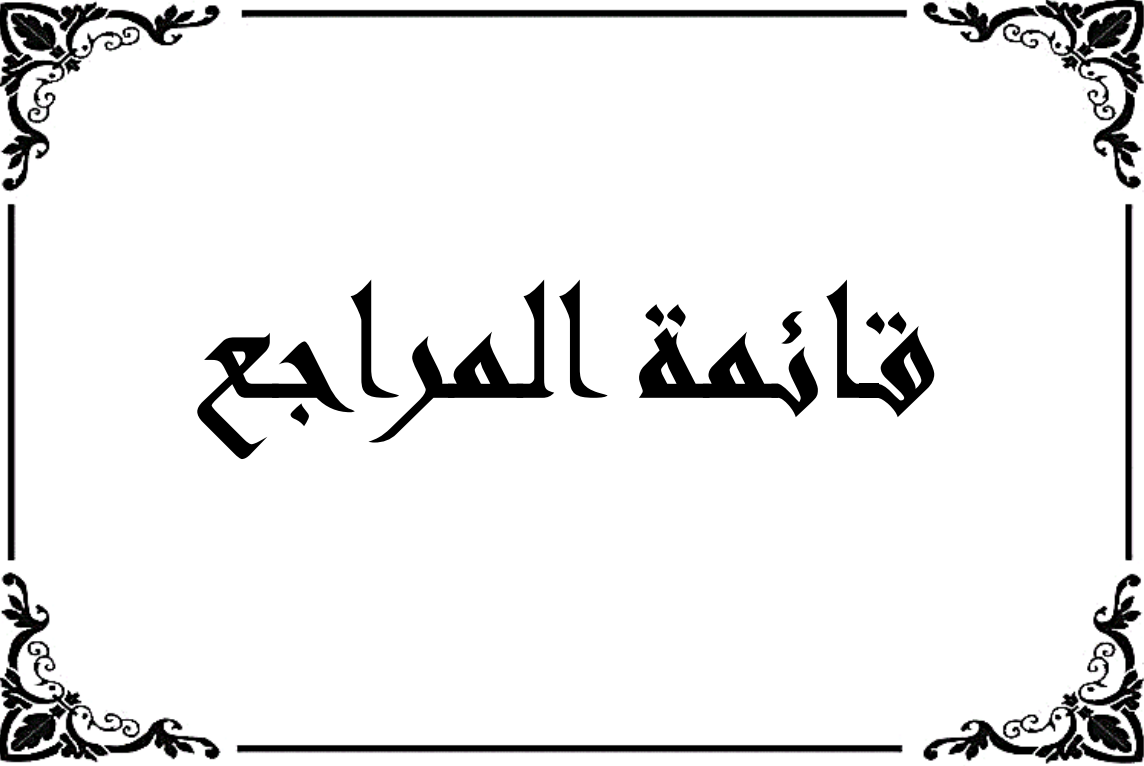
❖ الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي أبرزت طبيعة البعد الجيوبوليتيكي لظاهرة الاتجار بالمخدرات في إفريقيا، وانعكاساتها الأمنية على الجزائر، ويمكن تلخيص أهم النتائج فيمايلي:

- ✓ لم تعد ظاهرة الاتجار بالمخدرات مجرد نشاط إجرامي تقليدي، بل تحولت إلى تهديد أمني واستراتيجي عابر للحدود يمس استقرار الدول وسيادتها.
- ✓ ساهمت التحولات التي عرفها النظام الدولي في بروز التهديدات اللاتماثلية، والتي أصبح الاتجار بالمخدرات أحد أبرز تجلياتها في القارة الإفريقية.
- ✓ أدى ضعف مؤسسات الدولة والهشاشة الأمنية في العديد من الدول الإفريقية إلى توفير بيئة ملائمة لنشاط شبكات الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.
- ✓ شكلت منطقة الساحل والصحراء فضاء استراتيجياً لنشاط شبكات التهريب الدولية، نتيجة اتساع المجال الجغرافي، ضعف الرقابة الحدودية، وتزايد الصراعات المسلحة.
- ✓ ساهم الموقع الجيوسياسي للقارة الإفريقية في تحويلها إلى منطقة عبور رئيسية للمخدرات نحو الأسواق الأوروبية والدولية.
- ✓ أصبحت شبكات الاتجار بالمخدرات ترتبط بشكل متزايد بالجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية العابرة للحدود، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي.
- ✓ شكلت عائدات المخدرات مصدراً مهماً لتمويل الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية.
- ✓ أدى انتشار الفساد وضعف الحوكمة في بعض الدول الإفريقية إلى إضعاف فعالية الاستجابات الأمنية في مواجهة شبكات الاتجار بالمخدرات.
- ✓ لم يعد تهديد المخدرات يقتصر على الجانب الصحي أو الاجتماعي فقط، بل أصبح يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي والإقليمي.
- ✓ تواجه الجزائر تحديات أمنية متزايدة مرتبطة بتنامي شبكات تهريب المخدرات، خاصة بالنظر إلى موقعها الجغرافي وحدودها الممتدة مع منطقة الساحل والصحراء.
- ✓ ساهمت التحولات الأمنية التي شهدتها المنطقة في زيادة الضغط الأمني على الجزائر.

الخاتمة

- ✓ اعتمدت الجزائر مقارنة أمنية شاملة ومتعددة الأبعاد لمواجهة تهديد المخدرات، تجمع بين البعد الأمني الداخلي والتعاون الإقليمي والدولي.
 - ✓ عززت الجزائر ترسانتها القانونية والمؤسسية لمكافحة المخدرات، من خلال تطوير التشريعات، تدعيم الأجهزة الأمنية، وتكثيف العمليات الميدانية ضد شبكات التهريب.
 - ✓ رغم الجهود المبذولة، لا تزال الاستجابة الأمنية تواجه تحديات مرتبطة بتطور أساليب التهريب، اتساع الحدود، والطبيعة المتحركة للشبكات الإجرامية.
- وفي ضوء ما سبق، يبقى الاتجار بالمخدرات في إفريقيا تحدياً جيوبوليتيكياً وأمنياً متصاعداً، تتداخل فيه الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية، ما يفرض على الدول الإفريقية، وفي مقدمتها الجزائر، ضرورة تعزيز استراتيجياتها الأمنية وتكثيف التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة هذه الظاهرة والحد من تداعياتها على الأمن والاستقرار.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

1/ القرآن الكريم:

- سورة الأنفال، الآية رقم 60.
- سورة قريش، الآية رقم 04.

2/ الوثائق الرسمية:

- الإتحاد الإفريقي. تشجيع الممارسات الجيدة فيما يتعلق بوضع تنفيذ سياسات المخدرات. الدورة الخامسة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات، رقم الوثيقة CAMDC/MIN/RpT(V)، أديس أبابا، إثيوبيا، 8 إلى 12 أكتوبر 2012.
- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها. الإستراتيجية الوطنية للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية للفترة 2025-2029، وزارة العدل، الجزائر، 2025.
- الجزائر. "قانون رقم 18-04 مؤرخ في 25 ديسمبر 2004 يتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، (2004).
- الجزائر. "مرسوم رقم 77-177 مؤرخ في 11 ديسمبر 1977 يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالمواد العقاقيرية النفسية والمبرمة في 21 فبراير 1971 بمدينة فيينا"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، (1997).
- الجزائر. مرسوم رئاسي رقم 02-61 مؤرخ في 5 فيفري 2002 يتضمن التصديق على البروتوكول المتعلق بتعديل الاتفاقية الوحيدة لسنة 1961 حول المخدرات، المعتمد بجنيف في 25 مارس 1972، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10، 2002.
- الجزائر. مرسوم رئاسي رقم 95-41 مؤرخ في 15 فبراير 1995، يتضمن المصادقة مع التحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الموافق عليها في فيينا بتاريخ 20 ديسمبر 1988، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، 1995.

قائمة المراجع

- الجزائر. مرسوم رئاسي رقم 26-08 مؤرخ في 7 جانفي 2026، يتضمن الانضمام إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، المعتمدة من طرف مجلس وزراء الداخلية العرب بتاريخ 15 جانفي 1994، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، 2026.
- Algérie. Décret n° 63-343 du 11 septembre 1963 portant adhésion avec réserves de la République algérienne démocratique et populaire à la convention unique sur les stupéfiants du 30 mars 1961. Journal Officiel de la République Algérienne, « n° 66, 1963.

3/ الكتب:

- بن عنتر، عبد النور. المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك. ترجمة عومرية سلطاني. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.
- عطوة، عبد العال. موقف الشريعة الإسلامية من المخدرات. بحوث ومحاضرات، الجزء 3. الرياض: إدارة مكافحة المخدرات، 1974.
- السيد علي، محمود. المخدرات: تأثيراتها وطرق التخلص الآمن منها. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ط. 1، 2012.
- المشرف، عبد الإله بن عبد الله، ورياض بن علي الجوادي. المخدرات والمؤثرات العقلية: أسباب التعاطي وأساليب المواجهة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط. 1، 2011.

4/ التقارير:

- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF). تقرير التطبيقات عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وغسل الأموال. المنامة، البحرين، 2011.

قائمة المراجع

- المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية (CRASC). **تقييم المخطط التوجيهي الوطني للوقاية من المخدرات ومكافحتها 2004/2008**. ملخص التقرير النهائي، دراسة أنجزت لحساب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، أفريل 2010.
- African Union. **"An Overview of Drug Use in Africa – a Continental Perspective."** Paper presented at the Virtual Conference on Drug Demand Reduction in Africa, September 06 – November 11, 2020.
- United Nations Office on Drugs and Crime. **"Transnational Organized Crime Threat Assessment – Sahel Drug Trafficking in the Sahel"**. Vienna: UNODC, 2024.
- United Nations Office on Drugs and Crime. **"Cannabis in Africa."** UNODC Report, November 2007.
- United Nations Office on Drugs and Crime. **"Terminology and Information on Drugs"**. New York: United Nations, 2016.
- United Nations Office on Drugs and Crime. **"Transnational Trafficking and The Rule of Law in West Africa: Threat Assessment."** Vienna: UNODC, July 2009.
- U.S. Department of Justice – Drug Enforcement Administration. **"National Drug Threat Assessment Summary."** DEA Report, 2015.

5/ المقالات والأبحاث الأكاديمية:

- بلقرشي، إيمان. "الأمن القومي الجزائري بين جدلية: محورية مقارنة الآلية العسكرية من مدخل الأمن الوجودي السيادي، وإشكالية الأمن الوطنية من منطلق متطلبات البيئة الأمنية الإقليمية". في دور الآليات غير العسكرية في إعادة بناء الأمن على المناطق الحدودية للجزائر: نحو تفعيل مقارنة الأمن

قائمة المراجع

- الشامل (مؤلف جماعي)، تحرير علي لوراري وحמיד رامي. الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2023.
- بوغراف، حنان. "قراءة سوسيو تحليلية لأهم الجرائم ذات العلاقة بظاهرة الإتجار غير المشروع بالمخدرات". دراسة منشورة، الطارف: جامعة الشاذلي بن جديد، 2022.
- بو عسرية، على، وقسمية ظاهر. "جريمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في التشريع الجزائري". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة غرداية، 2019.
- حاج شريف، فوزية. "مكافحة الإتجار الدولي غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية". أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018.
- حويتي، أحمد. "علاقة المخدرات بالجرائم الأخرى والمجهودات الإقليمية والدولية لمواجهتها". مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني التكويني حول الوقاية من المخدرات في الوسط المدرسي، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، ثانوية حسيبة بن بو علي، 28-29 مارس 2004.
- زبدي، مصطفى كمال. "المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالمخدرات". مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني التكويني حول الوقاية من المخدرات في الوسط المدرسي، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، ثانوية حسيبة بن بو علي، 28-29 مارس 2004.
- سايج، أحلام. "هشاشة الدولة في إفريقيا وتأثيرها على تنامي الحركات الإرهابية دراسة حالة: مالي (2016-2012)". منكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017.
- عامر، ناصر. "الإتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على مستقبل الأمن الوطني الجزائري". رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.
- قادة بن عبد الله، عائشة، ومحمد سمير عياد. "إدارة الحدود كآلية للأمن والتنمية في إفريقيا". دراسة أكاديمية، جامعة تلمسان، 2021.

قائمة المراجع

- العميد القاسمي، عيسى. "التعاون الدولي القانوني في مجال مكافحة المخدرات". مداخلة مقدمة في الندوة العلمية حول التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الجزائر، 20-22 جوان 2005.
- مسيح الدين، تسعديت. "التحريب وإشكالية التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية". في دور الآليات غير العسكرية في إعادة بناء الأمن على المناطق الحدودية للجزائر: نحو تفعيل مقاربة الأمن الشامل (مؤلف جماعي)، تحرير علي لوراري وحמיד رامي. الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2023.
- نقاش، محمد صغير. "الإطار المؤسسي والقانوني لمكافحة المخدرات". مداخلة أقيمت في المستشفى المركزي للجيش، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الجزائر، 04 جوان 2015.
- واضح، سعاد. "جريمة تهريب المخدرات". مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون عام معمق، جامعة مستغانم، 2017/2018.
- Gökmen, Sema Rana. "Geopolitics and the Study of International Relations." PhD diss., Middle East Technical University, August 2010.

6/ المجالات العلمية:

- بالة، عمار. "إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي". مجلة الحقوق والحريات، مج. 10، ع. الجزائر: جامعة خنشلة، 2022.
- بركات، عماد الدين، وصابر بن صالحية. "الآليات القانونية الوطنية والدولية لمكافحة آفة المخدرات". مجلة القانون والتنمية المحلية، أدرار، الجزائر، جوان 2020.
- بلحمرة، إيمان. "مفهوم المخدرات تصنيفاتها وأهم أنواعها". مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، أكتوبر 2023.

قائمة المراجع

- بلواعر، ليلي. "مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات على الصعيدين الدولي والوطني". المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، 2022.
- بوغرسة، عادل محمد علي. "مقاربة (مفاهيمية-تاريخية - تحليلية) للتنظير الجيوبوليتيكي التقليدي". مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، ع. 26، يونيو 2025.
- بouden، زكرياء، والتوفيق بوقاعدة. "التهرب الدولي للكوكايين عبر غرب إفريقيا ولعبة المصالح بين عصابات الجريمة المنظمة وكبار المسؤولين في الدولة: دراسة في طبيعة العلاقة". مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، مج. 10، ع. 2 جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2024.
- بن مساهل، آلاء الرحمان، ومحمد شاعة. "الجيوبوليتيك النقدي في العلاقات الدولية: المنطلقات والأسس". مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج. 7، ع. 22، الجزائر: جامعة المسيلة، 15 جانفي 2023.
- جرابية، الصادق. "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة". مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع. 8، جامعة الوادي، جانفي 2014.
- دندن، عبد القادر. "خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة: العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الاتجار بالمخدرات شمال إفريقيا نموذجاً". مجلة سياسات عربية، ع. 8، 2014.
- زيكويو، مصطفى، وخالد صديق خوجة. "جغرافية الاتجار بالمخدرات". المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، مج. 05، ع. 02، الجزائر: جامعة مستغانم، 2022.
- شوادة، رضا. "تطور مفهوم الأمن الدولي في الدراسات الأمنية بين الاتجاه الحديث والتقليدي". مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع. 5، جامعة سطيف 2، جوان 2018.
- عامر، ناصر. "رهان الشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاسات ذلك على الأمن الإقليمي". المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مج. 08، ع. 01، جامعة الجزائر 02، 2021.

قائمة المراجع

- قاسي، فوزية. "أثر خطاب الأمانة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 11/9: إسهامات مدرسة كوبنهاجن". مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج. 10، ع. 01، الجزائر: جامعة محمد بن أحمد وهران 02، 2019.
- قلعي، أمينة. "مدرسة كوبنهاجن": الأمانة ودور فعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية". المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ع. 11، 2018.
- كباي، صليحة. "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث". مجلة العلوم الإنسانية، ع. 38، جامعة قسنطينة 1، 2012.
- لعور، راضية، ورقية بلقاسمي. "الأمن بين التهديدات اللاتماثلية والتهديدات الهجينة". مجلة الفكر، مج. 17، ع. 1، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2022.
- مغيش، كنزة. "الدولة الهشة أم وضعية الهشاشة؟ قراءة في إشكالية بناء الدولة في إفريقيا". المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مج. 8، جوان 2021.
- نهيجة، سعاد. "تداعيات تجارة المخدرات والأسلحة على الأمن الوطني الجزائري". مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، مج. 02، ع. 1، الجزائر: جامعة صالح بوبندير، قسنطينة 3، 2023.
- ويكن، فاذية. "التدخل الخارجي وتحديات استقرار الدولة في إفريقيا: منطقة الساحل نموذجاً". مجلة العلوم السياسية والاجتماعية، ع. 03، جامعة وهران 02 محمد بن أحمد، 2020.

7/ المواقع الإلكترونية:

أولاً: المواقع الرسمية ومواقع المنظمات الدولية:

- وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج. "الوزير عطايف يتلقى اتصالاً هاتفياً من المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بفيينا". تم الاطلاع في 16 ماي 2026

<https://www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information/news-and-press-releases/minister-attaf-receives-phone-call-from-undoc-executive-director?utm>

قائمة المراجع

- وكالة الأنباء الجزائرية (APS). "6 عمليات كبرى لتهديب المخدرات من المغرب عبر "تفق الحشيش" بسببته". 10 ماي 2026. تم الاطلاع يوم 11 ماي 2026.

<https://www.aps.dz/monde/monde/mp0344b2-6->

- Department of Justice (Northern Ireland). "**Organised Crime**". Accessed April 09, 2026.

<https://www.justice-ni.gov.uk/topics/organised-crime>

- European Union Drugs Agency (EUDA). "**EU Drug Market: Heroin and other opioids — Trafficking and supply**." Accessed May 10, 2026.

https://www.euda.europa.eu/publications/eu-drug-markets/heroin-and-other-opioids/trafficking-and-supply_en

- Trump, Donald J. "**Designating Fentanyl as a Weapon of Mass Destruction**." Executive Order, December 15, 2025. The White House. Accessed April 12, 2026.

<https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/12/designating-fentanyl-as-a-weapon-of-mass-destruction/>

- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). "**Border Management – The Challenge**." Accessed April 1, 2026

<https://www.unodc.org/westandcentralafrica/en/border-management.html>

-United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). "**Explainer: How Corruption Facilitates Organized Crime**." Accessed May 8, 2026.

https://www.unodc.org/unodc/frontpage/2024/November/explainer_how-corruption-facilitates-organized-crime.html

قائمة المراجع

– United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). "**Similarities and differences between organized crime and other forms of crime.**" Accessed May 11, 2026 .

<https://www.unodc.org/e4j/en/organized-crime/module-1/key-issues/similarities-and-differences.html?utm>

ثانياً: المواقع الأكاديمية، الموسوعات والمنصات الإخبارية:

– باخريبه، أمانى خليل. "الدولة الهشة - **Fragile State**". الموسوعة السياسية، 2020. تم الاطلاع في 09 أبريل 2026.

<https://political-encyclopedia.org/dictionary/9>

– البياتي، خالد عبد الغفار. "المخدرات: سلاح صامت يهدد الأمن القومي من الداخل". وكالة الحدث الإخبارية، 12 أوت 2025. تم الاطلاع في 12 أبريل 2026.

<https://www.alhadathcenter.net/index.php/views/145927-2025-08-12-21-43-25>

– جمعة عبد العظيم، دينا فتحي. "قراءة لموقع إفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر الدولة الهشة 2023". قراءات إفريقية، 2023. تم الاطلاع في 02 أبريل 2026.

<https://giraatafrican.com/15104/>

– الجزيرة نت. "تحت ضغط ترمب.. كارتلات الكوكايين تنقل معركتها إلى إفريقيا". 2 فيفري 2026. تم الاطلاع في 07 ماي 2026.

<https://www.aljazeera.net/news/2026/2/2/%D9>

مركز الاتحاد للأخبار. "شرطة جنوب أفريقيا تكتشف مختبراً لتصنيع المخدرات". 2024. تم الاطلاع في 13 ماي 2026.

<https://www.aletihad.ae/news/%D8>

قائمة المراجع

- قاني، معمر. "المغرب يستخدم تهريب المخدرات كسلاح جيوسياسي: لماذا تعتبر الجزائر ما يحدث على حدودها الغربية عملاً عدائياً؟". دزاير توب، 31 جانفي 2026. تم الاطلاع في 12 أفريل 2026.

[/ https://www.dzair-tube.dz/%D8%A7%D9](https://www.dzair-tube.dz/%D8%A7%D9)

- مخلوف، مريم "الجيوپوليتيك Geopolitics". الموسوعة السياسية، 26 أفريل 2018.. تم الإطلاع في 11 مارس 2026.

<https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8>

- يابي، جيل أولاكولي. "التحديات المتداخلة في بلدان الساحل الإفريقي". صندوق النقد الدولي IMF (مجلة التمويل والتنمية)، 2024. تم الإطلاع في 10 ماي 2026.

<https://www.imf.org/ar/publications/fandd/issues/2024/09/the-sahels-intertwined-challenges-yabi>

- ADF African Defence Forum. "Potent New Drugs a Growing Concern Across Africa." July 16, 2024. Accessed May 12, 2026.

<https://adf-magazine.com/2024/07/potent-new-drugs-a-growing-concern-across-africa/>

- Africa Center for Strategic Studies. "The Widening Scope of Africa's Militant Islamist Threat." April 6, 2026. Accessed May 11, 2026 .

<https://africacenter.org/spotlight/2026a-mig-widening-militant-islamist-threat/>

- Courrier International. "Cartographie. Marée Blanche sur Les ports Européens." Economie – Trafic de Drogue, August 13, 2024. Accessed May 11, 2026

https://www.courrierinternational.com/grand-format/maree-blanche-sur-les-ports-europeens_220252

– Encyclopædia Britannica. s.v. "**Terrorism.**" Accessed April 9, 2026.

<https://www.britannica.com/topic/terrorism>

– Global Initiative Against Transnational Organized Crime. "**Mapping the future of drug markets in West Africa: Synthetics, cocaine, criminal money, and strategic responses.**" International Conference, Ghana, November 27–28, 2025. Accessed May 12, 2026.

https://page.globalinitiative.net/mapping-future-drug-markets-west-africa-high-level-dialogue-accra-2025/index.html?utm_

– Global Initiative Against Transnational Organized Crime. "**The Heroin Coast: A Political Economy Along Eastern African Seaboard.**" Accessed May 11, 2026.

<https://globalinitiative.net/analysis/the-heroin-coast-a-political-economy-along-the-eastern-african-seaboard/>

– Grey Dynamics. "**Cocaine & Cashew: Status Quo in Africa's First Narco-State.**" April 15, 2021. Accessed May 11, 2026.

<https://greydynamics.com/cocaine-cashew-status-quo-in-africas-first-narco-state/>

– "**How South American Drug Cartels Penetrated Africa.**" The African Crime & Conflict Journal. January 26, 2023. Accessed May 07, 2026.

<https://theafricancriminologyjournal.wordpress.com/2023/01/26/how-south-american-drug-cartels-penetrated-africa/>

– ISS Africa. "**Nigeria's Border Closures Haven't Served Their Purpose.**" Accessed April 1, 2026.

<https://issafrica.org/iss-today/nigerias-border-closures-havent-served-their-purpose>

– Joignot, Frédéric. **"CANNABIS. MI RETAILLEAU L'A OUBLIE. LONGTEMPS LA FRANCE ET SES RÉGIES A MONOPOLISÉ, LÉGALISÉ ET REVENDU LE CANNABIS ET L'OPIUM DANS SES COLONIES : MAROC, VIETNAM, ANTILLES"** Le Monde.fr. February 18, 2025. Accessed May 12, 2026.

<https://www.lemonde.fr/blog/fredericjoignot/2025/02/18/stupefiant-la-france-et-ses-regies-ont-monopolise-legalise-et-revendu-le-cannabis-et-lopium-dans-ses-colonies-maroc-vietnam-antilles/>

– Le Cam, Morgane, and Nathalie Guibert. **"Niger coup undermines French military strategy in Sahel"** Le Monde. August 2, 2023. Accessed May 10, 2026.

https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/article/2023/08/02/niger-coup-undermines-french-military-strategy-in-sahel_6077607_124.html

– Onuoha, Freedom C. **"Porous Borders, Small Arms and Light Weapons Proliferation and Human Security in Africa."** Accessed April 1, 2026.

<https://www.aegis-eu.org/archive/ecas4/ecas-4/panels/61-80/panel-76/Freedom%20Onuoha%20-%20Abstract.pdf>

– Radio Algérienne. **"Le président de la FOREM alerte : de nouvelles drogues provenant de laboratoires clandestins en Afrique commercialisées en Algérie."** 2016. Accessed May 16, 2026.

<https://radioalgerie.dz/news/fr/article/20160627/81863.html>

قائمة المراجع

- Risk Control Services Nigeria. "**Coping with Nigeria's Most Porous Borders.**" December 18, 2023. Accessed April 1, 2026.
<https://riskcontrolnigeria.com/blog/coping-with-nigerias-most-porous-borders>
- UNICRI (United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute). "**Assessing and Addressing the Nexus Between Organized Crime and Terrorism in Africa.**" Accessed May 11, 2026.
<https://unicri.org/topics/Nexus-Organized-Crime-Terrorism-Africa>

قائمة الأشكال والخرائط
والجداول

قائمة الأشكال والخرائط والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح توزيع إنتاج عشبة القنب العالمي عام 2005 (N= 42,000 طن متري)	66
02	يوضح التوزيع الإقليمي لإنتاج عشبة القنب على الصعيد العالمي في عامي 2004 و 2005	67
03	يوضح كميات نبات القنب المضبوطة في أفريقيا بالكيلوغرامات، 2005	69
04	يوضح زراعة القنب وإنتاج راتنج القنب في المغرب، 2003 - 2005	70
05	يوضح نسب استهلاك القنب في عام 2005، التوزيع الإقليمي (عدد السكان = 158.8 مليون)	72
06	يوضح اتجاهات استخدام القنب كما يراها الخبراء، والتغيرات الإقليمية، 1992 - 2005	73
07	الأشخاص الذين يتلقون العلاج من اضطرابات تعاطي المخدرات في دول الساحل 2018-2019	75
08	توزيع الكميات العالمية من المواد الأفيونية الصيدلانية المصادرة، حسب المنطقة، 2017-2021	87
09	توزيع كميات الترامادول المضبوطة حسب المنطقة، 2021	88
10	اتجاهات ضبط الترامادول في تشاد ومالي والنيجر 2019-2022	88
11	يوضح ترابط الجريمة مع الإرهاب	102
12	تطور وضعية المحجوزات (القنب، الكوكايين، الهيروين)	134
13	تطور وضعية المحجوزات (المؤثرات العقلية) "قرص" من 2020 إلى 2024	134
14	الكميات المحجوزة خلال الفترة 2020-2024 حسب الجهات	135

قائمة الأشكال والخرائط والجداول

136	المؤثرات العقلية من 2020 إلى 2024 حسب مناطق الوطن	15
136	القضايا المعالجة حسب طبيعتها	16

قائمة الأشكال والخرائط والجداول

قائمة الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توضيح الانقلابات العسكرية في الساحل	20
02	نيجيريا مع دول الجوار ومناطق التماس الحدودية	38
03	زراعة القنب في إفريقيا: طبقا لبيانات عامي 1995-2005	68
04	توضح مناطق زراعة القنب في المغرب	71
05	الموانئ الأوروبية الرئيسية المرتبطة بتدفقات الكوكايين القادمة عبر غرب إفريقيا	77
06	مسارات تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية عبر غرب إفريقيا نحو أوروبا	79
07	توضح مسارات تهريب الهيروين	82
08	توضح طرق تهريب الهيروين البحرية والبرية عبر الدول الساحلية في شرق أفريقيا	88
09	الطرق الرئيسية لتهريب الكوكايين من وإلى دول وأقاليم الساحل، مع تسجيلات فردية لضبطيات الكوكايين في غرب ووسط أفريقيا، يناير 2019 - سبتمبر 2023	85
10	الطرق الرئيسية لتهريب المواد الأفيونية الصيدلانية من وإلى دول الساحل، والضبطيات السنوية للمواد الأفيونية الصيدلانية في غرب ووسط أفريقيا، 2019-2022	89
11	توضح التغير في مدى انتشار السوق الإجرامية للمخدرات الاصطناعية، 2023-2025	91
12	تدفقات الميثامفيتامين المبلغ عنها في غرب أفريقيا	95
13	توضح مناطق سيطرة الكارتلات المكسيكية وأهم مناطق النزاع	97
14	توضح الجماعات المسلحة النشطة في إفريقيا	106

قائمة الأشكال والخرائط والجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تعريف المنظمات الدولية للدولة الهشة	25
02	المخدرات ومستحضراتها وفقا للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961	44
03	تطور المحجوزات (القنب، الكوكايين، الهيروين، المؤثرات العقلية) بين سنة 2020-	133



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

I.....	مقدمة
II.....	مقدمة:
III.....	اشكالية الدراسة:
IV.....	الفروض العلمية:
V.....	الأهمية العلمية والعملية للدراسة:
VI.....	أهداف الدراسة:
VI.....	أسباب إختيار الموضوع:
VII.....	المناهج المعتمدة:
VIII.....	المقاربات المعتمدة:
VIII.....	مجالات الدراسة:
IX.....	الدراسات السابقة:
X.....	صعوبات الدراسة:
X.....	هيكلية الدراسة:
XI.....	خطة الدراسة:
1.....	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة
2.....	تمهيد:
3.....	المبحث الأول: ماهية الجيوبوليتيك والدراسات الأمنية الحديثة.
3.....	المطلب الأول: الجيوبوليتيك فحص معرفي
7.....	المطلب الثاني: تحولات مفهوم الأمن
15.....	المطلب الثالث: الأمن القومي في سياق التهديدات اللاتماثلية
19.....	المبحث الثاني: الهشاشة الأمنية في افريقيا
19.....	المطلب الأول: عدم الاستقرار في افريقيا

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: هشاشة الدولة في إفريقيا.....	24
المطلب الثالث: سيولة الحدود وتحول المجال الإفريقي إلى فضاء للتهديدات العابرة للحدود.....	33
المبحث الثالث: ماهية الإتجار بالمخدرات	41
المطلب الأول: تعريف المخدرات وتصنيفاتها	41
المطلب الثاني: ارتباط جريمة الاتجار بالمخدرات بالأنشطة الإجرامية الأخرى	51
المطلب الثالث: تحول ظاهرة الإتجار بالمخدرات إلى تهديد أمني إستراتيجي	59
الفصل الثاني: جيوبوليتيك الإتجار بالمخدرات في إفريقيا	64
تمهيد:	65
المبحث الأول: الإتجار بالمخدرات في إفريقيا	66
المطلب الأول: إنتاج واستهلاك المخدرات في إفريقيا	66
المطلب الثاني: الخطوط الدولية للتهريب	75
المطلب الثالث: تنامي المخدرات الجديدة في السوق الإفريقية	89
المبحث الثاني: شبكات الاتجار بالمخدرات، الإرهاب، الجريمة المنظمة والفساد	96
المطلب الأول: الكارتلات الدولية ونقل معركة التهريب إلى إفريقيا	96
المطلب الثاني: تشابكات الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا	101
المطلب الثالث: الفساد والهياكل الأمنية وعرقلة الاستجابات الوطنية في مكافحة الاتجار بالمخدرات	107
الفصل الثالث: الاستجابة الأمنية الجزائرية في مواجهة تهديد المخدرات	113
تمهيد:	114
المبحث الأول: الأبعاد الوطنية، الإقليمية والدولية للاستجابة الأمنية الجزائرية في مكافحة المخدرات	115
المطلب الأول: على الصعيد الوطني	115
المطلب الثاني: على الصعيد الدولي والإقليمي	121
المبحث الثاني: تقييم فعالية الاستجابة الأمنية ومستقبل التهديد	128
المطلب الأول: تقييم الاستجابة الجزائرية	128

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: سيناريوهات تطور تهديد المخدرات	139
الخاتمة	146
قائمة المراجع	149
1/ القرآن الكريم:	150
2/ الوثائق الرسمية:	150
3/ الكتب:	151
4/ التقارير:	151
5/ المقالات والأبحاث الأكاديمية:	152
6/ المجلات العلمية:	154
7/ المواقع الإلكترونية:	156
أولاً: المواقع الرسمية ومواقع المنظمات الدولية:	156
ثانياً: المواقع الأكاديمية، الموسوعات والمنصات الإخبارية:	158
قائمة الأشكال والخرائط والجدول	163
قائمة الأشكال	164
قائمة الخرائط	166
قائمة الجداول	167
فهرس المحتويات	168
الملخص	172

المخلص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل البعد الجيوبوليتيكي لظاهرة الإتجار بالمخدرات في إفريقيا، باعتبارها أحد أبرز التهديدات اللاتماثلية التي تواجه الأمن الإقليمي والقومي، خاصة في ظل التحولات الأمنية التي تشهدها القارة الإفريقية. وقد ركزت الدراسة على إبراز العلاقة بين هشاشة الدولة الإفريقية وتنامي شبكات الاتجار بالمخدرات، إضافة إلى تحليل تشابك هذه الظاهرة مع الإرهاب والجريمة المنظمة والفساد.

كما تناولت الدراسة واقع الإتجار بالمخدرات في إفريقيا ومسارات التهريب الدولية، مع التركيز على منطقة الساحل والصحراء باعتبارها فضاء استراتيجي لنشاط الشبكات الإجرامية العابرة للحدود. وتطرقت كذلك إلى دراسة الاستجابة الأمنية الجزائرية لمواجهة هذا التهديد، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الهشاشة الأمنية وضعف مؤسسات الدولة في إفريقيا ساهما بشكل كبير في توسع نشاط شبكات الاتجار بالمخدرات، وأن الجزائر تبنت مقاربة أمنية متعددة الأبعاد لمواجهة هذه الظاهرة، تجمع بين العمل الأمني الداخلي والتعاون الإقليمي والدولي.

Abstract:

This study aims to analyze the geopolitical dimension of drug trafficking in Africa as one of the most prominent asymmetric threats affecting regional and national security, particularly in light of the security transformations taking place across the African continent. The study focuses on highlighting the relationship between state fragility in Africa and the growth of drug trafficking networks, as well as examining the links between drug trafficking, terrorism, organized crime, and corruption.

The study also addresses the reality of drug trafficking in Africa and the major international trafficking routes, with particular emphasis on the Sahel and Sahara region as a strategic space for transnational criminal networks. In addition, the research examines the Algerian security response to this threat at the national, regional, and international levels.

The study concludes that security fragility and weak state institutions in Africa have significantly contributed to the expansion of drug trafficking networks, while Algeria has adopted a multidimensional security approach combining domestic security measures with regional and international cooperation to confront this threat.